أوضاع اللاجئين الفلسطينيين

تمهيد

ما تعرض له الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، لم يكن مجرد حدث عادي

/ عابر في حياة شعب، لقد كان مأساة حقيقية ليس من السهل تجاوز نتائجها، فقد طالت جميع مجالات أو مناحي حياة الشعب الفلسطيني سواء: الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية وكان من أهم نتائجها المباشرة وما ترتب عليها، اقتلاع شعب من أرضه وتشريده في أصقاع العالم مع ما نتج / لحق ذلك من مآسي اجتماعية وإنسانية واقتصادية...الخ.

لقد تسببت حرب ١٩٤٨م في تدمير الكيان الفلسطيني الذي كان خاضعاً إلى ذلك الحين للانتداب البريطاني فقد قامت دولة إسرائيل بعد هذه الحرب على الجزء الأكبر (٧٨%) من أرض فلسطين التاريخية، وخضع ما تبقي من الوطن الفلسطيني للسيطرة العربية، اختفى اسم فلسطين من الخارطة السياسية للمنطقة في أول ستتين بعد هزيمة ١٩٤٨م، وظهر مصطلحان جديدان في القاموس الفلسطيني، "قطاع غزة" في إشارة لما عرف آنذاك بالأراضي الفلسطينية الخاضعة لإشراف القوات المسلحة/ للإدارة المصرية. "الضفة الغربية"، في إشارة للأراضي الفلسطينية التي ضمت للإدارة العسكرية/ المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن قامت إسرائيل باحتلال هاتين المنطقتين في أعقاب حرب ١٩٦٧.

كما سلف سيطرت الحركة الصهيونية على ٧٨% من أرض فلسطين، وتم طرد أغلبية الشعب الفلسطيني، أصحاب البلاد الشرعيين من وطنهم، فمن الناحية الديمغرافية أسفرت الحرب عن تدمير بنية المجتمع الفلسطيني وتشتيت السكان وتحويلهم إلى تجمعات من اللاجئين تقبع في ما تبقى من فلسطين، (الضفة الغربية، وقطاع غزة) وفي الدول العربية المجاورة، وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيداً في أعقاب حرب ١٩٦٧م. حيث أضيف مئات من اللاجئين الجدد الذين نزحوا عن الضفة والقطاع بسبب الحرب وفي أعقابها، إلى اللاجئين القدامى، ولا تزال حالة التشرذم الديمغرافي هذه، وما يترتب عليها من تشرذم سياسي واجتماعي واقتصادي، قائمة حتى يومنا هذا.

خلفية سياسية عامة:

في تجمعات الشتات، حافظ الفلسطينيون على درجة من التماسك الاجتماعي وعلى هويتهم الوطنية لأن أغلبيتهم عاشت في معازل خاصة بهم (مخيمات اللاجئين) وحتى تلك الشرائح التي اندمجت نسبيا/ انخرطت في المجتمعات المضيفة ظلت تحافظ على تمسكها بالهوية الفلسطينية وقد ساعد الفلسطينيين في الحفاظ على هويتهم الوطنية سياسات الدول العربية التي لم تسهل عملية الاندماج في هذه المخيمات.

قام الفلسطينيون في الضفة والقطاع وفي بعض أماكن الشتات "اللجوء" بعد حرب ١٩٤٨م بسنوات قليلة، بمحاولات أولية لتنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً، حيث انخرطوا في أحزاب وتنظيمات سياسية، وأسسوا الاتحادات الطلابية والعمالية والنسوية وغيرها.

وقد أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م. وقيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٦٧م، إلى اتساع وارتفاع وتيرة حالة التنظيم السياسي والاجتماعي في التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها وإلى المزيد من بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية. واليوم لا يزال أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يقبع في الشتات بانتظار حل نهائي دائم لمشكلته، وتشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في الشتات بلغ في نهاية عام ٢٠٠٠م حوالي ٤,٥ مليون نسمة، حيث يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع ٢,٥ مليون في الأردن، وحوالي ٤٩٤ ألف في لبنان، حوالي ٤٥٦ ألف في سوريا، و ٥١ ألف في مصر، وحوالي ٥٤٥ ألف في باقي الدول العربية، كالعراق، ليبيا، السعودية، الكويت، ودول الخليج الأخرى، والدول العربية الأخرى، وحوالي ٢٢٣ ألف في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٢٨٤ ألف في الدول الأجنبية المختلفة(٧١) ويقيم الجزء الآخر داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي (٣,١٥٠) مليون نسمة، منهم أكثر من مليون ونصف لاجئ، في حين يقيم حوالي (١١١٣٠٠٠) مليون داخل إسرائيل نفسها(٧٢) . منهم حوالي ٢٥٨,٧٥٠ ألف لاجئ، لقد أدى تشتت الشعب الفلسطيني داخل فلسطين (الضفة، القطاع، إسرائيل) وخارجها وخاصة في (الأردن، لبنان، سوريا) إلى نشوء "مجتمعات" فلسطينية تتفاوت في خصوصياتها: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، وفي علاقاتها المجتمعة أيضاً ولكن هذه "المجتمعات" واصلت نضالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة التي شكلت قاسماً مشتركاً لهذه التجمعات الفلسطينية. وعلى هذه الأرضية جاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تلبية وتجسيداً للتطلعات الوطنية الفلسطينية ولتوفر إطاراً جامعاً لنضالات الفلسطينيين، "ولتجسر الفجوات التي تحققت بين

الخصوصيات الفلسطينية ووقف تناميها في المواقع المختلفة(٧٣) ، وقد خضعت التجمعات الفلسطينية في الشتات لترتيبات قانونية وسياسية متباينة ففي الأردن مثلاً:

تحول الفلسطينيون إلى مواطنين أردنيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، أما في لبنان فقد عزلوا وعوملوا معاملة اللاجئين وحرموا من آية حقوق سياسية. وفي سوريا حافظ الفلسطينيون على هويتهم الوطنية، ولكنهم تمتعوا قانونيا وسياسياً بنفس الحقوق التي تمتع بها السوريون.

بالرغم من حالة التنظيم السياسي والاجتماعي التي قامت في صفوف الفلسطينيين في الشتات، وعلى الرغم من وجود أغلبية منهم في تجمعات بشرية (كمخيمات اللاجئين)، ورغم التفاوت النسبي في درجة اندماجهم/ انخراطهم وتكيفهم في المجتمعات المضيفة وحفاظهم في أماكن تواجدهم المختلفة على هوياتهم الوطنية وانخراطهم في منظمات ونشاطات خاصة بهم، فقد شكلوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات التي عاشوا فيها، فهم لم يشكلوا تكوينات اجتماعية اقتصادية خاصة بهم، ورغم هذه الازدواجية، ظل الفلسطينيون مسؤولين أمام السلطة السياسية القائمة في الدول التي مكثوا فيها، ويجب عدم الخلط بين هذا الواقع وبين حالات استثنائية ومؤقتة تجاهل فيها الفلسطينيون "الدولة" أو السلطة الشرعية القائمة، وتمردوا عليها بشكل غير قانوني، كما حدث في الأردن عام ١٩٧١/٧٠م عندما دخلت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في صدام/ صراع دموي مع النظام الهاشمي، أو في حالة الحرب الأهلية في لبنان عام ٧٥/ ١٩٧٦ .

قد أدى أنشاء دولة إسرائيل إلى "تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وتفتيته وتشتيته في مواقع جغرافية متباعدة، وأصبحت الصلة بين التجمعات الجديدة غير متيسرة بالضرورة ...

وأخذت المواجهة والصراع الذي ميز مسيرة المجتمع منحي جديداً، وبرزت خصوصيات فلسطينية اقتصادية واجتماعية في مجتمعات الشتات(٧٤) . أما ما تبقي من الفلسطينيين في إسرائيل (داخل مناطق ال٤٨) فقد تحول هؤلاء إلى أقلية بعد أن كانوا جزءاً من أغلبية عظمى للسكان، وعمدت إسرائيل إلى أحداث ثلاثة كتل رئيسية معزولة ومنفصلة بعضها عن بعض داخل حدودها: المجتمع البدوى في الجنوب، منطقة السبع "النقب" ومجموعة قرى المثلث، والوجود الفلسطيني في الجليل، وجعلت من التفاعل بين هذه التجمعات والمعازل وكذلك من

مكوناتها من القرى والتجمعات السكانية الأخرى أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن، وميزت في تعاملها مع الفلسطينيين بين البدو وأخوانهم الآخرين، والدروز، وميزت بين المسلمين والمسيحيين، بل وبين منطقة جغرافية وأخرى.

الآن، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على النكبة ماذا عن الفلسطينيين الذين لجأوا إلى إحدى المناطق التالية: (الضفة الفلسطينية، قطاع غزة، الأردن، لبنان، سوريا وغيرها)، ولازالوا يقطنون المخيمات؟

ما هي خصائصهم أوضاعهم الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية.....السياسية...الخ في جميع هذه المناطق أو الأقطار، هذا ما سنبحثه ونعالجة في الصفحات التالية بشكل موجز ومحدد.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين

سوريا في

خلفية سياسية:

إن الربط التاريخي بين سوريا وفلسطين "سوريا العظمى" جعل من سوريا موقعاً سهلاً لتأقلم الفلسطينيين المهجرين عام ١٩٤٨م. وبالرغم من الاختلافات السياسية بين البلدين التي جرت بعد العام ١٩٢٠م، شارك العديد من السوريون في الدفاع عن فلسطين ضد الاعتداءات الصهيونية الاستيطانية وعلى وجه الخصوص أثناء الثورة العربية ما بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩. وشكلت الجمهورية السورية ساعدا قويا للثوار الفلسطينيين وبعد ثورة العام ١٩٣٩م، أصبحت دمشق مأوى لهم، وبعد النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨م، تبنت الحكومات السورية المتعاقبة نتيجة للدوافع القومية العربية موقفاً داعماً للفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وضمنت للاجئين منهم في سوريا نفس الحقوق والاحترام التي يحظى بها المواطن السوري، مع بعض الاستثناءات التي تتعلق بحقوق التملك وقد كان للروح القومية في سوريا، وبالتحديد حزب البعث العربي السوري تأثيراً قويا على الجانب السياسي للفلسطينيين، حيث كان الحزب أحد أول الأحزاب الوطنية التي دعت إلى فكرة حق تقرير المصير للفلسطينيين في ظل دولة فلسطينية والعمل على الحشد لتحرير فلسطين.

وعند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لقرار عربي رسمي في العام ١٩٦٤، وقف

حزب البعث السوري إلى جانب حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وقد شجع الحزب جميع نشاطات الحركات والمنظمات الفلسطينية التي تشكلت في سوريا (مثل الجبهة الشعبية، وهي فرع تأسس من قبل في فلسطين كأمتداد لحركة القوميين العرب). إن انحياز قيادة المقاومة الفلسطينية التي تمثلت في حركة فتح إلى سوريا والصاعقة (الجناح العسكري في حزب البعث)، بقي قوياً ومتيناً حتى بداية الثمانينات وذلك بالرغم من الفتور الذي ساد العلاقات الفلسطينية السورية في لبنان من فترة إلى أخرى وعلى وجه التحديد ما بين ١٩٧٦-١٩٧٨.

تردت العلاقات الفلسطينية السورية بشدة فقط ما بعد عام ١٩٨٣، عندما وقفت منظمة التحرير إلى جانب الحكومة المصرية بعد توقيعها لاتفاقية السلام "كامب ديفيد" الثنائية مع إسرائيل. ولهذا قررت الحكومة السورية دعم المنظمات المنشقة عن (فتح) وتسهيل نشاطاتها في كل من سوريا ولبنان، وبالرغم من الدعم الرسمي السوري لهذه المنظمات المنشقة، وللقومية العربية، وللحقوق المدنية الفلسطينية، واصل الفلسطينيون في سوريا دعمهم لفصائل منظمة التحرير الكبرى استجابتهم للتطورات التي تجرى حول قضاياهم .

– ومنذ البدء بمبادرة التسوية السلمية الحالية في العام ١٩٩١م في مؤتمر مدريد، أكدت سوريا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ووطنهم، إلى جانب ذلك رفضت سوريا المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف بناءاً على موقفها العربي للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية كشرط أساسي قبل دخولها في أية مفاوضات حول القضايا الإقليمية، ولنفس السبب، عارضت سوريا عملية تحويل الأنروا من وكالة إغاثة إلى منظمة تطوير، حيث أن الحكومة السورية ترى أن مثل هذا التحول سيشجع مشاريع التوطين الدولية للفلسطينيين.

– وبصرف النظر عن الموقف السوري الحالي، وبالرغم من حقيقة أن قضايا اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة ليس من أولوياتها، فقد أخذت الحكومة السورية عدة إجراءات لمنع توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطقها عن طريق تقييدها لدخول الفلسطينيين بوثائق سفر مصرية، أردنية وعراقية إلى أراضيها. أن معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وغيرها من الدول المضيفة لهم في المنطقة، يحتاج إلى تنسيق فلسطيني مع حكومات تلك الدول. وحيث أن هذه الحكومات تتقيد بمصالحها الذاتية التي قد تكون مرتبطة باتفاقية معنية حول اللاجئين، هذا التنسيق من شأنه تعزيز فرص توقيع اتفاقية حول اللاجئين تتوافق مع رغبات ومتطلبات الجميع.

الأوضاع الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين في سوريا:

الدراسة الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين تكتسب أهمية بالغة شأنها، شأن مجمل الدراسات المتخصصة حول اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص، نظراً لما ألم بهم من تشرد وحرمان، خاصة وأن تطورهم السكاني والاجتماعي والاقتصادي لم يكن طبيعياً منذ حرب ١٩٤٨م.

نحاول هنا استعراض تطور السكان الفلسطينيين في سورية، أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فضلاً عن مدى اندماجهم/ تكيفهم في المجتمع السوري.

قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى سورية عام ١٩٤٨م بحوالي ٩٠ ألف لاجئ فلسطيني، استقرت الغالبية العظمي منهم في العاصمة السورية "دمشق" لكونها مركز جذب اقتصادي وحضري أخذ بالنمو، وكانت الجوامع والمدارس تستحوذ على القسم الأكبر حتى النصف الأول من عقد الخمسينات، بيد أن هناك ثمة عائلات لاجئة ميسورة استأجرت أبنية وسط العاصمة السورية والمدن الأخرى الكبرى، مثل حلب، حمص، ودرعا، وغيرها من المدن.

في أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأت أوضاع اللاجئين بالاستقرار النسبي، وقد ازداد عدد الفلسطينيين في سورية خلال السنوات المختلفة حتى وصل مجموعهم حوالي "٣٤٠" ألف لاجئ في نهاية عام ١٩٩٥م وفق معطيات مؤسسة اللاجئين التي تشرف على تسجيل المواليد والوفيات للفلسطينيين، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي "٤٠١,٠٩٢" ألف لاجئ وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٠(٧٥) وبناء على إصدارات الوكالة الحديثة حتى منتصف عام ٢٠٠١م. فقد قدرت تعداد اللاجئين في سوريا إلى حوالي (٣٩١,٦٥١) ألف لاجئ وهو الرقم الذي نعتمده هنا. وقد كان هذا النمو السكاني نتاج للزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) بمعدل ٣,٥% سنوياً.

أما التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في سورية فيعكس نمطا غير متوازناً، فمن أهم الخصائص الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين في سورية، التركيز الكثيف في العاصمة التي تعتبر عامل جذب اقتصادي لهم قوي منذ ١٩٤٨م، هذا يعود بالأساس لتمركز اللاجئين الشديد في مدينة دمشق وحولها منذ عام ١٩٤٨، أي مع الهجرة الأولى من مجموع اللاجئين، واستحوذت محافظة

درعا على حوالي ٧,٩%، ثم حلب ٧,٦%، حمص ٤,٨%، وحماة ٢,١%، واللاذقية ٢,٤%، وتوزع الباقي في محافظة القنيطرة ونسبتهم ٨,٤% (٧٦).

ويقطن حوالي (٢٨%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سورية (١٠٩,٤٦٦) لاجئ كما أشارت إحصائيات الأنروا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١م في عشرة مخيمات . معترف بها من قبل "الأنروا". وتعود الأصول الاجتماعية للاجئين في سوريا إلى مدن صفد، حيفا، وطبريا، وعكا، ويافا، والناصرة والقدس، والرملة، واللد، وبيسان، وباقي المدن والقرى الفلسطينية وأقضيتها، وقد أشرنا في موضع آخر "مواطن اللجوء" إلى عدم اعتبار "الأنروا" مخيم اليرموك مخيماً وفق تعريفها، حيث يقطنه ما يزيد على ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، رغم انتشار خدمات الأنروا الصحية والاجتماعية والتعليمية فيه، ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات في "حارات" ومناطق تشمل تجمعات من اللاجئين حسب منطقة أو قرية المنشأ في فلسطين، ما يسمى "بالتجانس السكاني" مثل حارة الطيرة في اليرموك، وحارة أهل لوبية، أهل بلد الشيخ، وأهل قرية عين غزال، وكما تنقسم الحارات في المخيمات الأخرى احيانا على أساس تجمعات عشائرية، مثل عرب وهيب، وعرب الشمالنه، وعرب السنغرية، وغيرهم...الخ.

التركيب العمرى والنوعي للاجئين الفلسطينيين في سوريا:

التركيب العمرى والنوعي:

يعد التركيب العمرى للفلسطينيين في سورية من أهم البيانات الديمغرافية، ولا يخفى على أحد ما له من أهمية بالغة عند دراسة أي مجتمع من المجتمعات، فهو الذي يحدد هيكلية المجتمع، وهو العامل الحاسم في تحديد الكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، لأنه يؤثر فيها، فمن المعروف أن نمط الاستهلاك والإنفاق يرتبط إلى حد كبير بالتركيب العمرى للسكان، ذلك أن حاجات الإنسان تختلف من عمر لآخر "السن" فارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع وبالتالي الأسرة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، يصاحبه ارتفاع في متوسط الصرف "الإنفاق" على الخدمات والسلع الخاصة بالأطفال من جهة، كالتعليم مثلاً، وانخفاض متوسط دخل الفرد من ناحية أخرى، علاوة على ذلك، فالعمل يعتمد على التركيب العمرى حيث يتحدد من خلاله المعروض من قوة العمل والقوة البشرية بصورة عامة، لذلك فإن التركيب العمري هو محصلة لمتغيرات ثلاثة:

١. معدلات الولادات: يزيد من أتساع قاعدة الهرم السكاني.

٢. معدل الوفيات: فكلما ارتفع معدل الوفيات، كان الهرم العمري "السكاني" أكثر اتساعاً من قاعدته وأكثر تقريباً من رأس الهرم "القمة".

٣. معدلات الهجرة: تقتصر آثارها على فئات عمرية محددة "معينة" وبحسب الاتجاهات.

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بكونهم مجتمع فتياً، تتسع أو تكبر فيه قاعدة الهرم السكاني الممثلة بالأطفال، وتشير المسوحات الميدانية التي أعدها المكتب المركزي، وخاصة المسح الذي تم بالتعاون مع منظمة اليونسيف، تصل نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلى حوالي (٤٣,٢%) من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية سنة ١٩٩٨م، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع نسبة القوة البشرية فهي لا تتعدى (٥٤,٥%)، وبذلك يعتبر المجتمع في سورية مجتمعاً فتياً تبعاً للمقاييس الدولية الديمغرافية. ويترتب على ذلك ارتفاع أعباء الإعالة الاقتصادية للفرد العامل، إذ تصل إلى نحو (٤) أو (٥) أفراد، أي بمعدل كل فرد لاجئ في سورية يعيل إضافة إلى نفسه ٤ أفراد من خارج قوة العمل، ونذكر هنا أن نسبة الشيوخ تصل إلى ٢,٣% من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية(٧٧) وقد لوحظ أيضاً ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية، كذلك محدودية الهجرة الغير طبيعية ومحدودية أثرها على التغييرات السكانية في مخيمات اللاجئين في سورية.

ومن المؤشرات الديمغرافية الهامة، معدل الولادات الخام الذي وصل بين اللاجئين في سورية عام ١٩٩٨ إلى حوالي (٤٣) بالألف، وكما سلف وتبعاً لذلك فإن خصوبة المرأة الكلية، أي عدد مواليدها خلال فترة خصوبتها تصل إلى ٥ أو ٦ مواليد(٧٨) ويصل العمر المتوقع إلى (٦٦ عاماً)، ودخل الفرد يتراوح (١٠٠٠-١٢٠٠)$ سنوياً، ولهذا تكون التنمية البشرية بين اللاجئين، تنمية متوسطة وفقاً لمقاييس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٧٩) .

الأوضاع القانونية والحقوق المدنية للفلسطينيين في سوريا:

كان من أهم القوانين والقرارات التي صدرت في سورية التي ساعدت في تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وتأمين مختلف حاجاتهم المدنية، والقانونية، القانون رقم (٤٥٠) الصادر بتاريخ ٢٥/

يناير عام ١٩٤٩م، الذي أقر إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

وكان من مهام هذه المؤسسة وبشكل رئيسي، وبعيداً عن الأهداف التي تشكلت من أجلها تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين الفلسطينيين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال أو المهن التي يمارسونها.

وللمؤسسة موازنة يصادق عليها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتتكون موارد المؤسسة من ريع طابع بريدي فلسطيني، ومن جميع الاعانات والتبرعات أو الهبات النقدية والعينية التي تكون مصدرها منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات والجمعيات والأفراد، ومخصصة للاجئين الفلسطينيين في سورية.

وقد جاء القانون رقم "٢٦٠" الصادر بتاريخ ١٠/تموز لعام ١٩٥٦م، ليسهل ويعزز فرص اندامج الفلسطينيين في سورية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تضمن هذا القانون نصا واضحاً يساوي الفلسطينيين المقيمين في الأراضي السورية بالمواطنين السوريين في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق: التوظيف، والعمل، والتجارة، وخدمات التعليم، مع حقهم بإحتفاظهم بجنسيتهم الأصلية الفلسطينية، حيث صدر في ١٩٦٣/١٠/٢م القرار رقم (١٣١١) لتنظيم استصدار وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين في سورية وقد قرر وزير الداخلية آنذاك، بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٠، منح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية أو المشمولين برعايتها وثائق سفر بناءاً على طلبهم، ويشترط على المقيمين منهم أن يكون اللاجئ مسجلاً في سجلات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين حتى يتسنى له الحصول على وثيقة سفر، ويستطيع حامل الوثيقة تغييرها أو تمديدها أو تجديدها أو إصدار وثيقة سفر في أية سفارة سورية في الخارج شأنه في ذلك شأن المواطن السوري أصولاً.

وتعد المادة رقم (١٠) من أهم المواد الأخرى الذي تضمنها القرار رقم (١٣١١) لسنة ١٩٦٣م وهي تخول صاحب الوثيقة الممنوحة العودة إلى الجمهورية العربية السورية، خلال مدة صلاحيتها دون الحاجة إلى تأشيرة عودة، عند السفر، وهذا بخلاف وثيقة السفر الممنوحة للفلسطينيين من قبل السلطات المصرية، أو اللبنانية، والتي أصبح على حاملها ضرورة الحصول والتزود بتأشيرة عودة إذا كان خارج لبنان قبل عودته، أو وضع تأشيرة ذهاب وعودة قبل السفر من لبنان إلى خارجه، وقد بدأ بتطبيق هذا المبدأ (القرار) منذ صيف ١٩٩٥ عندما قامت السلطات الليبية بطرد

الفلسطينيين من ليبيا.

هكذا لعبت القوانين السالفة الذكر، ومن خلفها السياسة السورية، دوراً هاماً في تسهيل تسريع عملية الاندماج النسبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوري، حيث كان للفلسطيني المقيم في سورية حق الانتساب للنقابات السورية المهنية (مثل نقابة الأطباء، المحامين، المعلمين، المقاولين....الخ) ويكون للفلسطينيين ذات الواجبات والحقوق التي تكون للمواطن السوري في هذه النقابات.

وكان للاجئ الفلسطيني حق تملك العقارات، كمحل أو أكثر تجاري (ملكية المتاجر)، والتمتع بحقوق الانتفاع الناتجة عن حق الإيجار والاستثمار التجاري على قدم المساواة مع المواطن السوري ويحق للفلسطينيين تملك شقة سكنية واحدة للعائلة (كل شخص متزوج وأسرته) بصيغة (الطابو) السجل العقاري، في حين يحق للمواطن السوري تملك العديد من الشقق بصيغة الطابو في مقابل ذلك يحق للفلسطيني أن يمتلك عدة شقق وعقارات، ولكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري، أي عن طريق (كاتب العدل) وهنا ثغرة، ففي حالة المنازعات حيال هذه الملكية يكون المالك بصيغة الطابو، والسجل العقاري أقوى من المالك عن طريق كاتب العدل وللفلسطينيين في سوريا حق التقاضي، وحق توكيل المحامين، كما له حرية التنقل والسفر داخل الأراضي السورية، والسكن في أي موقع (قرية أو مدينة) بالإضافة إلى السماح بالتملك (سيارات جرارات، وسائط النقل المتعددة،....الخ) وبكافة عناصره ومشتملاته، شأنه في ذلك شأن المواطن السوري، وتبدو الحقوق المدنية له كاملة ما عدا حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات في حين يرشح الفلسطيني لرئاسة وعضوية كافة النقابات السورية، وتؤكد من جديد على أنه لا يسمح للفلسطينيين بامتلاك أراض زراعية أو أكثر من مسكن واحد أو لمشاركة في السياسة العامة (كالترشيح والانتخاب) رغم الادعاءات المضللة التي درجت عليها بعض الدوائر الغربية، التي تدعي باندماجهم الكامل في المجتمع السوري وبأنهم باتوا مؤهلين للتوطين تحت ذرائع الايجابيات الشكلية التي يحظون بها في بعض المعاملات.

الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في سوريا:

عند تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية بأعداد قدرت بحوالي ٩٠-١٠٠ ألف لاجئ عام ١٩٤٨م، لم تكن سورية واحدة من البلدان التي تعاني من نقص في الموارد الطبيعية أو من تفشي

ظاهرة البطالة(٨٠) . ومنذ بداية الهجرة الفلسطينية إلى البلاد عام ٤٨ عاملت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين القادمين، على قدم المساواة مع المواطنين السوريين من حيث أنهم منحوا الحق في العمل، والتملك، والتنقل في داخل البلاد بيد أن السلطات السورية لم تمنحهم الجنسية السورية مما خلق صعوبات جمة للراغبين في السفر إلى خارج البلاد سواء للعمل أو للزيارة، حيث أن أكثر الدول ترفض دخول حاملي وثائق السفر الفلسطينية إلى أراضيها، ويعمل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا في معظم جميع القطاعات بما فيها أجهزة الدولة والجيش، فقد ساعدت القوانين السورية آنفة الذكر، البعض منهم للارتقاء إلى درجة ضابط برتبة لواء في الجيش السوري، كما استطاع الكثيرون منهم"بفضل مستويات العلم" ولوج وتبوء مراكز عليا في الوظائف الحكومية أو مناصب عليا في الوزارات المختلفة، خاصة وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي، مثل وكيل وزارة، فضلاً عن استحواذ الكثير من الفلسطينيين على مرتبة المديرين في كثير من الوظائف الأخرى.

لا يوجد أي قيد على ممارسة أي نشاط تجاري أو اقتصادي، وكان هذا نتاج لسلسلة القرارات والقوانين التي صدرت في الخمسينات، والتي جعلت اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة تقريباً مع المواطنين السوريين في مجالات حيوية، كالتوظيف، والنشاط التجاري، والتعليم وبذلك استطاع اللاجئون الفلسطينيون في سورية الاندماج في بنية الاقتصاد والمجتمع السوري إلى درجة أبعد مما استطاعوا في أي بلد عربي آخر، باستثناء الأردن الذي أعتبر فيه الفلسطيني. أردني بعد حصوله على جواز أردني، إلا أنه طرأ تعديل على هذا النظام بعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وأصبح بعض الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لسنتين أو خمس سنوات، إلا أنها ليست دليلاً على المواطنة أو الجنسية الأردنية ويخضع الفلسطينيون في سوريا إلى التجنيد والخدمة العسكرية الإجبارية.

القوة البشرية والعمالية بين اللاجئين في سوريا:

تتألف القوة البشرية من مجموع الأفراد "أفراد المجتمع" القادرين على العمل المنتج، أي مجموع السكان مطروحاً منه غير القادرين على العمل أو من يحكمهم (كالأطفال والشيوخ) أو المرضى وذوى العاهات المستديمة وبكلمات أخرى، القوة البشرية، هم الأفراد الذين تنحصر أعمارهم بين (١٥-٦٤) سنة، إلا أن هذا التحديد غير دقيق تماماً، وخاصة في الدول النامية، فقد يلحق كثير من الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر في سوق العمل، ويضطر كثيرون ممن تجاوزوا الـ (٦٤) عاماً للبقاء في سوق العمل بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان.

على هذه الأرضية / الاعتبارات، فقد بلغت نسبة القوة البشرية عند الفلسطينيين (١٥ سنة فأكثر) في سوريا بنحو ٦٨,٣% من إجمالي المجموع المقدر في نهاية العام ١٩٩٥ (٣٣٩,٧٢٩) نسمة(٨١) وهي تتفاوت بين الذكور والإناث، إذ بلغت على التوالي ٨,٦٧% و ٨,٦٨% وأعتبرت القوة البشرية على أنها جميع السكان الفلسطينيين في سوريا (١٥ سنة فأكثر) من العمر مطروحاً منهم غير القادرين على العمل.

مما تقدم يظهر بأن حجم القوة البشرية الفلسطينية في سورية قد بلغ عام ١٩٩٥م نحو (٢٣٢,٠٣٤) فلسطيني، وتضم هذه القوة البشرية فئتين:

الفئة الأولى: من هم خارج قوة العمل، وتتضمن جميع أفراد القوة البشرية القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يرغبون بالعمل، كالطلبة، والمتقاعدين، والنساء المشتغلات في التدبير المنزلي (ربات البيوت)، فئة المكتفين الذين يعيشون من إيراد استثماراتهم أو مساعدات تقدم لهم من الغير وقد بلغت نسبتهم حوالي ٥٧,٦% من حجم القوة البشرية.

أما الفئة الثانية: وتضم فئة قوة العمل ذوي النشاط الاقتصادي، وتتألف من المشتغلين والمتعطلين، وبلغت نسبة ذوى النشاط الاقتصادي عندهم إلى إجمالي القوة البشرية حوالي ٤٢,٤% خلال عام ١٩٩٥م.

وتشير المعطيات إلى أن معدل النشاط الاقتصادي لا يتعدى (٢٩%) من إجمالي السكان أي أن مجموع قوة العمل في سورية يصل إلى (١٠٨,٨٨٧) عامل وعاملة في عام ١٩٩٨م.

توزيع النشاط الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

تشير الإحصاءات إلى أن النشاط الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في مخيمات سورية يتركز في قطاع الخدمات، حيث بلغت نسبتهم في هذا القطاع حوالي ٤١,٢% وهذا أمر طبيعي لكون اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة ظروفهم، لا يملكون حيازات زراعية وغيرها. ويأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثانية فقد استأثر بنحو ٢٧% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في سورية، ويعمل في الصناعات التحويلية حوالي (١٥%) وفي قطاع التجارة (٨,٤%)، وحوالي (٢%) في قطاع الزراعة، وتوزعت قوة العمل الباقية وبنسبة ٤,٨% على قطاع الكهرباء، و(١,٤%) قطاع

المناجم، وحوالي ١%في قطاع النقل، وقطاع المال.

ويلاحظ أن هذا التوزيع أيضاً يختلف من مخيم إلى آخر، فمثلاً، بلغت نسبة العاملين في الزراعة في مخيم اليرموك ٣,٧% قفزت هذه النسبة إلى ١١,٥% و ١١,١% في مخيمي دنون وخان الشيخ على التوالي، وهذا يعود إلى أن هذين المخيمان موجودان في مناطق ريفية زراعية، مما أفسح المجال لبعض سكانه للعمل في الزراعة، في حين يقع مخيم اليرموك، وجرمانا مثلاً قرب مدينة دمشق مما رفع نسبة العاملين في الخدمات، ٥٤% في اليرموك، وحوالي ٤٢,٥% في جرمانا وكذلك الحال في قطاع الصناعة.

أما البناء والتشييد، فنلحظ ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع في مخيم اليرموك إلى حوالي ٢٦% بينما بلغت هذه النسبة في دنون ١٢,٣% وفي خان الشيخ ١٤,٣% وهذا يعود إلى النهضة العمرانية التي شهدها مخيم اليرموك، في حين لم يتوفر ذلك لغيره من المخيمات.

الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سوريا:

يعد التعليم والصحة من أهم المؤشرات التي تدل على الواقع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في سورية، وقبل التطرق إلى المؤشرات الدالة على الوضع الاجتماعي في هذا القطر، سنسعى إلى ألقاء الضوء على بعض الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" والهلال الأحمر الفلسطيني، وكذلك الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا وخدمات الأنروا:

علاوة على الخدمات التي تقدمها الحكومة السورية للتجمعات والمخيمات الفلسطينية بشكل عام سواء: تعليم، صحة، خدمات عامة ....الخ، تنتشر لوكالة الغوث خدمات هامة في القطر العربي السوري ومنها:

خدمة التعليمالأنروا في سوريا حوالي (١١٠) مدارس ابتدائية وإعدادية كان فيها حوالي (٦٤٦٩٩) تلميذاً في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية، وتشكل الإناث في المرحلتين حوالي نصف مجموع التلاميذ وفق تقرير المفوض العام للأنروا عام ٢٠٠١م(٨٢).

خدمة التدريب المهني:

وعلى صعيد التدريب المهني والفني، فيوجد في مدينة دمشق مركزاً للتدريب والتأهيل تابعاً للوكالة "الأنروا" يعرف اختصاراً باسم V.T.C (مركز تدريب دمشق)، يحتوي على عدد من الشعب التدريسية المهنية الحرفية، والفنية العلمية، وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين في هذا المعهد عام ١٩٩٨م، مثلاً حوالي "٨١٨" طالب(٨٣) متلقى/ مستفيد من خدمة التدريب بصورة عامة، وموزعين على المهن الحرفية والتقنية التالية: مساعد صيدلي، فني مختبرات، الرسم المعماري، فني إنشاءات ومراقبة الأبنية، ديكور وتصميم داخلي، الكترونيات، إدارة أعمال ومهن حرفية أخرى مثل: كهرباء عامة، كهرباء السيارات، صيانة راديو وتلفزيون، تجارة عامة وموبيليا، حدادة ولحامات معمارية، تبريد وتكييف الهواء، ديزل، ميكانيكا السيارات، السمكرة والدهان، والتجليس، صناعة الألمنيوم، إصلاح معدات وآلات، ومهن أخرى غيرها، ويحصل المتدرب "أو الخريج" على شهادة الدبلوم بعد الثانوية العامة .

ومن الملاحظ أن عدد الدارسين في مركز الـ"V.T.C" قليل نسبياً مقارنة بعدد اللاجئين في القطر السوري، وهذا يعود بالأساس إلى أن الطلاب غالباً ما يفضلون الجامعة في حال كانت الدراسة بعد شهادة الثانوية العامة، (مساعد صيدلي، فني مختبرات، رسم هندسي ومعماري...)، ويفضلون الثانوية العامة على المعاهد المهنية، إذا كانت الدراسة بعد الإعدادية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن الحكومة السورية لا تعترف بالشهادة التي يمنحها المركز لخريجية، ذلك أن المناهج المعتمدة في المركز لا تطابق مناهج الدراسة في المعاهد والمراكز السورية المماثلة، لذا فالطالب يفضل الالتحاق، بمعاهد الدولة على الالتحاق بمركز تدريب معهد دمشق "V.T.C".

لقد شهدت الأوضاع التعليمية عند اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تحسناً وتطوراً ملحوظاً، وكما سلف يعد التعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية بين اللاجئين فقد تراجعت نسبة ومعدلات الأمية نتيجة التطور الكمي والنوعي للتعليم في سورية عموماً، من (٩,٩%) إلى (٦,٥%) بين الذكور فوق سن الخامسة عشر من العمر خلال الفترة من (٨٥-١٩٩٥م) كما تراجعت بين الإناث في نفس الفئات العمرية خلال نفس الفترة من (٣٠%) إلى (١٥%)، ويشار إلى أن التعليم الابتدائي أصبح منذ أكثر من عقد إلزامي في سورية، إضافة إلى مجانيته، وقرار ديمقراطية التعليم، أي تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحله ويندرج هذا القانون على اللاجئين الفلسطينيين، لذا فإن هذا الانخفاض في نسبة الأمية مردة تطور قطاع التعليم في سورية، من حيث عدد المدارس وإلزامية

ومجانية التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى اهتمام الأهل بمسألة التعليم والوعي الذي رافق ذلك ودفع الأهل لتعليم الفتيان والفتيات، النظر إلى الطفل على أنه مشروع متكامل الجوانب اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وليس كمشروع اقتصادي صرف كما كانت النظرة سابقاً.

لقد لعبت الوكالة دوراً هاماً وأساسياً في ميدان التعليم الابتدائي والإعدادي والتدريب المهني والفني، فقد بلغ عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية في المدارس التابعة للوكالة في العام الدراسي ٨٧/ ١٩٨٨ ، ما مجموعه (٣٠٧٥٨) تلميذ بينهم (١٤٨٣٨) إناث و (١٥٩٢٠) ذكور ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ٩٥-٩٦ إلى (٤١٦٩٧) بينهم (٢١٤٢٢) ذكور و (٢٠٢٧٥) إناث، وأيضاً كان عدد الدارسين في مدارس الوكالة في المرحلة الإعدادية للعام الدراسي ٩٤-١٩٩٥م. حوالي ١٧٧٣٤ طالباً توزعوا بين (٩٢٤١) ذكور و (٨٤٩٣) إناث، وارتفع العدد في العام الدراسي ٩٥-١٩٩٦م إلى ١٩٣٣٦ توزعوا بين (١٠٠٤٠) ذكور و (٩٢٩٦) إناث(٨٤) . والجدير بالذكر أن نسبة النجاح في شهادة الدراسة الإعدادية في مدارس الوكالة بلغت في العام ١٩٩٤حوالي (٩١%) من مجموع المتقدمين مقابل نسبة ٥٣% نسبة النجاح في مدارس الحكومة، بما فيها مدارس الوكالة . وكان بينهم حوالي "٩" طلاب من العشرة الأوائل على سوريا من مدارس الوكالة. بيد أن المدارس التابعة للوكالة تعاني من مشكلة الاكتظاظ بالتلاميذ، حيث بلغ عددها حوالي ١١٠ مدارس يعمل معظمها بنظام الفترتين مسائي وصباحي.

وبالنسبة لتوزيع الفلسطينيين حسب الحالة التعليمية، فإن نتائج الدراسات والمسوحات الميدانية ومن أبرزها المسح الذي أجراه مكتب الإحصاء الفلسطيني للاجئين في سوريا خلال عام ١٩٩٨م. فقد أوضح بأن نسبة الملمين بين الكبار قد بلغت حوالي (٢٣%)، في حين بلغت نسبة الحاملين للشهادات الابتدائية (٣٢%) والإعدادية (١٦%)، والثانوية (١٨%)، والمعهد المتوسط (٧%) والجامعة (٣%)، أي أن معدل الأمية بالمتوسط بين الذكور والإناث قد بلغ في عام ١٩٩٨ (١١%)، ويعتبر مجتمع اللاجئين في سورية حضرياً قياساً للخدمات المقدمة من قبل الأنروا ومؤسسة اللاجئين، والهلال الأحمر الفلسطيني، الذي يقدم خدماته الصحية أيضاً من خلال مستوصفات بأسعار رمزية للطبابة وللحالات الاسعافية، وإن كانت الخدمات تقلصت مقارنة بالأعوام (١٩٧٥-١٩٩٤م)، إذ تم عودة العديد من كوادر الهلال الأحمر إلى مناطق السلطة الوطنية في قطاع غزة والضفة.

الحضانات ورياض الأطفال:

تعتبر نسبة المسجلين في رياض الأطفال والحضانات مؤشر هام آخر على الأوضاع الاجتماعية بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتؤكد المسوحات الميدانية التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عام ١٩٩٥. أن نسب الأطفال من سن (٠-٥) سنوات، بلغت في العام المذكور حوالي (١٨,٥%) من مجموع السكان، منهم حوالي ١٠% هم في عمر رياض الأطفال من (٣-٥ سنوات) والنسبة الأخرى المتبقية هم في عمر الحضانات ما بين صفر إلى سنتين من العمر، وأكدت المعطيات أن نسبة المسجلين في الرياض لا تتعدى ١٩% من إجمالي الأطفال في سن الرياض، ترتفع نسبة المسجلين عند الأطفال الذكور إلى حوالي ٢٢% في حين لا تتعدى عند الإناث ١٧%، والمسجلين في دور الحضان من الأطفال في عمر ما بين (٠-٢) سنة، ٣,٢% (٨٥).

هذه المعطيات تؤكد انخفاض نسبة مساهمة الإناث والأمهات في المجتمع الفلسطيني في القطر السوري في قوة العمل، هذا إضافة إلى ما تقدم تؤكد المسوحات الميدانية هذه بأن نسبة تسجيل الأطفال في الرياض ودور الحضانة في مخيمات اللاجئين في سورية تتأثر إلى حد بعيد بالمستوى التعليمي للأم، حيث تزداد نسبة الأطفال المسجلين طرداً مع ارتفاع المستوى التعليمي للأم، فقد تبين أن حوالي (٤٤%) من المسجلين في دور الحضانة والرياض أمهاتهم قد حصلن على شهادة جامعية فما فوق، وحوالي ٢٨% من المسجلين قد حصلت أمهاتهم على الشهادة الثانوية أو الإعدادية وأن ١٩% من إجمالي المسجلين قد حصلت أمهاتهم على الشهادة الابتدائية، ولم تتعد نسبة الأطفال المسجلين في دور الحضانة أو رياض الأطفال ٩% ممن لا تتمتع أمهاتهم بقسط من التعليم أما ملمة بسيطة أو أمية.

ولوحظ بأن الغالبية العظمى من إجمالي مراكز رياض الأطفال ودور الحضانة تتركز في المخيمات، ونسبة ضئيلة حوالي ١٥% تنتشر في التجمعات الفلسطينية الأخرى في القطر السوري، وقد تبين أيضاً أن ١٨ روضة من أصل ٣١ مركزاً أي نسبة حوالي ٦٢% من الإجمالي كانت الجهة المشرفة عليها فلسطينية، وما نسبته حوالي ٢١% روضات خاصة والأخرى ١٧% فقط.

وقد أنشئت هذه الرياض في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية بعد عام ١٩٨٠، وتشير المعطيات الميدانية إلى فقدان المخيمات في سورية إلى حدائق عامة كبيرة، مما يضطر غالبية

الأطفال في سن ثلاثة إلى ٨ سنوات من ممارسة ألعابهم وهوياتهم في الشوارع العامة أو المنازل وهذا يشير إلى افتقارها إلى النوادي الملائمة للعب، وفي هذه الحالة ترتفع حالات القلق بين الأهالي ويزيد من نفقات الأسرة الفلسطينية، التي تحاول الذهاب إلى حدائق عامة في المدن سواء في دمشق أو حلب، أو حمص أو المدن السورية الأخرى.

ومما يزيد الأمر سوءاً بالنسبة للأسرة الفلسطينية هو ارتفاع حجم الأسرة فعلي الرغم من تراجع الحجم عن مستواه من فترة لأخرى، إلا أن حجم الأسرة بقى كبيراً وفق مقاييس كثيرة، إذ وصل إلى حدود درجة التزاحم إلى نحو ٣ إلى ٤ فرداً في الغرفة الواحدة(٨٦) .

الطلاب الفلسطينيون في الجامعات السورية:

كان لسهولة التحصيل الجامعي بالغ الأثر في ارتفاع معدلات الحاصلين على شهادات جامعية، إذ لا تتعدي تكلفة الطالب الجامعي خلال ٤ أو ٥ أو ٦ سنوات في الجامعات السورية (مبالغ بسيطة) سنوياً.

وبالنسبة لشروط الانتساب إلى الجامعات والمعاهد السورية، فإنها تنطبق بالكامل على الفلسطينيين في سورية من حملة الوثائق السورية وبطاقات الإقامة المؤقتة، وفي هذا الإطار، يجب على الطالب الفلسطيني أن يكون حاصلاً على معدل ودرجات تؤهله للدخول في الجامعات على غرار الذي حصل عليه الطالب السوري لدخول نفس الجامعات والمعاهد، ويدفع الفلسطينيين نفس الرسوم التي يدفعها الطالب السوري، وللدراسة في الجامعات السورية ميزة هامة، أهمها السمعة الجيدة لهذه الجامعات والتحصيل والمستوى العلمي التي تتمتع به سواء على صعيد المنطقة العربية أو اليونسكو.

ومن الطبيعي جداً أن تكون فرص العمل المتاحة أكبر للفلسطينيين الذين حصلوا على شهادات جامعية، إذ يتعين المتخرج الفلسطيني من كليات الطب والهندسة بمختلف فروعها في الوزارات والمشافي والإدارات والشركات السورية العامة، والخاصة شأنه في ذلك شأن السوري الأصل.

بات واضحاً أن المخيمات الفلسطينية بدأت تشهد تطور في جميع مناحي الحياة، فبدأت تظهر بها وتنتشر معاهد ومراكز الكمبيوتر الخاصة، ويعتبر مخيم اليرموك من أهم المناطق التي تنتشر فيها معاهد الحاسوب التي يشرف عليها معلمون أكفاء التدريب ، وقد أنتسب العديد من الطلبة في هذه المراكز والمعاهد لتلقى دورات تدريبية في هذه المجالات، والمواد التعليمية الأخرى، وتنتشر في المخيمات مراكز معلوماتية يشرف عليها المركز القومي السوري للمعلوماتية، وينتسب

لها بأسعار زهيدة للدورة الواحدة، وتنتشر في المخيمات خاصة اليرموك أيضاً أندية رياضية لكرة القدم، واليد، وألعاب رياضية متنوعة كألعاب القوى، والموسيقى وقد تكون الأندية شبه معدومة في بعض المخيمات مثل: مخيم خان الشيخ، وذا النون وسبيته.

الخدمة الصحية:

للوكالة برنامجان صحيان، واحد لمناطق الداخل "الضفة الغربية وقطاع غزة" والآخر لمناطق، الشتات، أما برنامجها للخدمات البيئية، فليس سوى وهم يقابله تقليص متزايد في الاستشفاء والإحالات ومجمل الخدمات الطبية الأخرى.

ويحتل برنامج الصحة الموقع الثاني في برنامج الوكالة، وقد بلغت ميزانيتة المقترحة للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧ ما نسبته ١٨,٢% من ميزانية الوكالة. ورغم أن الرقم المقترح يزيد عن ٣,٢ ملايين، أو ما نسبته ٢,٧١% عن الميزانية المعتمدة للعامين ٩٤-٩٥، إلا أن نسبة ميزانية برنامج الصحة إلى عموم ميزانية الوكالة تراجعت من ١٨,٧% إلى ١٨,٢%، أي بمقدار ٠,٥%، وقد بلغت عام ١٩٩٨م حوالي ٤,٦ مليون لقطاع الصحة في سورية(٨٧) . ويقسم البرنامج لدى وكالة الغوث إلى برنامجين متمايزين:

الأول: خاص بمناطق الحكم الإداري الذاتي في الضفة وقطاع غزة.

الثاني: خاص بباقي مناطق عمليات الأنروا في كل من لبنان وسوريا والأردن.

أما البرنامج الصحي لوكالة الغوث في الإقليم السوري، فيندرج تحت العناوين التالية:

توفير الرعاية الأولية بما فيها الرعاية الطبية والوقائية والعلاجية والخدمات الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة ومشاريع تحسين الصحة البيئية إلى جانب ما تسمية الوكالة بالرعاية الثانوية كالاستشفاء وسواه من خدمات الإحالة والدعم.

وقد أفاد معظم لاجئي سوريا الفلسطينيين من خدمات الرعاية الصحية لدى الأنروا، وتسند الوكالة في تنفيذها لبرنامجها الصحي وتقديم خدماتها من خلال ٢٤ مركزاً أو عيادة صحية، توفر الرعاية الطبية، الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وقد وفرت جميع هذه المراكز والنقاط الرعاية الخاصة لمكافحة أمراض السكري وضغط الدم وتشمل هذه الخدمات أيضاً الرعاية الطبية (الوقائية والعلاجية) وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الثانوية كالاستشفاء وسواه من خدمات الإحالة والصحة البيئية في مخيمات اللاجئين.

ويقدم حوالي ٢٢ مركزاً منها خدمات تنظيم الأسرة، وأشتمل ١٧ مرفقاً على مختبرات للتحاليل وغيره، فيما قدم ١٣ مرفقاً خدمات متخصصة لأمراض شرايين القلب، وطب الأطفال والقبالة والأمراض النسائية، و١٢ مرفقاً منها قدمت الرعاية والعناية بالأسنان، وجرى توفير خدمات الاستشفاء من خلال اتفاقات تعاقدية مع ثمانية مستشفيات.

ولأن التعابير المستعملة في شرح برنامج الوكالة الصحي، ذات معاني مطاطة، فإن من المفيد في هذا المجال تسجيل الملاحظات التالية، على خدمات الوكالة قبل التوغل في معالجة برنامج الوكالة الصحي.

وإذ لا نستطيع القول أن الوكالة تقدم خدمات صحية للاجئين بمستوى مماثل لبرامج الصحة العامة التي توفرها الحكومة المضيفة لشعوبها، الأمر الذي يؤكده المفوض العام في تقريره حيث يدعى أن برنامج الصحة يهدف إلى توفير الخدمات الصحية الضرورية، للاجئين الفلسطينيين المستحقين لها، بمستوى مماثل لبرامج الصحة العامة التي توفرها الحكومة المضيفة لشعوبها .

فالوضع البيئي في المخيمات ليس شبيهاً بالوضع البيئي للمدن والبلدات والقرى (إزالة النفايات، توفير مياه الشرب، ومجاري الصرف الصحي والمياه المبتذلة، طرق وشوارع اسفلتية أو صلبة، خدمات صحية لحالات الطوارئ، ضمان صحي للعمال والموظفين...الخ). وإذا كان من حق وكالة الغوث أن تدعى ما تشاء من أهداف لبرنامجها الصحي، إلا أنها ملزمة بالمقابل بإجراء مقارنة "موضوعية" بين الأهداف وما تحقق منها، حتى لا تبقي تقاريرها تحلق في الفضاء.

فالخدمات البيئية للمخيمات لا تشمل جميع اللاجئين، وإنما نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٢٥% من مجموع اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات.

وتعترف الأنروا أن الصحة البيئية هي مدخل إلى التنمية الاجتماعية المستقبلية، وليست فقط مسألة صحية بحتة وظيفتها وقاية الأمراض، فهي تحاول دائماً أن تنحو تحت هذه الدعوة بالتركيز على صحة البيئة على حساب العلاج الصحي، لذلك تعتبر الصحة البيئية والوقاية الطبية الأبرز في برنامجها، بينما الاستشفاء والإحالات المرضية، تعتبر حسب تعبيرها "خدمات ثانوية". لذلك فإن ما تدعيه وتقوله الوكالة لا ينطبق على واقع المخيمات، فالصحة البيئية برنامج متكامل، يبدأ بتوفير شروط السكن الصحية (منازل تتوفر فيها التهوية والإنارة والتدفئة الضرورية) وللمدارس شروط مماثلة، وتتوفر شروط صحية مماثلة للقوى العاملة (الشروط الصحية في العمل) فضلاً عن توفر الشروط البيئية العامة في المخيمات...الخ فإذا ما فقدت سلسلة الرعاية الصحية أحدى حلقاتها، فقدت بالمقابل قدرتها على تحقيق الغرض منها، فلا حديث عن البيئة العامة للمخيمات دون

معالجة مكبات النفايات، وغبار الطرقات، والمجاري المكشوفة، ومياه الشرب الملوثة بفعل إهتراء الشبكات وتسرب المياه الملوثة إليها، وأمور السكن، وتوفير الشروط الصحية فيها، ومعالجة الاكتظاظ في المدارس، وشروط العمل الصحية، خاصة وأن بعض الدول مثلاً تمنع الفلسطينيين من العمل إلا في عدد من المهن ذات الشروط الصحية الصعبة القاسية جداً، بكل تبعاتها السلبية على الصحة.

وعليه فإن حديث الوكالة عن الصحة البيئية، على حساب خدمات العلاج أكذوبة يجدر كشفها بإصرار حتى لا ينساق النقاش خلف ذرائع ذات مفاهيم "حضارية" مزيفة، بينما الواقع يشكو من مظاهر التخلف الاجتماعي المفروض على تجمعات اللاجئين، إما بفعل القوانين الجائرة أو بفعل ضيق ذات اليد أو بسبب تراكم عملية التقصير في توفير الخدمات الاجتماعية.

فيتحول التراكم الكمي إلى حالة نوعية لا تصلح معها الخدمات اليومية المقدمة في صيغتها الحالية في هكذا وضع يحتل العلاج الصحي، موقعاً هاماً بالضرورة في حياة المواطن، وفي جوانب معقدة لا تستطيع وكالة الغوث تأمينها، والتي تتدرج رغم كل هذا، في برنامجها تحت عنوان الخدمات الثانوية كالإحالات والاستشفاء، ولذلك مطلوب إعادة نظر في تراتبية البرنامج الصحي عند الوكالة، فلا الاستشفاء، ولا الإحالات الطبية تندرج تحت باب الخدمات الثانوية بل هي وفي ظل الحالة اليومية، والمحيط البيئي بجوانبه ومحطاته المختلفة، تشكل حاجة بارزة وملحة من حاجات اللاجئ الفلسطيني.

ويمكن القول أن الأنروا أنجزت بناء مركز صحي إضافي جديد في منطقة الحسينية في سوريا وقد بدأ العمل على بناء مراكز صحية جديدة في مخيمي حمص وسبينة، لتحل مكان أبنية غير ملائمة، فيما هناك عمل على إعادة تصميم وتطوير المركز الصحي الأساسي ومركز الرعاية الصحية للأم والطفل في مخيم اليرموك، ومن المقرر إضافة مركز صحي آخر في هذه المنطقة وتم إضافة تحسينات أخرى في خدمات الصحة البيئية في مخيم النيرب، من ناحية تمديد خطوط مياه جديدة لتوفير مياه الشرب، وأعيد تأهيل الشبكة القائمة بتغيير مكوناتها من فروع متفرقة إلى شبكة متكاملة، وإضافة أنابيب أضافية، وتحسين الطاقة المائية لعدد غير قليل من السكان في المخيمات، وأعدت الوكالة مشاريع/ مقترحات مشاريع لإقامة شبكات جديدة للمجاري والصرف الصحي في كل من مخيمات خان الشيخ، وخان ذا النون في منطقة دمشق.

وعملت الأنروا بالارتباط والتنسيق الوثيق مع وزارة الصحة السورية لتنسيق الإجراءات لمكافحة الأمراض وضبطها، كما تعاونت مع الوزارة لتوزيع تبرعات عينية من لقاح ضد أمراض الكبد، ومعالجة تضخم الغدة الدرقية، وسواها من المواد الطبية، وساعدت اليونسيف الأنروا في التدريب الصحي وأبحاث الخدمات الصحية في إقليم الجمهورية السورية، وفي تعزيز التمويل لتطوير مرافق الصيدلية الإقليمية.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين
في لبنان

مراحل لجوء الفلسطينيون إلى لبنان

المرحلة الأولى:

وصل الفلسطينيون بتموجات متعددة مهجرين إلى لبنان، وابتدأت المأساة في النصف الثاني من الأربعينات، خاصة بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩/تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة، ما لبثت أن تسارعت في انتشارها لتشمل كل فلسطين، وتوجت بالمعارك الدفاعية التي خاضها الفلسطينيون ضد التحالف الصهيوني–البريطاني، الذي نجح في ١٥/أيار ١٩٤٨ في القضاء على المجتمع الفلسطيني، وطرد الغالبية العظمى من الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم.

في هذه الهجرةِ "الأولى" وصل مالا يقل عن المائة ألف فلسطيني إلى الجنوب اللبناني، حيث تجمعت أعدادهم في منطقة صور على الأخص، واتخذت مخيم البرج الشمالي ومخيم الرشيدية محطتي انطلاق/ انتقال (ترانزيت)، توزعوا منها في المخيمات الأخرى. ولم تشكل العائلات الأولى التي بدأت نزوحاً طويلاً فردانياً منذ العام ١٩٤٧ نسبة تذكر، فقد كانوا من برجوازية المدن، ومعظمهم اعتاد الاصطياف سابقاً في لبنان، أو يوجد لهم أقارب وانساب/ علاقات مصاهرة فيه، فاتخذوا لهم مساكن في المدن والمصايف لتمضية العطلة السنوية الصيفية، ريثما تهدأ المعارك كما كانوا يتوهمون.

تلك الفئة شملها إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر آنذاك ١٩٤٨، وإحصاء وكالة الغوث "الأنروا" في عام ١٩٥٢، وهي مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام ومديرية شؤون

اللاجئين، ولا جدال على شرعية إقامتهم في لبنان، وعليه يمنحون هوية خاصة ووثائق سفر لهم.

المرحلة الثانية:

بعد فترة وجيزة من السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الوحشية والاعتداءات الصهيونية في صيف ١٩٤٨، أغلقت السلطات اللبنانية الحدود الجنوبية، واعتبر كل لاجئ يصل حديثاً عبر الحدود مخالفاً للقانون ، "وجود غير شرعي". وقد استمر عدد من الفلسطينيين في حالة ذهاب وإياب للوطن المحتل، فقد دفعت الظروف المأساوية القاسية الكثيرين من الرجال اللاجئين إلى العودة إلى قراهم، بغية تحصيل أو الحصول على بعض ممتلكاتهم وخيراتهم، لسد رمق عائلاتهم، واستمر لجوء عدد من سكان القرى الشمالية الذين كانوا يتعرضون لفتك الصهاينة بهم وتدمير قراهم وطردهم رغم وقف إطلاق النار.

وفي عام ١٩٥٦م شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثي ضد مصر، واندفعت القوات العسكرية الإسرائيلية لاحتلال غزة، التي كانت آنذاك تخضع للإدارة المصرية، وارتكبت فيها المجازر، مما دفع عددا من السكان للهرب لاجئين مرة أخرى إلى مصر وسوريا، ووصل بعضهم إلى لبنان عبر البحر، وقدرت أعدادهم بخمسة آلاف فلسطيني، منحتهم السلطة حق الإقامة بموجب بطاقة بيضاء اللون صادرة عن الأمن العام اللبناني، إلا أن الأنروا لم تقبل بنقل سجلاتهم من غزة إلى لبنان، فحرموا بذلك من خدماتها. هذه الفئة تضم كل الذين لم يشملهم الإحصاء الأول، رغم إقامتهم في لبنان، وقد سويت أوضاعهم لاحقاً بموجب المراسيم الرئاسية وهي المرسوم رقم: (٣٠٩ لعام ١٩٦٢)، والمرسوم رقم ١٣٦ لعام ١٩٦٩)، وحصلوا على وثائق مرور ليتمكنوا من السفر والتنقل (Laisser-passer)، إضافة إلى حق جمع الشمل الذي طبقته بندرة مديرية الشؤون لاحقاً للصلاحيات الممنوحة لها.

المرحلة الثالثة:

ابتدأت مع سقوط مناطق: الضفة الغربية، وقطاع غزة، تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وبداية نهوض ومأسسة حركة المقاومة الفلسطينية، فقد وصل إلى جنوب لبنان عدد من كوادر وقيادي الحركة، سواء في المخيمات أو في قواعد الحركة الفدائية، وما لبث هذا العدد أن تزايد بعد انفجار الصراع والصدام الدامي في الأردن، ووقوع معارك أيلول الأسود عام ١٩٧٠، ومعارك جرش ١٩٧١ التي أخرجت المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن، وقد وصل عدد من قيادييها كوادرها، ومقاتليها إلى الجنوب اللبناني، وقد تضخم هذا العدد مع انفجار الحرب الأهلية

في لبنان ابتداءً من عام ١٩٧٥ فصاعداً، ولكنهم في عام ١٩٨٢ ونتيجة مما ترتب على الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان من اخراج المقاومة ، غادر الالاف من الفلسطين الى كل من تونس وليبيا والسودان واليمن، وجزء وصل سوريا حوالي (١٤٠٠٠) نسمة(٨٨) . وقد بقي عدد من هؤلاء في الشمال والبقاع، وعاد البعض لاحقاً ممن غادروا، إلا أن اندلاع الصراع بين فصائل/ شقي فتح عام ١٩٨٣ أدى إلى نزوح جديد لعدد كبير من المقاتلين والكوادر وعائلاتهم وقدر العدد بـ(٥٠٠٠) نسمة وخلال هذه الفترة وقعت أيضا الحرب على المخيمات في بيروت وصور وتهجرت عائلات جديدة كثيرة، وغادر جزء منها إلى خارج لبنان، واشتد النزف لهذه الهجرة بموجات متتالية، وزادتها حدة الأزمة والأوضاع الاقتصادية المتردية والوطنية التي عاشها الوضع الفلسطيني إجمالا، بما فيها فلسطينيو لبنان.

هذه الفئة أيضا مع جميع المبعدين من الأراضي المحتلة لاحقاً، لم يسجلوا في السجلات الرسمية، ولم يمنحوا أية أوراق ثبوتية، ولم يتم إحصائهم إطلاقا، وتعد إقامتهم غير قانونية بنظر السلطات اللبنانية. يصل عدد اللاجئون الفلسطينيين زهاء (٣٨٢,٩٧٣) ألف نسمة في الجمهورية اللبنانية حتى منتصف عام ٢٠٠١م، ويشكلون ما يقارب من ١١ % من السكان(٨٩) .

يتسم الوضع الفلسطيني في لبنان بخصوصية فريدة، تميزه عن باقي تجمعات اللجوء الفلسطيني ليس فقط في سوريا والأردن وحتى في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتنبع هذه الخصوصية من كون أن الوجود الفلسطيني في لبنان كان قسرياً وتحت ضغط النكبة وهو في بلد يعاني بدوره من خصوصية تعود إلى التكوين التاريخي للبنان نفسه الذي قام أساسا على توازن طائفي دقيق وشديد الحساسية، من شأن الإخلال بأي من مكوناته أن يهدد بتفجير تركيبة الكيان اللبناني برمته "فتجربة الحروب الأهلية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى اتفاق الطائف عام ١٩٩٥ دليل كاف على صحة ما نسوق. بسبب من هذا الواقع فإن لجوء بضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى لبنان قد أثار ولا يزال الريبة والتوجس لدى فريق غير قليل من اللبنانيين، وقد تجلت هذه الريبة على الصعيد الرسمي بسياسات وتشريعات جائرة استهدفت فيما استهدفته تهميش الفلسطينيين في لبنان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والحيلولة دون اندماجهم في النسيج الاجتماعي الاقتصادي اللبناني. أن هذا الموقف السلبي قد شكل عصب الموقف الرسمي اللبناني الذي كان محكوماً منذ البدء باعتبارات طائفية ومذهبية، أفضت بدورها إلى تنمية ورعاية ظاهرة العداء للعرب والفلسطينيين، واذكت روح الفتنة والكراهية وعززت نزعات التناقض والانعزال، وإذكاء الفتن والقطيعة مع هذا

الوجود.

عاش اللاجئون في لبنان وحتى أواخر الستينات ظروفاً صعبة للغاية، فقد عومل الفلسطينيون هناك كرعايا أجانب يخضعون لأنظمة وقوانين وزارة الداخلية اللبنانية بدون حق العمل أو التملك أو الانتقال إلا بإذن خاص من السلطات المعنية. وخلال الأعوام الطويلة الممتدة منذ ١٩٤٨، لم ينجح في الحصول على الجنسية اللبنانية إلا عدد قليل في سنوات الخمسينات نظراً للتكوين الطائفي للدولة اللبنانية كما سلف، حيث شكلوا في أعين السلطات المتنفذة خطراً على التوازن الطائفي في البلاد، لكون أكثريتهم الساحقة من المسلمين، وكانت المخيمات الفلسطينية تخضع مباشرة لسلطة قوى الأمن اللبنانية التي كانت تتمتع بسمعة سيئة في أوساط اللاجئين والتي كانت تستعمل القمع والإرهاب في محاولة لمنع أي تحرك سياسي للفلسطينيين. ولقد واظبت الحكومات اللبنانية المتعاقبة على التعاطي مع الملف الفلسطيني بوصفة ملفاً أمنيا، والمخيمات بوصفها جزراً أمنية خارجة عن القانون، من الواضح أن مجموعة عوامل قوية التأثير كما سلف تكاثفت وجعلت السياسية الرسمية اللبنانية مسنوده بتأييد نسبة واسعة من الكتلة الجماهيرية اللبنانية تنظر للفلسطيني بوصفة ضيفاً غير مرحب به، ثمة استنتاجات موجودة فعلاً، لكنها لا تغير كثيراً من الحقيقة، ولعل من بين مجوعة العوامل المشار إليها أعلاه هو الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية بصرف النظر عن مكانة هذا الدور وحجم المسؤولية التي يتحملها في إشعال فتيل الحرب، إلا أن هناك اتجاهاً قوياً داخل السلطة وخارجها يسعى لإلغاء كل تبعات ذلك الدور الفلسطيني وبالتالي جعل الفلسطينيين في لبنان يدفعون فاتورة الحرب بالكامل، الأمر الذي نمى لدى الضمير الجمعي لفلسطيني لبنان هاجس الوجود والبقاء، هذا الهاجس الذي قد يختلف مضمونه من فرد لآخر، كما اسهم اكثر من عامل في التأسيس له وزرعه، ولو وضعنا جانباً المؤثر التاريخي الذي يعود لحرب عام ١٩٤٨، وما خلفه ذلك في الذاكرة الجماعية، فإن هناك أمثلة متكررة لإبقاء هذا الشعور حياً، فقد وضعتهم مجزرة صبرا وشاتيلا، وحرب المخيمات أمام خطر الذبح والإبادة، كما أن حملات التضييق والخنق جعلت فلسطيني لبنان على الدوام أمام خطر الاقتلاع والنفي.

ولعل هواجس كهذه موجودة أو كانت موجودة لدى اكثر من تجمع فلسطيني آخر، ولكن المؤكد أنها ليست على الحدة والراهنية التي هي عليه عند فلسطيني لبنان، وذلك لأسباب سبق شرحها وتجد تحضيراً مستمراً لها في تذكير هؤلاء بأنهم أقلية غير مرغوب فيها، ورمز للغرباء الذين تصب عليهم يومياً كل حملات التحريض والكراهية غير الخافية على أحد من رأس الهرم السياسي في لبنان مروراً ببعض الوزراء، وانتهاء بتيار شعبي ليس بالقليل نشأ على ذات الأسس الطائفية

والمذهبية القائم عليها النظام السياسي القائم في لبنان.

جملة القول، ودون الاستغراق في تفاصيل وتعقيدات العلاقة الفلسطينية واللبنانية على المستويين الرسمي والشعبي، أو حتى محاولة التاريخ لهذه العلاقة فإن خصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان تنبع من كون أن هذا الوجود قد عاش منذ اللجوء وحتى اليوم وسط بيئة تتراوح مواقفها اتجاهه تصاعدياً في الترحيب إلى عدم الود والعلاقة الباردة وصولاً إلى الكراهية الشديدة جداً، تبعاً لتعدد العناصر (الطوائف) إلى الموضوع الفلسطيني وموضوع العرب والعروبة، وكذلك تبعاً لتعاقب حقب الزمن منذ اللجوء وحتى اليوم وتقلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية والإقليمية والدولية.

الأوضاع القانونية للاجئون الفلسطينيون في لبنان:

شكل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشكلة حادة للسلطات اللبنانية، اكبر بكثير مما شكل بالنسبة للبلدان المضيفة الأخرى، فالحديث عن توطين اللاجئين يصيب السلطات اللبنانية بالرعب، فهو يتعارض مع مقولات الوفاق الوطني اللبناني الذي يقوم على صيغة التوازن الطائفي الدقيق.

توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعزز الوزن الديموغرافي لجماعة دون أخرى، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الطائفي، وقد يؤدي إلى إعادة النظر في الإصلاحات السياسية وفي بنية الدولة. لذلك، فقد شكل الفلسطينيون الهاجس الأكبر للمسؤولين اللبنانيين، الذين يتمنون أن يصحوا ذات يوم ولا يجدونهم، وفي هذا الصدد، صرح الرئيس اللبناني السابق "أمين الجميل" بعد أيام من انتخابه، انه سيعمل على خفض عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى ٥٠ ألفا، آنذاك، ولم يتورع وزير السياحة اللبناني من إطلاق صفة "النفايات البشرية" على الفلسطينيين(٩٠) .

هذا الخوف، افرز، قوانين واوضاع تمييزية ضد الفلسطينيين في لبنان، مما اغلق سوق العمل في وجه الفلسطينيين...فالقوانين اللبنانية تمنع عليهم حق الإقامة والتنقل والعمل، وإقامة المؤسسات الخاصة، وحق العمل النقابي، والانتساب للنقابات اللبنانية، وحق الملكية وغيرها.

فمنذ العام ١٩٥٠، أخذت الحكومة اللبنانية تتعامل مع مشكلة اللاجئون الفلسطينيين فأنشأت "اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين" في لبنان، وفي ٣١/آذار عام ١٩٥٩م صدر المرسوم الإشتراعي رقم "٤٢" القاضي بإحداث/ تشكيل "إدارة لشؤون اللاجئ الفلسطيني في لبنان" ونظمت أحكامه بالمرسوم رقم ٩٢٧ الصادر في نفس التاريخ، ويقضي بتحديد مهام هذه الإدارة في وزارة الداخلية بما يلي:-

١. الاتصال والتنسيق مع وكالة الإغاثة الدولية في لبنان بغية تأمين إعانة اللاجئين وإيوائهم

وتثقيفهم والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية.

٢. استلام طلبات الحصول على جوازات السفر خارج لبنان، ودرسها وإبداء الرأي فيها.

٣. قيد وثائق الأحوال الشخصية المتعلقة بالولادة والزواج والطلاق.

٤. الموافقة على طلبات لم شمل الأسر المشتتة، وفقاً لنصوص ومقررات الجامعة العربية.

٥. تحديد أماكن المخيمات والقيام بمعاملات استئجار واستملاك الأراضي اللازمة.

٦. إعطاء رخص نقل محل الإقامة من مخيم لآخر.

هذه المراسيم التي تضمنت مواد تفصيلية تتعلق بأوضاع اللاجئين الاجتماعية والسياسية والحياتية بشكل عام نجد أن تطبيقها العملي ابرز غياب مرجعية رسمية لبنانية مستقلة، تتعاطى مع شؤون اللاجئين بكل أبعادها المدنية والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها، وفي هذا المجال فإن السلطة اللبنانية محكومة بنصوص قوانينها، وبالاتفاقيات العربية والدولية التي توقعها أو تصادق عليها، لم تعط التشريعات اللبنانية الفلسطيني الحقوق التي أقرتها له اتفاقية جنيف حول اللاجئين، وبروتوكول الدار البيضاء، فقد نصت اتفاقية جنيف التي عقدت بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥١، بدعوة من الأمم المتحدة، على تعريف اللاجئ "هو كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو اضطهاده، بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته، ووجد خارج بلاده، قبل العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٥١ بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها" وقد أعطت المعاهدة للاجئين في المادة "٢٤" منها، حق الاستفادة من الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا الوطنيين، كالضمان الاجتماعي، والأجور والتعويضات العائلية، ومدة ساعات العمل، وبما أن لبنان ملتزم باتفاقية جنيف للاجئين، فإن موادها تنطبق على اللاجئين في لبنان، لأولوية تطبيق المعاهدات على القانون الوطني.

أما بروتوكول الدار البيضاء الذي صدر في أيلول ١٩٦٥ عن مؤتمر وزارة الخارجية العرب، فقد نص في فقرته الأولى "يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية، ولبنان إحدى الدول الموقعة على بروتوكول الدار البيضاء.

الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

أقام الفلسطينيون بعد لجوئهم إلى لبنان، في خيام، أصبحت علامة على بؤسهم وشقائهم، وتحولت، فيما بعد، إلى مساكن اقرب إلى الأكواخ، بنيت من الحجارة والصفيح، وكانت متراصة متلاصقة، طرقها دروب طينية موحلة، تجري فيها المياه الأسنة، ناتجة عن استعمال المساكن لغياب شبكات

الصرف الصحي.

سكنياً، تم توزيع اللاجئون في عدد من المخيمات حوالي (١٦) مخيماً قرب المدن، وكانت أوضاع ساكنيها غاية في البؤس والشقاء، كما أشرنا، ناهيك عن أوضاعهم النفسية السيئة، التي أسفرت عنها عادات اليأس، والإحباط، والإتكالية، بقي من هذه المخيمات الآن حوالي (١٣) مخيماً رسمياً. بعد تدمير مخيمات: تل الزعتر في منطقة بيروت ثم مخيم جسر الباشا، والنبطية وغيرها، وقد تشتت ساكنوها في مختلف أنحاء لبنان. وتقع أو يحاذي هذه المخيمات ثكنات عسكرية لبنانية، بغية السيطرة عليها، ويمنع قرار اداري سري صادر من الأمن العام اللبناني زيادة مساحة أي مخيم كما يمنع بناء طوابق فوق بعض "بناء عامودي"، بل يشترط أن يكون البناء من جدران حجر، وسقف من الصفيح، لذلك فإن النمو السكاني الزيادة الطبيعية للاجئين، الناجمة عن الولادات، لا تجد مكاناً لها وتضطر للمغادرة.

اصبح المخيم مكان الإقامة الإلزامي، فشكل مجمعاً لأبناء عدة أحياء أو قرى، أو أجزاء من مدن، ليشكل بذلك جسماً اجتماعياً غير متجانس/ متناغم، يفتقر إلى مكونات ومقومات المجتمعات الإنسانية المعروفة، وبالتالي لم يتمكن (المخيم) من الاضطلاع بأي دور اجتماعي يعود بالفائدة على سكانه، وهذا بحكم التركيبة المؤسسة على هذا النحو، لم يكن ليهيئ لأي نشاط صناعي أو زراعي، إلا في أضيق الحدود، إضافة إلى بعد المخيم عن مراكز التجمع السكاني اللبناني، مما خلق نوعاً من العزلة، قبل أن تتسع المدن، والقرى لابتلاعه(٩١) .
وقد كان اللاجئون الفلسطينيون، بمعظمهم، من الفلاحين، حيث شكلت الأرض التي فقدوها مصدر الكبرياء، والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن انتظارهم الطويل في الطوابير، للمعونة التي تقدمها الوكالة، مما شكل عامل إذلال، وامتهان لكرامتهم، وإنسانيتهم.
ورغم أن الوكالة "الأنروا" وفرت، آنذاك، الحد الأدنى من الغذاء، والكساء، والتعليم، إلا أن دورها ظل سياسياً، بالدرجة الأولى، وكان يؤسس لتوطين اللاجئين هناك، مستتراً تحت شعار "المساعدات الإنسانية".

أما السلطات اللبنانية، ففرضت على هذه التجمعات، والمخيمات حصاراً شديداً، لأنها رأت في هذه التجمعات مجموعة سكانية كبيرة، لا تمتلك سوى النقمة، ورفض الواقع مما يؤثر في البنية الديمغرافية، والسياسية، والاقتصادية للبلاد، الأمر الذي لم تكن هذه السلطة (اللبنانية) لتقبله، وشكل لها بالتالي هاجساً أمنيا، دفعها لإحكام قبضتها على تلك التجمعات، وفرض رقابة أمنية

صارمة، بواسطة أجهزة الأمن، وأدت هذه الرقابة إلى حرمان الفلسطينيين من الحريات العامة، وهذا بدوره انعكس موجداً علاقات عدائية بين سكان المخيمات والسلطة، خاصة أن ممثلي هذه السلطة قد مارسو دوراً قمعياً فاضطهدوا السكان، وابتزوهم، فقد الأمان، وانحسر الشعور بالحرية(٩٢) .

في ظل هذه الأوضاع(٩٣) . انكفأ الفلسطينيون يعانون من أوضاعهم المعيشية الصعبة، واخذوا بتجميع أنفسهم، بحسب صلات القرابة، وصلات أصولهم المدنية، والقروية والانتماء البلدي والمناطقي، إذ يقيم في كل حي عائلات تنتمي إلى بلدة أو قرية فلسطينية معينة، وقد حملوا معهم إلى المخيمات ما عرفوه في فلسطين من تراتبيه اجتماعية ومناطقية (أي التجانس الاجتماعي) كرست للأعيان في العائلات الكبيرة وجاهة الحي، ولوجوه البلدات الكبيرة ميزات إضافية، والوجاهة وراثية إذ يخلف الابن الكبير أباه عند وفاته.
وبات هم اللاجئون، تأكيد قدرتهم على تمويل أسرهم، ومدنهم، وقراهم الأصلية، إلى حاضن اجتماعي كبير، يعمل في ظل غياب المؤسسات، والأرض والوطن، وشكلت مرحلة البحث عن لقمة العيش والعمل، والإنتاج مدخلاً هاماً لاستعادة التوازن في الذات المحطمة.

وبينما كان جيل الآباء يعاني حسرة الغربة، وتبعه فقدان الوطن، وما بناه كدحهم، وجهدهم خلال عقود، نشأ الجيل الجديد، رافضاً واقعة المر واعياً لطبيعة المرحلة، فتحرك آخذاً على عاتقه تجاوز هذه المحنة عن طريق العمل لإعالة أسرة ممتدة، وتعليم للأخوة، من اجل تسليحهم بالوعي والعلم، لاستعادة الكرامة المهدورة، والوطن السليب.
فنقل جيل النكبة من الآباء حنينهم لأرض، وارتباطهم بها إلى أطفالهم، فنشروا قصص الذين قضوا دفاعاً عن الأرض الوطن، فبعثت حية بناسها وعلاقاتها، إضافة إلى شحنة خلافه من الحنين لها، والإصرار على استعادتها.
وبذلك اصبح اللاجئون في تجمعاتهم متماسكين، إلا أن التماسك الاجتماعي والارتباط بالأرض لم يكونا كافيين، ولا بد من محور جديد، ذي أبعاد كفاحية سياسية يسهم في رحلة العودة إلى الوطن، ورغم أن جذور هذا المحور تعود إلى إعلان الكفاح المسلح (عام ١٩٦٥) إلا أن سقوط بقية فلسطين في القبضة الصهيونية عام ١٩٦٧، الذي أسس لعلاقات جديدة بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، توجت بإعلان اتفاق القاهرة (١٩٦٩)، الذي عقد بين الحكومة اللبنانية/ ومنظمة التحرير في ربيع ١٩٦٩، وتضمن بعض الحقوق المدنية للفلسطينيين، إضافة للبنود العسكرية، وتمتع اللاجئون بعدها بنوع من الحرية إلا أن هذه الحرية النسبية لم تُرّسم بقوانين، مما أدى إلى

عودة الوضع إلى ما كان عليه، تقريباً إن لم نقل أسوأ من قبل "اتفاقية القاهرة" وذلك بعد خروج المقاومة من بيروت (١٩٨٢).

ويمكن تحديد أهم السمات الاجتماعية، التي ميزت الوجود الفلسطيني في لبنان بالنقاط التالية:

١. حمل اللاجئون الفلسطينيون معهم إلى المخيمات ما عرفوه قبل اللجوء من تراتبية اجتماعية، ومناطقية كرست للأعيان في العائلات الكبيرة وجاهة الحي، ولوجوه البلدات الكبيرة ميزات إضافية.

٢. كانت الخلافات بين الأفراد سرعان ما تتحول إلى خلافات بين العائلات، وقد تمتد إلى القرى والمناطق لكن ظهور المقاومة، حد من الآثار العشائرية.

٣. بروز بعض الحساسيات بين أبناء المدن، والقرى، لفترة، لأن أبناء المدن تمكنوا من تدبير أوضاعهم المعيشية، بحكم معايشتهم السابقة للإدارة البريطانية، مما هيأ لهم فرص عمل، ووظائف، أدت لتحسين أوضاعهم.

٤. افرز نهوض حركة المقاومة، قيماً اجتماعية جديدة،أثرت، إيجابا، في الوضع الاجتماعي.

٥. أدى نجاح بعض اللاجئين في المجال الاقتصادي، إلى شطب أسمائهم من سجلات الإغاثة، وهم يشكلون نسبة ٣٠ % من مجموع اللاجئين، حيث اعتبرت الأنروا أن آثار النكبة تنحصر بالحاجة الاقتصادية، وهذا مناقض للواقع، لأن وضع الشتات وفقدان الهوية الوطنية، هما جوهر المعاناة بالنسبة للفلسطينيين، كما أن انهيار المجتمع الفلسطيني أدى إلى انهيار المكانة الاجتماعية، التي حافظت على أهميتها في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين بسبب ميراث الحكم العثماني، واخفاق تجربة تحديث المجتمع الفلسطيني قبل النكبة،

٦. اتسم المجتمع الفلسطيني بالبطريركية (الأبوية) السلطة الأبوية، وقام بتسلط الكبير على الصغير، والذكور على الإناث، والحد من الحريات الفردية، بسبب أزمة السكن، أساسا، مما جعل المجتمع يتسم بالطابع العائلي والعشائري.

٧. تميز عمل الموظفين العاملين في مرافق المخيم بعجز صارخ عن الوفاء بالتزاماتهم، مما خلق فجوة بينهم وبين سكان المخيم، أدت بالتالي إلى انفجار المشاكل وفقدان الثقة.

٨. حافظ الفلسطينيون على تماسكهم، بسبب التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني، مما حال دون اندماجهم فيه.

٩. أظهرت الثورة أن الذين يضحون، ويقاتلون، ويستشهدون هم، في الغالب من فقراء المخيمات، والكادحين من العمال، مما احدث تبدلاً في مفهوم المكانة الاجتماعية.

١٠. عانت المخيمات، ولا تزال من الكثافة السكانية، ويسكن حوالي ٦٠% منهم مجاناً، و ٣٠%

بالإيجار، بينما يمتلك الباقون مساكنهم.

١١. في لحظات معينة ازدادت حدة المشاكل الأخلاقية، واضطربت تربية الأطفال، بسبب ظروف المخيمات الصعبة، التي تمثلت بعمومية دورات المياه، وحشر عائلات كبيرة في أماكن ضيقة، مما شوه علاقة الآباء بالأبناء، وكثيراً ما كانت تحشر عدة اسر في مكان ضيق، لا يفصل بينها إلا ستار من الخيش، أو الخرق البالية، مما أفضى إلى حدوث مشكلات.

١٢. حصل عدد من اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية ويقدر عددهم بحوالي (٥٠,٠٠٠).

١٣. دفع فلسطينيون لبنان ضريبة باهظة نتيجة احتضانهم للثورة المسلحة، تجلت على الصعيد الاجتماعي بجملة من الأمور، أبرزها ضريبة الدم، فلم يكد يخل بيت من تقديم شهيداً أو اكثر، ناهيك عن التفكيك الاجتماعي، وبسبب من ممارسات بعض الفصائل، تحول الفساد إلى سياسة تمثلت بتبني شعار "مال الثورة للثوار" مما أدى إلى بروز مجتمع سياسي ميليشياوي، مقابل مجتمع أهلي مدني لبناني كذلك برز مجتمع الإعالة، أو الولاء الذي اصبح عملاً يدر دخلاً، وبعد خروج الثورة المسلحة (١٩٨٢)، بدأ المجتمع السياسي الميليشياوي بفقد مرتكزاته، ومكانته، خاصة مع ما رافق هذا الخروج من تجفيف للموارد المالية، وبالتالي انهيار هذا التجمع (الميليشياوي)، بعد سحب الغطاء السياسي الذي ظلله، والذي انحسر بعد التراجع السياسي.

١٤. ظهر التناقض بين المجتمع السياسي الفلسطيني، والمجتمع الأهلي اللبناني من جهة، التناقض الآخر بين المجتمع الفلسطيني في لبنان، والخارج الفلسطيني، متمثلاً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ساد شعور متزايد بأن فلسطيني لبنان متروكون ومنسيون(٩٤) ، لتخلي قيادتهم عنهم من جهة، وتفاوت إسهام حضور فلسطيني لبنان في القيادة، بعد كل التضحيات التي قدموها، كما ظهر تناقض بين المجتمع الفلسطيني ومحيطة اللبنانيٍ، بعد تمكن المؤسسة الرسمية الطائفية – المذهبية من أن تؤسس في الضمير الجمعي اللبناني قناعة مفادها مسؤولية الفلسطينيين عن تفجير لبنان وتخريبه، مما أدى إلى إثارة الكراهية أو في احسن الأحوال الحساسية العالية نحوهم.

١٥. نشأت التناقضات بين لاجئ (١٩٤٨) والوافدين بعد حرب (١٩٦٧) من غزة والضفة، وعقب أحداث (١٩٧٠) و(١٩٧١) في الأردن، وعزز هذا التناقض، التعيينات في المناصب القيادية التي طالت الوافدين بعد حرب (١٩٦٧)، مما دفع إلى الاقتتال الداخلي في بعض التنظيمات، وتكرر الأمر نفسه بالنسبة لتعيينات الأونروا.

١٦. تفاوت الوضع الاجتماعي، وتمثل بنوعية المسكن وتجهيزاته، وأثاثه، وبعده عن المخيم ومن ثم الانتقال للسكن خارجة.

١٧. ظهرت العصبية الفلسطينية في الخمسينات، كعامل للحفاظ على الشخصية الوطنية وعاودت الظهور، في الستينات، رداً من البرجوازية الصغيرة وفقراء المخيمات على تنكر البرجوازية المتوسطة، والكبيرة لفلسطينيتها، بالاندفاع للحصول على جنسيات أخرى.

١٨. وقد استمرت العوامل الجزئية، في تكوين الشخصية لدى تجمعات اللاجئين، وظهر ذلك واضحاً في المواقف التي اتخذها سكان القرى السبعة التي ضمت إلى فلسطين في معاهدات ١٩٢٠، تطبيقاً لاتفاقية سايكس بيكو، والذي أصروا على انهم فلسطينيون عندما خيروا لتحديد انتمائهم، فناضلوا بعد النكبة في صفوف الفلسطينيين، بينما كثفوا جهودهم بعد مفاوضات ١٩٩١ للحصول على الجنسية اللبنانية، بسبب التأثيرات الاقتصادية للحرمان المفروض عليهم من قبل السلطات اللبنانية، بمنع منح الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان.

وبصورة عامة، تميز الفلسطينيون في لبنان – كما في مناطق الشتات الأخرى – بهوية خاصة، بسبب انتمائهم الوطني أولا، ومعاناتهم الطويلة، نتيجة الظروف التي تحكم لبنان، والنهج الذي اتبعته السلطات اللبنانية بحقهم، والمتمثل بحرمانهم لكثير من حقوقهم.

الأوضاع التعليمية:

يوجد في لبنان حوالي (٧١) مدرسة تابعة لإشراف الوكالة الأنروا تضم حوالي (٣٩٤٥٦) طالباً(٩٥) ، ويوفر البرنامج التعليمي في الأنروا المرحلة الابتدائية والإعدادية لمدة تسع سنوات (من عمر ٦–١٥ سنة)، وهاتان المرحلتان تشكلان جوهر البرنامج التعليمي في الأنروا، ولا تدخل مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ضمن برنامجها باستثناء عام ١٩٩٤، حيث تم افتتاح أربع رياض للأطفال تعتمد اللغة الفرنسية، ويبدو أن تمويل هذه الرياض قد جاء مشروطاً من قبل مصدر التمويل، باستبعاد الإنكليزية، وهي اللغة المعتمدة في كل مدارس الأنروا، وعلى الأرجح انه جاء في إطار برنامج تطبيق السلام وليس من ضمن الموازنة العامة المقرة. ونظراً لاشتداد الضائقة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في لبنان ومطالبتهم المتكررة بافتتاح مدارس ثانوية في جميع المناطق اللبنانية استجابت الأنروا لهذا المطلب وافتتحت مدرسة ثانوية واحدة في مدينة بيروت عام ١٩٩٤م بلغ عدد الطلبة الملتحقين بها آنذاك حوالي ٨٥ طالباً ارتفع بشكل كبير في الأعوام التالية

إلى أن وصل عام ١٩٩٦م حوالي ٢٦٥ طالباً.

ومنذ عام ١٩٥٠ تطور عدد المنتسبين إلى مدارس الأنروا إلى أن وصل في العام الدراسي ٧٦/٧٥ حوالي ٤٧٥٢٦ طالباً وطالبة، وإذا كان المنطق يقضي بارتفاع العدد بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، فقد سجل في بعض الأعوام انخفاضاً مريعاً وقد تكرر هذا في السنوات ٨٢، ٨٤، ١٩٨٨، وقد جاء في تقرير المفوض العام للأنروا للعام ١٩٨٥م "أن نسبه الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والتاسعة عشر من اللاجئين في لبنان هي ٣٦ بالمائة من مجموع المسجلين البالغ حوالي ٨٠ ألف نسمة، بلغ عدد المسجلين في مدارس الأنروا حوالي (٣٤٩٢٠) طالباً، منهم حوالي (٢٤٥١٦) طالباً في المرحلة الابتدائية، وحوالي ١٠٤٠٤ في الإعدادية، وهذا يعني انه هناك ما يقارب ٥٠ ألف شخص ظلوا خارج مقاعد الدراسة.

وفي تفسير هذه الظاهرة، يبدو أن هناك العديد من الأسباب بشأن انخفاض العدد ما بين عام وآخر، بعضها عائد إلى العوامل الأمنية، والحروب، في فترات مختلفة (أعوام ٧٥، ٨١، ١٩٨٧) وبعضها الآخر إلى أسباب اقتصادية، عدم قدرة الأهل على تعليم كل أفراد العائلة، مما يؤدي إلى زج أفراد الأسرة في وقت مبكر إلى سوق العمل للمساعدة في مواجهة الأحوال الاقتصادية الصعبة، وهناك أيضا سبباً لا يقل أهمية عن الأسباب المذكورة، وهو نقص عدد المدارس وقلتها مما يؤدي إلى اكتظاظ الصفوف، فقد شهدت الفترة من عام ٨١-١٩٩٢ انخفاض عدد المدارس من ٨١ مدرسة إلى ٧٥ مدرسة. ثم ٧١ مدرسة عام ٢٠٠١م.

الأوضاع الصحية للفلسطينيين في لبنان:

يعاني الشعب الفلسطيني في لبنان، وخاصة في المخيمات من مشكلات صحية خطيرة، نظراً لارتفاع تكاليف العلاج والخدمات الصحية في لبنان ولعدم استفادة الفلسطينيون من تسهيلات الضمان الصحي، إضافة إلى تقليص الخدمات الصحية التي تقدمها الأنروا، وتدني مستواها، ولا تقدم الأنروا سوى نسبة ضئيلة من تكلفة بعض العمليات الجراحية والأمراض الخطيرة، مثل القلب المفتوح، والسرطان، وأورام الدماغ، والأمراض العقلية.

ويعد القطاع الصحي في الأنروا، هو القطاع الثاني بعد التعليم ويستحوذ على حصة كبيرة من الموازنة العامة، وتدير الأنروا شبكة واسعة من المرافق الصحية حوالي (٢٥ مركزاً ونقطة صحية

في لبنان)(٩٦) وتقيم الأنروا العيادات داخل المخيمات، بهدف تقديم وتوفير الخدمات العلاجية البسيطة للاجئين بمستوى مماثل لبرنامج منظمة الصحة العالمية وتنفيذ للمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة، وبما يشابه الخدمات التي تقدمها الدول المضيفة لمواطنيها، وتشمل هذه الخدمات: "توفير الرعاية الأولية بما فيها الرعاية الطبية والوقائية والعلاجية والخدمات الصحية للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة ومشاريع تحسين الصحة البيئية والرعاية الأولية كالاستشفاء وغيرها من خدمات الإحالة.

ولكن بصورة عامة، فإن هذه العيادات تعاني نقصاً في الأدوية والتجهيزات، والكوادر الطبية الاختصاصية، وإذا ما تعاقدت الأنروا مع مستشفيات فإن مستواها يكون متدنياً، تحيل المرضى للاستشفاء فيها، ولا تتحمل سوى جزء من تكاليفها اليومية ولمدة لا تزيد عن عشرين يوماً.

ومما زاد من سوء الأوضاع الصحية، تدهور أوضاع مؤسسات "الهلال الأحمر الفلسطيني" وانحسار خدماتها، باطراد بدءاً من خروج مؤسسات م.ت.ف ١٩٨٢، وقد كانت تعوض جزءاً هاماً ومؤثراً من النقص القائم في المجال الصحي، من خلال شبكة خدماتها الواسعة المنتشرة في سائر التجمعات الفلسطينية على الأرض اللبنانية، حيث بلغ عدد مستشفياتها عشرة إضافة إلى ٤٦ عيادة، وتجدر الإشارة إلى تردي مستوى الصحة البيئية في معظم المخيمات نتيجة الازدحام السكاني، وتدني مستوى المعيشة، وسوء أوضاع المرافق العامة التي تؤمن البنية التحتية للخدمات. وهكذا، فالأوضاع الاجتماعية سيئة للغاية، وبائسة، وبحاجة للنظر فيها دون إبطاء، وكما أشرنا، فإن مجمل المشكلة الفلسطينية في لبنان، وجوهرها سياسي، فما هي الأوضاع السياسية التي تحكمت في الوجود الفلسطيني في لبنان، في مختلف المراحل وبإيجاز:-

الأوضاع السياسية:

ثمة وجهة نظر لا يجانبها الصواب تشير إلى: أن الحوار المتأني بين المشاكل والمخاطر التي يجابهها فلسطينيو لبنان، اكثر حدة، وتأصلاً مما ظن، ربما اكثر المتشائمين.

فمنذ عام ١٩٦٩، ظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة اللبنانية، والمنظمات الفدائية المسلحة، ووجد من السياسيين اللبنانيين المخضرمين، من سلم بالمسألة الفلسطينية في لبنان، كقدر ترتبه الجغرافيا السياسية، والتاريخ المشترك، بين لبنان وفلسطين، ولكن في الواقع، ما كان لهذا الطرح أن يكون إلا بسبب رجحان ميزان القوى التي حكمت الساحة اللبنانية آنذاك مع بروز الثورة الفلسطينية كقوة

فاعلة ومؤثرة، سيما أن الفترة التي بدأ الفلسطينيون فيها يحملون السلاح، كانت إسرائيل أثناءها تستهل استباحة الجنوب، فيما المؤسسة الرسمية اللبنانية، لا تستطيع الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من التعايش اللبناني الرسمي مع الوجود الفلسطيني المسلح، فقد كان ثمة ما يدفع الحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى تحسين الفرص المناسبة لتحجيم السلطة الموازية للسلاح الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى معارك حقيقية، في فترات متلاحقة، حول المخيمات، في بيروت، والجنوب وحول المعسكرات الجبلية في مناطق العرقوب، مما يؤكد الحساسية تجاه الوجود الفلسطيني بمختلف أشكاله، ومنذ البداية من قبل فئات متعددة تؤلف مجموعة التركيبة اللبنانية التي تحكمها التناقضات، التربصات التي تتحين الفرص لإثبات وجودها وتغليبها على بقية الفئات، هذا الوضع الذي تحكم بلبنان وجعله مسرحاً مناسباً للتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية.
وبين المعارك المستترة حيناً (مع الوجود الفلسطيني)، والمشهرة حيناً آخر، جاء "اتفاق القاهرة" (١٩٦٩) بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليفتح طوراً جديداً من العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، فضمنت بموجبه بعض الحقوق المدنية، إضافة إلى البنود العسكرية، واعتبرت اتفاقية القاهرة، إحدى اخطر العوامل السياسية، والأمنية التي ساهمت في تسعير الحرب اللبنانية الأهلية، لأن الجبهة اللبنانية التي وحدت الأحزاب المارونية والمسيحية في إطارها، اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة الخطيئة المارونية الكبرى في تاريخ لبنان، خاصة وان توقيعها تم على يد قائد الجيش آنذاك، "اميل البستان"، ورئيس الجمهورية، "شارل الحلو".
كانت الاتفاقية مادة دعائية ثمينة في متناول التكتل السياسي الماروني، وفي مقدمته حزب الكتائب، الذي اخذ المبادرة إلى الحرب، بحجة أنها "حرب وقائية" للحد من استشراء التآكل في الدولة اللبنانية، إلا أن التطور اللاحق للحرب الأهلية، والمسار الدموي الذي سلكته بفعل التداخلات الإقليمية، والدولية، فتح الوضع اللبناني، على فضاء من الفوضى الدائمة مما حتم على كل طرف من أطراف الحرب، اتخاذ تدابير التحصين الذاتي لوجوده.
كان الفلسطينيون، من أوائل الذين اتخذوا تدابير التحصين، بسبب خصوصية المواجهة مع إسرائيل، وتطور حيوية القضية الفلسطينية على الصعيد السياسي والدولي والإقليمي من جهة، ولحماية الوجود المدني والعسكري من محاولات التصفية، التي تعرضت لها وكانت النتيجة، سقوط عدد من المخيمات في المناطق الشرق وإبان الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٧٦).

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، صيف ١٩٨٢، حدثت تحولات نوعية تاريخية على الوجود الفلسطيني المدني والمسلح بصورة خاصة والتي كان من ابرز معطياتها انعدام الأساس السياسي، والأمني، لاتفاق القاهرة، الأمر الذي أدى لاضطرار القيادة الفلسطينية إلى الموافقة عليه تحت ضغط الغزو الصهيوني، وحصار بيروت إلا أن الضمانات المعطاة للفلسطينيين، ما لبثت أن سقطت سقوطاً مدوياً في مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢. مما خلق سجالاً حاداً بقيت آثاره وتفاعلاته قائمة بين الحكومة اللبنانية، والقيادة الفلسطينية.

وقد رأت القيادة الفلسطينية أن الاتفاق الذي ترتب على الغزو الإسرائيلي لم تعد له قيمة حين نكثت الولايات المتحدة، وحلفاؤها ببند حماية الوجود الفلسطيني المدني في المخيمات رأت المراجع الرسمية اللبنانية أن الغزو الإسرائيلي (١٩٨٢)، اسقط كل هذا الاتفاق، كان ظرفياً ومحدوداً بمناطق جغرافية محددة، وبالتالي لم يعد له أي معنى بمجرد وصول الاجتياح الإسرائيلي إلى العاصمة وتوقيع المنظمة اتفاق رحيلها عن لبنان.

لكن السجال بأبعاده النظرية، والقانونية المتشعبة، لم يتوقف إلا عندما اقدم مجلس النواب اللبناني على عقد جلسة خاصة، التي ألغي بموجبها "اتفاق القاهرة" ففتح هذا الإجراء، المناقشة على مصراعيها، بين الفريقين اللبناني، والفلسطيني. ودخل الفلسطينيون على خط الحرب الضروس في إقليم التفاح فأقاموا قوة فصل بين حزب الله، وحركة أمل وافادوا من هذا الدور لجهة رد الاعتبار لحضورهم في لبنان، مما دعا إلى الحوار حول الانسحاب من قرى الإقليم، بين الحكومة اللبنانية والمنظمة وتجاوز هذا الحوار الحالة المحددة في إقليم التفاح وكان فاتحة لحوار أوسع، وصل إلى إعادة تنظيم العلاقات اللبنانية الفلسطينية على كل المستويات.

لم يظهر كلا الطرفين التزمت في التمسك بالمبادئ النظرية، فبينما رأت القيادة الفلسطينية أن الحوار مع الحكومة اللبنانية، ليس مشروطاً ببنود "اتفاقية القاهرة" وانما يتحدد الأمر بوجوب تثبيت الأمن في المخيمات، حتى لا يكون عدوان إسرائيلي عليها ولأن إسرائيل تعتبرها مستباحة رأت الشرعية اللبنانية– ممثلة بالرئيس الهراوي انه: "كدولة حرة، مستقلة لها نظامها ولسنا مع وجود أي فريق مسلح على الأراضي اللبنانية، واما القول باتفاقيات ثنائية، واتفاقات مع فريق ضد آخر، فليسمح لنا بذلك" مما يوحي بأن اتفاقاً كاتفاق القاهرة، ليس وارداً وان كان من الممكن إبرام اتفاق معين، تنتظم فيه العلاقات اللبنانية–الفلسطينية.

ونجد التطبيق الإداري العملي في لبنان يصنف اللاجئين الفلسطينيين كما سلف لعدة فئات وهي:

١. **الفئة الأولى:** وهي لاجئون لا خلاف على شرعية إقامتهم، فقد جرى إحصاؤهم بعد النكبة، في مطلع الخمسينات من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ومسجلون في قيود وزارة الداخلية اللبنانية لدى مديرية شؤون اللاجئين ولدى مديرية الأمن العام.

٢. **الفئة الثانية:** تضم اللاجئون الفلسطينيين الذين لم يشملهم الإحصاءات في الفئة الأولى، وبالرغم من وجودهم في لبنان، وقد جرى تسوية إقامتهم وأوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم ١٣٦ للعام ١٩٦٩م.

٣. **الفئة الثالثة:** تضم عدداً قليلاً من الفلسطينيين، الذين اضطروا للإقامة في لبنان، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، أو تم إبعادهم من الأراضي المحتلة، أو تحريرها من السجون الإسرائيلية هذه الفئة لا تملك أية أوراق ثبوتية، ولا إقامة شرعية لها في لبنان ولا حرية التحرك أو سفر أو التنقل.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين
في الأردن

خلفية سياسية عامة :

يتمركز العدد الأكبر من الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في الأردن ، حيث يقدر عددهم بأكثر من ٢ مليون شخص (٢،٦) مليون شخص ، يشكلون أكثر من ٦٠% من سكان البلاد، وحسب سجلات الأنروا حوالي (١,٦٣٩,٧١٨)(٩٧) مسجلين وتبلغ نسبتهم حوالي ١٨% من هؤلاء اللاجئون يقيمون في المخيمات التي تشرف على أمورها الصحية والتعليمية وكالة الغوث الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة . وقد ساعد الارتباط بين فلسطين وشرقي الأردن خلال سنوات الحكم البريطاني على اندماج الفلسطينيين في ملجئهم الجديد ، كما إن كثيرا من الأردنيين هم في الأصل فلسطينيون نزحوا في سنوات العشرينات أو الثلاثينات إلى الضفة الشرقية وانخرطوا في الوظائف الإدارية ، فبالرغم من الحدود التي فرضتها سلطات الانتداب البريطاني بين فلسطين وشرقي الأردن ، كانت هناك سمات كثيرة مشتركة بين الشعبين وروابط عائلية قوية ، مما ساعد على سهولة اندماج الفلسطينيين تلك، اضافة للسياسة التي انتهجتها السلطات الأردنية في محاولة منها لصهر الفلسطينيين في الدولة الأردنية . ففي نيسان عام ١٩٥٠ اصدر ملك الأردن (عبدالله) قراره بضم الضفة الغربية للأردن ، ومنحت الحكومة الأردنية جميع الفلسطينيين المقيمين في أراضيها بما فيها اللاجئين الجنسية الأردنية ، مما سهل عليهم عملية التكيف في مجتمعهم الجديد

، ووفر لهم إمكانية التملك والعمل والسفر إلى البلدان الأخرى ، الأمر الذي ميزهم عن بقية اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية الأخرى ، الذين عوملوا بشكل عام كمواطنين أجانب ، ومنحت لهم وثائق سفر فلسطينية ولم يمنحوا جنسيات البلدان التي أقاموا فيها

يعيش حوالي (١٨%) من اللاجئين في عشرة مخيمات موزعة في الأردن ، تأسس أربعة منها في العام ١٩٤٨م، أما الباقية فقد افتتحت في العام ١٩٦٧ ، ويتواجد اللاجئون في مناطق ١٩٤٨ في المخيمات التي تقرب من المدن والمراكز الحضارية ، ومعظم اللاجئون الفلسطينيون في الأردن جاءوا من المناطق الوسطى قبل عام ١٩٤٨م . مخيم الحسين ، مخيم الوحدات ، ومخيم البقعة هي المخيمات الثلاثة الرئيسية المقامة في مركز عمان العاصمة الأردنية، وهذه المخيمات الثلاثة تأوي اكثر ١٥٠ ألف لاجئ فلسطيني ، أي بنسبة ١٠% من المجموع الكلي للاجئين الموجودين في الأردن ، وحصل معظم الفلسطينيين على الجنسية الأردنية الذي أعطاهم كل الحقوق المدنية والسياسية، ماعدا حق الانتخاب البلدي والقروي لوضع اللاجئين الخاص (٩٨)، وبذلك استفاد الفلسطينيون من جميع الحقوق والواجبات التي تشمل الخدمة العسكرية كما الحال مع المواطنين من اصل أردني ،على آيه حال ، فإن القانون الأردني لا يمنح الجنسية للفلسطينيين بشكل تلقائي للذين جاؤا إلى الأردن بعد تاريخ ١٦ شباط عام ١٩٥٤ .

علاقاتهم بالحكومة :

دائرة الشؤون الفلسطينية منذ العام ١٩٩٨م هي جزء من وزارة الشؤون الخارجية، تمثل مقصد واهتمامات ومطالب الفلسطينيين ، ويتم الاتصال ما بين اللاجئين وهذه الدائرة عن طريق لجان الخدمات التطويرية في المخيمات والتي تأسست عن طريق الدائرة في العام ١٩٩٨م، ولا تشارك المخيمات في الانتخابات البلدية والقروية في الأردن ، كما سلف وذلك نظرا لوضعهم السياسي والقانوني الخاص .

وتعتبر هذه اللجان ، لجان الخدمات الممثل عن المخيمات لدى الحكومة الأردنية وذلك رغم أنهم لا ينتخبون من قبل اللاجئين وإنما يعينون من قبل المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية بالتعاون مع المحافظ الإداري للمنطقة التي يقع فيها المخيم . وتنفذ هذه اللجان مهامها في المخيمات بالتعاون الكامل وبإشراف من الدائرة التي توفر ميزانية تتراوح ما بين ١٠- ٢٠ ألف دينار أردني من ميزانيتها السنوية العامة للجان الخدمات في المخيمات .

يوجد في كل مخيم مكتب محلي لهذه اللجان يديره من ٧ – ١٣ عضو ، مهمته متابعة تطوير البنية التحتية في المخيم (إصلاح الشوارع، الأرصفة ، المنازل، أنابيب المياه، الصرف الصحي ...الخ) والأشراف الإداري، ومراقبة مراكز الشباب والأندية الرياضية وتنظيم الأمور المالية . وتوفير دعم اقتصادي واجتماعي ومراكز رعاية الأمومة والطفولة . وهذه اللجان مسؤولة أيضا عن تنظيم الأمور التجارية (مثل فتح وإغلاق المحلات التجارية) . والى جانب دائرة الشؤون الفلسطينية ولجان تطوير خدمات المخيمات فإن اللاجئون يسلكون الدرب إلى البرلمان الأردني للبحث عن حلول لبعض مشاكلهم خاصة عندما تتطلب الحالة تدخل مسؤولين ذوي مراكز عالية . اللاجئون المنظمون في المؤسسات غير الرسمية مثل الوكالة هم نسبة هامشية وليست أساسية ، إلا انه لازال هناك غياب لوجود منظمة مستقلة لدعم اللاجئين في الأردن على أرض الواقع ، إضافة الى تمثيلهم .

الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن

لقد خرج الفلسطينيون من أراضيهم ولم يجدوا المأوى لإيوائهم ، ولهذا قامت الأنروا ببناء المخيمات . في ذلك الحين لجأ بعض اللاجئين إلى العمل في مجال الزراعة في بادئ الأمر حتى يستطيعوا توفير لقمة العيش ، فقام البعض باستئجار بعض المساحات الزراعية من الأراضي القريبة من مناطق المخيمات لزراعتها بالأنواع المختلفة . وفي هذا المجال وقفت المرأة إلى جانب الرجل تساعده في فلاحة الأرض وزراعتها كما حدث في مخيم البقعة ومخيم الشهيد عزمي المفتي حتى اصبح البعض ملاكاً لهذه الأرض(٩٩) . وتفيد التقارير الصحفية والحقوقية الواردة عن المخيمات في الأردن (كتقرير منظمة فافو) لعام ١٩٩٧ ، بأن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن يعانون أوضاع صعبة من جميع الجوانب الحياتية ، فهم يعيشون المنازل الأسوأ ويعانون الكثير من المشاكل الصحية والنفسية المتفشية ، نسب بطالة عاليه ودخل مالي بسيط جدا ، ويفيد التقرير أيضا إن اكثر من ٤٠% من اللاجئين في الأردن هم دون سن الخامسة عشرة (مجتمع فتياً) ولذلك فهم غير مشمولين في حسابات قوى العمل في أوساط اللاجئين من مجموع القوى العاملة ، ويعتبر اقل من النصف نشيطاً وفاعلاً حيث عادة ما تشغل القوى العاملة الفلسطينية كعمال مهرة وسائقين الى جانب قطاع الخدمات. حوالي ٢٠% من هذه القوى هم من المدرسين والمد راء إلى جانب ١٥% في الوظائف الدنيا . وتفيد أيضاً الدراسة إلى أن اكثر من ٢٥% من اسر المخيمات تحصل على دخل سنوي مقداره اقل من "٩٠٠" دينار أردني (٦٤٠ دولار) في العام ١٩٩٧،

مقارنة مع ١٠% بين تلك الأسر التي نزحت إلى الأردن في عام ١٩٦٧م . وهذا يعود بالأساس الى معدلات البطالة المنتشرة بين الشباب في المخيمات وقلة مشاركة من هم اكبر سناً في سوق العمل إلى جانب تدني مستوى الأجور ، وأفاد التقرير أيضا إلى ان ٦% من اللاجئين في المخيمات دخلهم اكثر من ٣,٦٠٠ دينار (٢٥٥٠ دولار) سنوياً مقارنة مع ٢٠% من باقي الأسر .

الأوضاع الديمغرافية في مخيمات اللاجئين في الأردن

لم تول وكالة الغوث الدولية اهتماما كبيرا للإحصاءات الديمغرافيه للاجئين ، خاصة المخيمات، حيث إنها ركزت عملها على الخدمات الاجتماعية (مثل التعليم ، الصحة ، التغذية وغيرها). وقد اعتبر سكان المخيمات تابعين للمناطق المجاورة لهم ، إذ يلاحظ ان المسوحات الأردنية لا تميز بين سكان تلك المناطق وسكان المخيمات . وقد بلغ معدل الولادة للاجئين حوالي ٤٠,٣٠ بالآلف ، اما معدل الزيادة السنوية فقد بلغ ٣% وهناك انخفاض في معدل الوفيات عند الأطفال . فقد بلغ معدل وفيات الرضع في الأردن حوالي ٢٤% حالة وفاة لكل الف مولود حتى عام ١٩٩٤ ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حوالي ٢٥ حالة لكل الف مولود في نفس الفترة .

التركيب النوعي والعمري :

هناك علاقة وطيدة بين التركيب العمري والنوعي للسكان في أي مجتمع ، وبين المتغيرات الديمغرافيه كالخصوبة والوفيات والهجرة لأنها تعكس معدلات هذه المتغيرات ، ويعد المجتمع الفلسطيني ومخيم اللاجئين في الاردن مجتمعا فتيا فقد بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشر من العمر حوالي ٤٢,٦% من مجموع اللاجئون المسجلون في الأردن عام ١٩٩٦ م .

الأوضاع التعليمية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن

اهتم الشعب الفلسطيني بالتعليم منذ القدم، وزاد من هذا التحفيز والاهتمام من تواصل النكبات التي تعرض لها هذا الشعب منذ بداية القرن المنصرم حتى الآن . وقد أدرك اللاجئون الفلسطينيون إن تنشئة جيل واع ومستنير يثق في نفسه وأمته ، ورفع مستواه التعليمي والثقافي ، يؤدي بالضرورة إلى خلق الشخصية المتكاملة القادرة على مواجهة تحديات العصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة وأن الغزو الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨م قد جرد اللاجئين من كافة ممتلكاتهم ، بحيث لم يبق لهم شيئا يعتمدون عليه سوى عقولهم . لذلك كرس كل ما في

وسعه ليستطيع تقديم بعض الشيء لابنائه لمواصلة تعليمهم، وقد نجح اللاجئون في ذلك رغم تشتتهم ، واستطاعوا بناء أنفسهم فتخرج منهم الأطباء والمهندسون والمدرسون وساهموا في بناء البنية التحتية لبعض الدول العربية وخاصة دول الخليج .

التعليم ... والصحة والخدمة الاجتماعية والأونروا في الأردن : تتبع الأنروا في سياستها التعليمية في مخيمات اللاجئين في الأردن السياسة الأردنية نفسها، حيث تقدم الخدمات التعليمية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية فقط ، وتقدم بعض المنح للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة ، كما تقدم أيضاً الخدمات لأبناء اللاجئين في معهد تدريب عمان، ومعهد وادي السير .

على صعيد التعليم : يوجد في الأردن اكبر عدد من المدارس الابتدائية والإعدادية التي تديرها الأونروا للاجئين الفلسطينيين ، وقد بلغ عددها (١٩٠) مدرسة ، ويبلغ عدد الطلبة في هذه المدارس اكثر من مائة وتسعة وثلاثون الف "١٣٩,٨٠٣" طالب وطالبة(١٠٠) ، مقارنة مع ١٦٨ مدرسة فيها حوالي (١٧٧,٤٧٤) طالب وطالبة في قطاع غزة مثلاً . ومن الجدير ذكره في هذا الإطار : أن عدد الطلاب الفلسطينيين في المخيمات في تناقص مستمر عكس أو على النقيض من مدارس الأونروا في الدول الأخرى ، وذلك بسبب عودة العديد من العائلات أو رحيل جزء منها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أي العودة إلى الوطن فقد وصل الى حوالي ١٤% في عام ١٩٩٨م. بالإضافة إلى بناء المزيد من المدارس الحكومية المحاذية للمخيمات والتي يقبل اللاجئون إلى الانتساب إليها بسبب قصر الأسبوع الدراسي وعملها في دوام واحد صباحي ، وتعاقدها مع المدرسين بعقود يومية تؤثر إيجابيا على أدائهم الوظيفي، بالمقابل بنيت أو استأجرت معظم مدارس الأونروا في الخمسينات والستينات وبناياتها غير مؤهلة .

ويعمل في تلك المدارس طاقم تدريس يقدر بحوالي "٤٥٠٠" مابين مدرس ومدير ، وذلك كما جاء في تقارير الأونروا ومنذ سنوات كانت قد أوقفت الوكالة بعض المساعدات للطلبة مثل القرطاسية ، فأضافت عبئاً كبيرا مادياً على أولياء الأمور كما لم تقم بترميم المدارس ، كما لم تقم الوكالة بزيادة عدد الصفوف ، مما أدى إلى اكتظاظها ، علاوة على انها أوقفت تعينات المعلمين .

الأوضاع الصحية في مخيمات اللاجئين في الاردن :

معروف أن الصحة ليست مجرد حالة عدم مرض او عاهة ، بل هي الكمال الجسمي والعقلي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، وحتى الاستقرار السياسي، والصحة العامة هي ذات

طابع مركب ، لأن الانسان يعيش في محيط ومجتمع تؤثر عليه جميع العوامل وفي مختلف ادوار الحياة المتعاقبة بدءا بالعوامل البيئية والطبيعية ومرورا بالعوامل التربوية والثقافية ، وحتى العوامل الاجتماعية والاقتصادية ... وغيرها من العوامل الحيوية .

وفي هذا الخصوص ، يلاحظ ان خدمات الصحة تخدم فقط اللاجئين المسجلين لدى الأنروا باستثناء الحالات الطارئة ، حيث يمكن للجميع الاستفادة من خدمات الانروا الصحية ، وتشغل الانروا او تدير حوالي (٢٣) عيادة طبيه في الاردن ، تخدم اللاجئين في المخيمات ، وهذا العدد يقارب الأعداد الموجودة في الدول الأخرى مثل : سوريا ، لبنان ، الضفة وغزة . وذلك رغم عدد اللاجئين الضخم في الأردن في عام ٢٠٠١م.

ويحتوي المركز الصحي / العيادة في المخيم على خمس وحدات صحية لكل وحدة مديرها الخاص ، وهي كالتالي :

١. وحدة الطب العلاجي

٢. وحدة الطب الوقائي

٣. وحدة التمريض

٤. وحدة الصحة البيئية

٥. وحدة التغذية والتغذية الإضافية

تقوم هذه الوحدات بتقديم الخدمات لابناء المخيمات في جميع المناطق ، ويدخل هذه المراكز المرضى غير المقيمين ، أما الخدمات التي تقدمها الأنروا في المستشفيات فهي للحالات الفقيرة ، حيث تسمح لهم بالإقامة فيها وخصصت لذلك عدد من الأسرة في عدد محدود من المستشفيات الخاصة ، أما العلاجات الأخرى المعطاة عبر الفم فتتم عن طريق وحدة الطب العلاجي الوقائي ، ويتم تقديم خدمات مخبرية ، والتسهيلات الإشعاعية تصوير أشعة والخدمات التأهيلية للأطفال والمعاقين والإمدادات الطبية إضافة لوجود فريق أطباء اسعاف موزعين على عدة مراكز صحية للوكالة .

وتقوم وحدة الطب الوقائي ايضاً بعدة وظائف منها :_

١. مراقبة الأوبئة والأمراض السارية والمعدية ، وتقدم بعض الأمصال والجرع ضد بعض الامراض مثل : السل، الدفتيريا (الخناق) ، السعال ، الكزاز ، شلل الأطفال ، الحصبة ... الخ.

٢. الأمراض المستعجلة العلاجات الفورية

٣. خدمات صحة الطفل والأمومة ما قبل الدراسة

٤. دعم خدمات التغذية ، تعطى للنساء الحوامل وتتواصل بعد الولادة بالإضافة إلى إعطاء بعض الجرع والعلاجات للنساء الحوامل وخاصة جرع الوقاية .
٥. وضع واعداد برامج المرأة ودورات للاهتمام بالأطفال .

ورغم التقدير الإيجابي للخدمات الصحية التي تقدمها الاونروا لابناء المخيمات واللاجئين فإنه لابد من التأكيد بأن هذه الخدمات لاتغطى احتياجات السكان. فمثلاً نجد أن مخيم البقعة لا توجد فيه سوى ثلاث مراكز صحية ، العدد المحدود للأطباء العاملين في المراكز الصحية في المخيمات فعدد الأطباء حوالي ٦٤ طبيباً لما يزيد على ٣٠٠ آلف نسمة في المخيمات ، أي انه هناك طبيب واحد لكل ٤٤٢٥ شخص ، وهذا عدد كبير جداً إذا قورن مع المخيمات الأخرى، علماً بان هؤلاء الأطباء لايداومون الدوام الكافي لمعالجة المرضى ، وهناك طبيب أسنان واحد بدوام في كل مخيم دواماً جزئياً ثلاثة أيام في الأسبوع .
أما ما يخص التغذية ، فتقدم هذه المراكز وجبة غذاء على مدار ستة أيام في الأسبوع للأطفال اللاجئين على قاعدة سياسة الباب المفتوح لتغذية الأطفال في سن السادسة ، ولعدد أخر من كبار السن المرضى والأطفال في سن الرضاعة يتلقون وجبات خاصة ومنها أيضاً الحليب الجاف، إضافة الى أن الوكالة تقدم ايضاً خدمات النظافة البيئية من خلال عدة عشرات من عمال النظافة المستخدمون لهذا الغرض.

إجمالا يمكن تلخيص المشاكل التي يعاني منها سكان المخيمات صحياً بما يلي :-
١. عدم كفاءة المؤسسات الصحية القائمة سواء من ناحية الكم ، او الخدمات الموجودة ونوعيتها ، وحل هذه المشكلة يتطلب تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة ، والسماح ببناء مؤسسات إضافية وبناء عيادات ومستشفيات حديثة ، وتوفير الفنيين والعاملين في هذا المجال والأطباء المتخصصين والأطقم الطبية المساعدة .
٢. العمل على توفير الخدمات الصحية والنفسية والعامة ، ويتطلب ذلك وضع وتنفيذ البرنامج عبر تخصيص المزيد من الجهود المالية والبشرية لهذا البرنامج .
٣. العمل الجاد للسيطرة على الأمراض الانتقالية والمعدية ، وتوفير بنية صحية جيدة .
٤. وضع برنامج لتحسين وتطوير أوضاع الصحة العامة وزيادة الرعاية الصحية الحقيقية في مراكز الأمومة والطفولة وبرامج التغذية وتحسين مستوى المراكز الصحية وزيادة العناية بالإرشاد الصحي .

أما فيما يتعلق بعدد حالات الفقر في صفوف اللاجئين في الأردن فقد وصل الى نسبة ٣٨,٨%. وقد تم تسجيل نسبة ٢,٦% من بين اللاجئين في الأردن من ذوي الحالات الخاصة بزيادة سنوية مقدارها ٣,٤% عن السنة ١٩٨٨م.

الأنروا والميزانية العامة

من الأهمية هنا الإشارة إلى أن ميزانية الأنروا تخضع لسياسات الدول التي تدعم الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وخصوصا الدول الغربية سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وتؤكد الأونروا بأن ميزانيتها في الأردن تقدر بحوالي خمسة وسبعين مليون $ موزعة على قطاعات عدة، فقد حاز قطاع الصحة على حوالي ١٢,٢ مليون $ ، أما قطاع التعليم فتقدر ميزانيته لعام ١٩٩٩ حوالي ٩٩ مليون $ ، أما قطاع الخدمات العامة، والاجتماعية فقد بلغت الميزانية العامة لها "١١" مليون $ ، وقطاع الخدمات التشغيلية بلغت ميزانيتها حوالي ٣ ملايين $. ورغم كل ذلك يلاحظ التقليص المستمر في الميزانية وحجم الخدمات المقدمة ، وهي الآن مهددة بالنقص الحاد لدرجة عبر فيها المسؤولين الفلسطينيين عن قلقهم ازاء هذا التقليص الحاد في الخدمات .

ويؤكد المهندس مروان عبدالحميد نائب رئيس دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الى أن أوضاع اللاجئين في مخيمات الشتات في تدهور مستمر على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والمعيشية ، خاصة في ظل تراجع الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الناجمة عن العجز المالي الذي تعاني منه الانروا في السنوات الأخيرة .

وفي الحقيقة إن المكتبة تفتقر إلى دراسات ميدانية تفصيلية علمية حول الواقع أو الوضع الاجتماعي للاجئين في المخيمات ، ومع ذلك يمكن أن تلمس بعض النشاطات التي تم تسجيلها في حدود معينة ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

هناك نشاط متزايد في مجال العمل التطوعي عبر المراكز والأندية من خلال تنظيم الرحلات والمخيمات الصيفية وتقديم الخدمات لابناء المخيم سواء في برامج محو الأمية ، أو عقد ندوات في التعليم والصحة ، الخدمات الطبية حيث تقوم اللجان الطبية في المخيمات بالتوعية والارشاد الصحي ، والتطوير الحضري ، أو في الميدان الثقافي ومجال احياء التراث الشعبي الفلسطيني ، وعقد ندوات واقامة احتفالات في بعض المناسبات كيوم الأرض ويوم المرأة والطفل ، وتقديم مهرجانات فنية في مناسبات وطنية، كيوم الشهيد وانطلاقات الثورة وغيرها بالاشتراك والتعاون مع

اللجان المختلفة فاللجنة الثقافية ، والرياضية ولجنة الفتيان والأيتام ولجنة التطوير الحضري .

وهناك نشاطات اجتماعية أخرى ومتنوعة، تقدم عبر الأندية الشبابية ولجانها التي تسعى إلى تقديم خدمات للمجتمع المحلي بروح تطوعية من خلال العمل المستمر والمتصل مع البيئة والإنسان فتقدم خدمات اجتماعية كتنفيذ عمل تطوعي ، يتم فيه تنظيف الشوارع والقنوات في المخيمات واقامة حفلات تعارف لأعضاء الفرق والنوادي تنظم خلالها مسابقات ثقافية ولتوثيق العلاقات بين الأفراد والأندية والمجتمع المحلي ... وتنفيذ عمل يوم طبي مجاني بحضور ومشاركة عدد من الأطباء العاملين والاختصاصين ومشاركة شركات أدوية وتقديم علاج للأفراد وذوي الدخل المحدود وذوي الحاجة ونشاطات رياضية وكشفيه متنوعة .

ورغم أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعيشون في وضع أفضل من غيرهم من اللاجئين في دول أخرى ، ورغم أن غالبيتهم يملك الجنسية الأردنية ، وله الحقوق والواجبات مثله مثل المواطن الأردني الأصل ، إلا أنهم يعانون من مشكلة التمييز بين أردني أصلي، وأردني غير أصلي من "أصول فلسطينية" ورغم التصريحات السياسية الأردنية التي تؤكد على حق اللاجئين في العيش بسعادة وهناء الا أن اللاجئين الفلسطينيين قلقون من استمرارية هذا الوضع على حالة، ويطالبون دائماً بحقهم في العودة الى ديارهم ، وأراضيهم ومزارعهم وبيوتهم وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ، وخصوصا القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين واحترام حقوق الإنسان ويطالبون أيضا بحقوقهم في العمل والتوظيف في جميع المجالات ووقف سياسة التمييز بين أردني أصلي وغير أصلي .
والى ذلك فهم يطالبون أيضاً بعدم تقليص خدمات وكالة الغوث ، خاصة في مجال الصحة، والتعليم وعدم تخلي الوكالة عنهم حتى يتم تحقيق حلمهم في العودة إلى أراضيهم في فلسطين ويعيشون بسعادة وهناء كباقي شعوب الأرض.

كما أن اللاجئين هناك ينتقدون الوكالة لاعتمادها على الولايات المتحدة في مواقفها والتي ينظر إليها اللاجئون على أنها الوجه الآخر للعملة الإسرائيلية وهم قلقون أيضاً من المؤامرات التي تحاك ضدهم ويعتقدون أن الانروا مشتركة في هذه المؤامرة عن طريق تزييف المعلومات الإحصائية ورغم أن اللاجئون يشعرون بالطمأنينة حيال السياسة الأردنية ومعاملتها لهم ، إلا أنهم قلقون على استمرارية هذا الوضع . ويعي اللاجئون الفلسطينيين حقيقة استضافة المملكة الأردنية لهم ويقدرون ذلك عاليا .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين
في الضفة الغربية

لقد أدت الأحداث السياسية التي عصفت في فلسطين عام ١٩٤٨، إلى إحداث تغيرات هيكلية في البنية الديموغرافية للسكان، وأوجدت تشكيلات جديدة، وبرزت ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التصنيفات السكانية، وهي مخيمات اللاجئين المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة...!، وفي بعض البلدان العربية كما سلف، ولا يزال الاختلاف قائماً من حيث تصنيفها الجغرافي، باعتبار سكانها من الحضر أم القرى أوالريف، بسبب انحدار أصولهم من المدينة والقرى الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨م.

المخيمات هي الشاهد الحي على سياسة الكيان الصهيوني الاستيطاني، إذ أن سكان المخيمات هم نتاج للاقتلاع الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين، منذ عام ١٩٤٨ ويرتبط وضعهم المعيشي والسكني المتدني بشكل محسوس ومباشر، بوجود الكيان الصهيوني، وبحرمانهم من حق العودة إلى أراضيهم وتقرير مصيرهم، رغم بعدهم أمتار عن ديارهم، تلك المفارقة العجيبة، فهذه العلاقة التي تربط بين وجود المخيمات الفلسطينية والكيان الصهيوني، هي التي دفعت وتدفع سلطات الاحتلال للسعي إلى إيجاد الوسائل من أجل تصفية المخيمات من الأراضي المحتلة وأزالتها، فقد بدأت سلطات الاحتلال بوضع مخططها عام ١٩٧٠، الهادف إلى تصفية المخيمات وتحويلها إلى أحياء سكنية عادية، تابعة لإدارة البلديات والسلطات المحلية، في المدن والمناطق المجاورة.
لهذا الغرض أنشأت السلطات الإسرائيلية ما يسمى (صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين) برئاسة الوزير الإسرائيلي "شمعون بيريز" وقامت عدة مؤسسات أمريكية بدراسة المشروع، وخرجت بنتائج وتوصيات، تؤكد على أهمية تغير المخيمات وإلغاء طابعها اللجوئى عن طريق دمج سكانها إدارياً ومعيشياُ ببعض المناطق السكنية، وإلغاء "إنهاء" إشراف وكالة الغوث الدولية "الأنروا" على هذه المخيمات.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم ينفذ، إلا أنه بقى في أذهان القيادات الإسرائيلية المتعاقبة طوال الوقت حلماً يراودهم، وفي آيار ١٩٨٣م، كشفت صحيفة "التايمز" البريطانية عن مشروع "بن فورات" الذي يتضمن خطة شاملة لإعادة توطين اللاجئين، وتوزيع سكان المخيمات في الضفة

الفلسطينية، والبالغ عددها حوالي "٢٥" مخيماً بعد إغلاق مخيمات: "النويعمة وكرامة"، ومنها مخيمات لا تعترف فيها "الأنروا"، وهي خارج نطاق عملها، وتقضى خطة "بن فورات" بنقل اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم إلى أماكن تواجد تبنيها لهم سلطات الاحتلال في منطقة الأغوار، ويعقب عملية النقل تغيير معالم المخيمات وإخفائها عن الوجود وقد أقر هذا المخطط رسمياً من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز/ ١٩٨٣. وقبل هذا التاريخ، وبعد غزو لبنان مباشرة، شكل "مردخاي بن فورات" الوزير بلا وزارة لجنة سميت (اللجنة الوزارية لشؤون اللاجئين) يشارك في عضويتها كل من اسحاق شامير وكان وزيراً للخارجية، ارائيل شارون وكان وزيراً للحرب آنذاك وقد رفعت هذه اللجنة توصياتها إلى حكومة "بيغن" في حينه.

وقد أعدت هذه الحكومة الأطقم الفنية الخاصة لتنفيذ هذا المخطط، في الوقت الذي بدأت فيه سلطات الاحتلال، وضع المخططات والخرائط لبناء مجمع سكاني ضخم في فصايل، بين الجفتلك واريحا، لاستيعاب اللاجئين المبعدين عن مخيماتهم، حيث تم وفقاً لهذا المشروع، أسكان ما بين ٣٠-٦٠ ألف لاجئ من مخيمات الضفة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع التوطين قد توقفت كلياً، منذ اشتعال الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧م، ولكن أعمال هدم البيوت منذ ذاك الحين وحتى يومنا هذا مستمرة بحجة اشتراك أصحابها في فعاليات الانتفاضة، وهدم بيوت في منطقة الضفة "القدس" بحجة عدم الترخيص...الخ، وحتى انتفاضة الأقصى الأخيرة.

أن مشروع "بن فورات" ليس الأول من نوعه، فهو حلقة في سلسلة المحاولات الصهيونية المستمرة لإلغاء وجود الشعب الفلسطيني، وقد سبقت هذا المشروع عدة مشاريع مماثلة لتصفية المخيمات وأبرزها: مشروع (لجنة بروتو) ومشروع (روموبوت)، وبرنامج (رعنان فايتس)، ومشروع (دايان)، الذي جرى تطبيقه في قطاع غزة، ويأمل الإسرائيليين أن تؤدي مشاريع التوطين المطروحة إلى تغيير طابع القضية الفلسطينية.

وفي أطار مشاريع التوطين المتتالية، تعمل سلطات الاحتلال بشتى السبل على زيادة معاناة اللاجئين من سكان المخيمات، وفي جميع المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية. وتستخدم أساليب الترغيب والترهيب لتمرير مخططات التوطين، ومما يزيد من هذه المعاناة، التقليصات المتزايدة في خدمات وكالة الغوث الدولية، سواء التعليمية، التموينية، والصحية، أو الخدمات الأخرى المتعلقة بالمياه والكهرباء، وترميم البيوت المتداعية والشوارع

وغيرها، وكان هذا التقليص بحجة ضآلة التبرعات التي ترفعها الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، إذ أصدرت الأنروا خلال السنوات الماضية، عشرات القرارات التي تم بموجبها تخفيض هذه الخدمات، وكان أهمها، القرار الذي صدر عام ١٩٨٢، القاضي يوقف توزيع المخصصات التموينية، كالطحين، والأرز، والسكر عن غالبية سكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا بعض الحالات القليلة التي لا تزيد نسبتها عن ٥%، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، واللاجئون الفلسطينيون يستنكرون ويحتجون من أجل أعادة صرف المخصصات التموينية، دون جدوى.

كما أصدرت الأنروا قرارات بتخفيض بعض الخدمات التعليمية في الوقت الذي ترفض فيه بناء مدارس جديدة في المخيمات لاستيعاب تزايد الطلاب، وأوقفت توزيع القرطاسية وسواها، منذ سنوات خلت وأصدرت كذلك قرارات أخرى خفضت بموجبها الخدمات الصحية، التي هي في الأساس غير كافية، ولا تفي باحتياجات السكان الصحية.
بلغ عدد اللاجئون الذين لجأوا إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٨ حوالي (٢٨٠) ألف نسمة(١٠١) أقام القسم الأكبر منهم، حوالي ٥٤% في المخيمات التي أقامتها الوكالة وأقام بعضهم في مخيمات لا تعترف بها الوكالة رغم وجود اللاجئين فيها.

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧م هجرت نسبة كبيرة من اللاجئين في المخيمات خاصة مخيمات الأغوار وقد أفرغت مخيمات النويعمة وكرامة من السكان تماماً. وقد تفاوتت تقديرات أعداد النازحين من المخيمات كلها إلى الضفة الشرقية، فقد قدرتهم مديرية الدراسات والأبحاث في دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية الأردنية، بحوالي ١٥٠ ألف نازح (١٠٢).

وتبقى هذه التقديرات غير دقيقة، نظراً لصعوبة حصر هؤلاء النازحين وتحديداً أماكن توجدهم. ويشكل اللاجئون الفلسطينيين في الضفة الغربية ما نسبته حوالي (٣٠%) من مجمل السكان، وينحدر معظمهم من المناطق الوسطي لفلسطين قبل العام ١٩٤٨م. ومن بين حوالي (٦٠٧,٧٧٠) ألف لاجئ(١٠٣) يقطن تقريباً (١٦٣,١٣٩) ألف في مخيمات اللاجئين المعترف بها من قبل الأنروا ومسجلين حتى منتصف عام ٢٠٠١م، هذا العدد مقدر حسب تقديرات د.سليمان أبو ستة، موزعة على أراضي الضفة الغربية ومن البديهي أن الصراع السياسي الاجتماعي القائم يحدد مستوى حياة اللاجئين في الضفة، في الوقت الذي تارة ينخفض فيه وتارة يرتفع بشكل كبير الاحتكاك المباشر مع سلطات الاحتلال العسكري في المناطق، وتفتقر مخيمات اللاجئين في

الضفة، كغيرها من مخيمات السكان، إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية، وتزيد من مشاكلها ممارسات سلطات الاحتلال القمعية تجاهها على مختلف الأصعدة، فما زالت مناطق السيطرة الفلسطينية محاطة بمناطق تحكم إسرائيل سيطرتها عليها، والاحتكاك مع سلطات الاحتلال لازال قائماً وبصورة عنيفة جداً في الوقت الراهن، وما الأحداث الدامية والتصعيد الإسرائيلي وإمعانهم في سياسة القتل والاغتيالات، وتدمير البنية التحتية وغيره من السياسة العنصرية الوحشية التي طالت البشر والشجر والحجر إلا خير دليل وشاهد على ما نسوق وكنتيجة للخريطة المنبثقة عن أوسلو فإن المخيمات الفلسطينية في الضفة تتواجد في مناطق: (أ،ب،ج) ومنطقة شرقي القدس المحتلة، مما يعني أنه في الوقت الذي تقع فيه مخيمات اللاجئين داخل حدود السلطة الوطنية الفلسطينية، لازال هناك عدد من المخيمات خاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية.

الأوضاع السكنية والمعيشية:

لقد أدت الأحداث التي حصلت في العقود الخمسة المنصرمة إلى تطورات عدة كان أبرزها ما مس سكان المخيمات في الضفة، حيث زاد عددهم من ٤٨٣٦٠ لاجئ سنة ١٩٤٨م إلى نحو ٥٩٢٨٥ في سنة ١٩٦٧م إلى حوالي ١٤١,٧٣٣ سنة ١٩٩٦، ثم ارتفع العدد نتيجة الزيادة الطبيعية عام٢٠٠١م، بالتقدير إلى حوالي (٦٠٧,٧٧٠) ألف لاجئ منهم حوالي (١٦٣,١٣٩) ألف لاجئ يعيشون داخل المخيمات، وقد أدت هذه الزيادة إلى ضغط شديد على الحياة داخل المخيمات، وما رافقتها من قلة المساكن وسوء وضعف الخدمات الاجتماعية إضافة إلى تقلص عدد المخيمات من ٢٥ إلى ١٩ مخيماً تشرف عليها الوكالة.

يعيش هذا العدد الضخم على بقعة جغرافية لا تتجاوز مساحتها ٣٥٦٦ دونم، وهذا يعني أن نصيب اللاجئ من المساحة يبلغ ٢٥م٢ "متر مربع" من جهة أخرى، فإن الكثافة السكانية تبلغ ٣٩,٧ لاجئ للدونم الواحد في المخيمات.

إن الازدحام السكاني الذي تعاني منه المخيمات في الضفة الغربية دفع باتجاه التفكير بحلول قد تساهم في التخفيف من شدة الازدحام، أبرزها توصية المجلس التشريعي بتوسيع حدود المخيمات، بالإضافة إلى نشاطات، وورش عمل نظمتها اللجنة الشعبية للخدمات في المخيمات حول إنشاء مخيمات جديدة للاجئين.

تبلغ نسبة المساكن المبنية من الطوب في المخيمات حوالي ٩٥%، وهي نسبة مرتفعة تعكس واقع

اقتصادي مترد لدى اللاجئين، الأمر الذي يجبرهم على استخدام الطوب وعدم القدرة على استخدام الحجر الاسمنت، عكس الريف والمدينة التي تبلغ نسبة استخدام الحجر والأسمنت فيها حوالي ٧٦%، كما يوجد ما نسبته ٦% من المساكن في المخيمات مبنية من الزينكو.

وبالنظر إلى عدد العائلات التي تقيم في المسكن يلاحظ أن حوالي ٦٩% من المساكن في المخيمات مسكونة من قبل عائلة واحدة في حين أن أكثر من ٣١% من المساكن في المخيمات مسكونة من قبل عائلتين أو أكثر، وهذا بدوره يوضح الضائقة السكانية المرعبة التي تعيشها المخيمات في الضفة الغربية.

ويعد الوضع المعيشي إجمالاً، بالرغم من الانحدار الذي أعترى ويعترى الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية لازال أفضل وضعاً من قطاع غزة، فمخيمات الضفة هي الأخرى مكتظة، ولكن العديد من البيوت "الوحدات السكنية" التي أقامتها الوكالة تم استبدالها ببيوت خاصة متعددة الأدوار منذ سنوات في بعض المخيمات في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات وحتى السنوات الأخيرة من القرن المنصرم، ومع تزايد عدد السكان في ظل غياب حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين خاصة، واصل اللاجئون إضافة الأدوار إلى منازلهم في المخيمات مما تسبب في تضييق المسافات بين المنازل، وتضييق الطرقات المؤدية إليها، وذلك بالرغم من رفض الأنروا إعطاء ومنح تصاريح بناء لأكثر من طابقين، أما المخيمات الثلاثة في منطقة أريحا، وهي: النويعمة "نعيمة" ومخيم عين السلطان، ومخيم عقبة جبر، فهي غير مكتظة كالمخيمات الأخرى في الضفة، حيث غادرها معظم سكانها إلى الأردن، وقامت السلطات الفلسطينية في السنوات الأخيرة بإسكان رجال الشرطة والقوات العسكرية فيها.

الأوضاع التعليمية:

مع وجود أكثر من ١,٥ مليون لاجئ مسجل، بين مجموع السكان الذي يقدر عددهم بحوالي ٣ مليون شخص في الضفة وغزة، وفي الإطار الجديد الذي أوجدته الاتفاقيات المختلفة، بات من الواضح أن المحاور والشريك الأساسي للأنروا، هو السلطة الوطنية الفلسطينية، وهناك عموماً أربعة مصادر أساسية "جهات" لتوفير التعليم، الصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية الضرورية في الضفة الغربية وغزة، هي السلطة الوطنية الفلسطينية، الأنروا، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص.

تتولى الأنروا القسط الأكبر من الخدمات الذي تعمل في مجاله، فلا يمكن النظر للتعليم في مخيمات الضفة الغربية دون إغفال ما تقدمه الوكالة من خدمات تعليمية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتشغل الأنروا حوالي ١٠٠ مدرسة تابعة لها، في المخيمات ٥٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية منها ٢٥ للذكور، و٢٤ مدرسة للإناث، و٦ مدارس مختلطة، وبالإضافة إلى هذا العدد من المدارس الأساسية هناك ٤٥ مدرسة أساسية أخرى تابعة لوكالة الغوث تتوزع على بقية المدن في الضفة الغربية، وتقدم خدماتها التعليمية لأبناء اللاجئين غير القاطنين في المخيمات. وقد بلغ مجموع الطلبة والطالبات في هذه المدارس حتى حزيران ٢٠٠١م إلى ٥٥,٦٩٨ طالب وطالبة(١٠٤) . وفي الضفة الغربية يوجد أكبر عدد من الطلبة الإناث (٥٦,٤%) من بين مناطق عمل الأنروا الخمسة، ويوجد فيها أكبر عدد من الطاقم التعليمي الموظف بعقود (٦,٢%) بعد قطاع غزة نظراً لتراجع خدمات الأنروا وحجم المساهمات المقدمة لها من الدول المانحة منذ العام ١٩٩٥م. وتعيش مدارس اللاجئين في المخيمات ازدحاما واكتظاظاً في أعداد التلاميذ بشكل يفوق ما يوجد في المدارس الحكومية والخاصة، وفي المدينة والقرية على السواء، فقد بلغ معدل الازدحام للطلاب في الصفوف الدراسية (بمعدل ٣٩ طالب "تلميذ" بكل صف دراسي واحد في مدارس المخيمات في حزيران ٢٠٠١م فذلك يعود إلى تكلفة الاستئجار العالية لتوفير المزيد من المدارس، وتفتقر هذه المدارس إلى المرافق المساعدة: كمختبرات ومكتبات...الخ والعديد من الأبنية المدرسية قديمة وقد أصبحت غير آمنة وبحاجة إلى استبدال وترميم. وقد تم الانتهاء من بناء مدرستين جديدتين في العام ١٩٩٩م، بالإضافة إلى أربعة مدارس أخرى لازالت قيد البناء. ولازالت العملية التعليمية في الضفة تعاني صعوبات كثيرة جراء القيود الإسرائيلية التي تفرضها كاحتلال، حيث يواجه الطاقم التدريسي صعوبات الحصول إلى تصاريح المرور التي تمكنهم من التنقل بين مناطق الضفة الغربية المختلفة وعلى وجه الخصوص مناطق القدس حيث يوجد ثماني مدارس للأنروا. أن التراجع هو الأكثر بروزاً لدى اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية بسبب تعطيل المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، وما تخللها من مظاهر انتفاضية شاملة وإجراءات إسرائيلية قمعية، هذه الآثار ظلت واضحة في المستويات المتدنية للتلاميذ بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية والتسرب من المدارس، فقد أشارت اختبارات تحصيلية وتشخيصية نظمتها وكالة الغوث الدولية في العام ١٩٩٦ إلى أن العلامات التي يحصل عليها الطلاب في امتحانات الثانوية العامة تعكس أداء أكثر ضعفاً قياساً بالنتائج التي حققها الطلاب قبل الانتفاضة. وفي محاولة للتعويض عن الوقت التعليمي الضائع وتحسين مستوى التحصيل، واصلت الأنروا تنظيم صفوف علاجية

لمساعدة الطلاب على مواكبة برنامج التعليم النظامي، وبخاصة في المواضيع الأساسية، كالقراءة والكتابة، الرياضيات، واللغة الإنجليزية، موزعة مواد لإثراء المنهج وأخرى للتعليم المنزلي على التلاميذ في جميع مدارس الأنروا في الضفة الغربية، ونظمت اختيارات تشخيصية لتحديد الحاجات التعليمية الخاصة للتلاميذ وتطوير المواد العلاجية الملائمة لها. كما نظمت صفوف خاصة لذوى الصعوبات التعليمية وظل العديد من المدارس مكتظاً بسبب النمو السكاني الطبيعي، ونقص التمويل لتوظيف معلمين إضافيين، لعدم توافر مواقع لبناء مدارس وصفوف إضافية، كما أن نسبة العمل بنظام الفترتين في مدارس المنطقة، بلغت ٤٢% من المدارس، ولكن من المتوقع تحقيق المزيد من التقدم في تحسين البنية الأساسية التعليمية مع التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة من برنامج تطبيق السلام خلال الفترة المقبلة، في ظل وجود استقرار نسبي.

وقد وفرت المراكز الثلاثة للتدريب لدى الأنروا في الضفة الغربية التدريب المهني والتقني لما مجموعة ١٢٢٢ طالباً فلسطينياً(١٠٥)، كما وفر مركز تدريب رام الله للإناث دورات في تصفيف الشعر، والخياطة، وإدارة الأعمال، وصناعة السيراميك، والبحث الاجتماعي، ودراسات الكمبيوتر، وبرامج فني مختبرات، وتحاليل طبية، ومساعدى صيادلة ومساعدين للعلاج الطبيعي، ودورات في السكرتاريا التنفيذية، والرسم الهندسي في مركز قلنديا للتدريب، وتواصل المراكز التدريبية تقديم خدماتها وتدريباتها المختلفة للشباب سواء أكانت دورات في أعمال البناء، أو الإدارة المالية والتسويق، أو الكهرباء والميكانيك، إلى جانب دورات تقنية بعد المرحلة الثانوية، تأهل الطلاب ليصحبوا فني بناء ومساحي أراض، وقد تم تطوير أبنية مركز قلنديا ومعداته بتمويل تبرع خاص، كما تم بناء مشغل جديد لدورة محركات الديزل والميكانيك والمعدات الثقيلة المستحدثة أخيراً.

وقد استحدثت كلية العلوم التربوية في مركز التدريب في رام الله للمرة الأولى السنة الدراسية الثالثة التي ضمت عدد غير قليل من الطلاب، مما زاد في نسبة وعدد الطلاب المنتسبين. وكانت كلية العلوم التربوية قد أنشئت في سبتمبر ١٩٩٣م في الأردن والضفة الغربية لتوفير برنامج تدريبي مدته أربعة سنوات، لتأهيل معلمى الأنروا إلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى، وقد وفرت الكلية تدريباً مخصصاً لمعلمي المدارس الوكالة في شتى التخصصات الأساسية، كما أرتقت بمؤهلات عدد غير قليل من موظفي التعليم من خلال برنامجها العادي للتدريب أثناء الخدمة الذي نظم دورات في الإدارة التربوية وطرائق التعليم، وساعد المعلمين في تطبيق التغييرات المنهجية،

وتقدم الأنروا عدد من المنح التعليمية للدارسين في جامعات المنطقة المتفوقين.

الأوضاع الصحية: تعيش المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية أزمة صحية يفرضها الواقع بمستوياته الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية، فقد سجلت مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية معدلات أمراض وجروح حادة أعلى مما هي عليه في المناطق الأخرى وتعتبر وكالة الغوث الجهة المسؤولة أولاً وأخيراً عن الرعاية الصحية داخل المخيمات ويعد البرنامج الصحي لوكالة الغوث ثاني أكبر برنامج بعد التعليم حيث تخصص له ١٨% من ميزانيتها، ويركز البرنامج اهتماماته على توفير الرعاية الطبية الشاملة بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة الأم والطفل وذلك من خلال شبكة ضمت حوالي ٣٤ مركزاً أو نقطة صحية(١٠٦) . وجميع هذه المراكز قدمت الرعاية الخاصة بمكافحة السكري وضغط الدم وتشتمل هذه المراكز على ١٩ مختبراً للتحاليل الطبية و ١٧ عيادة أسنان، وعدد ١٧ مرفقاً توفر خدمات متخصصة في الأمراض الجلدية والقبالة والأمراض النسائية، بالإضافة إلى ستة عيادات تقدم العلاج الطبيعي للاعاقات الناجمة عن الإصابات بشكل أساسي، وتقدم الرعاية الاستشفائية من خلال المستشفى العام للأنروا في قلقيلية، إضافة للتعاقد مع أربعة مستشفيات غير حكومية، وتقوم الأنروا بتغطية نسبة مالية من التكاليف الطبية العلاجية في المستشفيات الحكومية في إسرائيل، كلما كانت تلك الرعاية غير متوفرة في الضفة الغربية، ولقد أثر نظام التأمين المفروض على السكان سلباً في الخدمات الصحية المتاحة للاجئين بسبب منع أو تأخير وصول المرضى للمؤسسات التي تقدم الخدمات الطبية الأساسية.

وخضع قطاع الصحة العامة في الضفة لتغييرات بارزة خلال السنوات الماضية خاصة بعد ١٩٩٤ فنظام الرعاية الصحية الذي كانت تديره الإدارة المدنية الإسرائيلية، تم تسليمه إلى السلطة الوطنية في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٤م. وقد جرى استحداث نظام تأمين صحي فلسطيني، وفرضت سلطات الاحتلال الاشتراك في نظام التأمين الصحي الإسرائيلي على الذين يحملون بطاقات هوية من القدس، وقد استجابت الأنروا لهذه التطورات وركزت على التنسيق الوثيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق المواءمة بين سياسات الرعاية الصحية الأولية وخدماتها، وبلوغ المنحني الاستراتيجي الهادف إلى النقل التدريجي للموارد من المستشفيات غير الحكومية إلى مستشفيات السلطة.

وقدمت دعماً لوجستياً لبعثات متعددة تم تنظيمها بالتنسيق مع السلطة، ومن بينها موظفو ومستشارو منظمة الصحة العالمية / المكتب الأقليمي لشرق المتوسط وبعد طلب السلطة، سمحت الأنروا في تموز /١٩٩٤ لأفراد قوة الشرطة في أريحا بتلقي المعالجة في عيادات الوكالة.
وقد خصصت مؤقتاً وحدة إسعاف للخدمات الطبية لشرطة أريحا، وفيما واصلت الأنروا دعمها للمستشفيات غير الحكومية، واتخذت إجراءات ضرورية لتبرير الاحالات إليها، فقد أنجزت مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، اتفاقاً جديداً حول معالجة اللاجئين لمرضى في مستشفيات السلطة، باستيفاء ٧٥% من تكاليف العلاج.
وقد واصلت الأنروا إدخال تحسينات في مستشفى قلقيلية الذي يضم حوالي ٤٣ سريراً، بإتمام مشروع ذي مرحلتين للترميم الشامل خلال السنوات الأخيرة، وشمل المشروع إعادة تصميم وتطوير جناحي الرجال والأطفال، وعيادة الطوارئ ومكاتب الإدارة والاستعلامات والتسجيل، وتوفير المزيد من أسرة العناية المركزة "الفائقة" وغرف المراقبة والتحكم، وإنشاء مبنى يضم طابقين جديدين، مساحتهما حوالي ٥٥٠م٢، وهو مبنى جديد يربط بين مختلف أقسام المستشفى ووحدة الجراحة، والعمل جاري لبناء مركز صحي جديد في قرية بدو، وهناك تحضيرات لبناء مراكز صحية في قرية بيت عور، وعين عريك، ورمادين، ويعبد.

وفي برنامج الصحة البيئية، تم تمديد شبكات داخلية للمجاري في مخيمي نور شمس وطولكرم، بإستثناء بعض الأجزاء في مخيم طولكرم، لم يتم تغطيتها بسبب نقص التمويل. وهناك إعداد دراسات جدوى وتصاميم أولية لشبكات مجاري وتصريفات المياه المبتذلة في مخيمات العروب، والفارعة، قلنديا، ومخيم الفوار، وهذا يعكس تركيز الأنروا على تخطيط البرامج وتصميمها كجزء أساسي من الاستراتيجية العامة للصحة البيئية، والذي سيعمم على باقي مناطق الضفة عموماً.

وقد منع الإغلاق المتقطع والأحداث في الضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية موظفي الصحة المقيمين في الضفة من الوصول إلى أماكن عملهم في القدس، وحال دون وصول سكان الضفة إلى المرافق الصحية في المدينة. كما أن القيود التي فرضتها سلطات الجمارك الإسرائيلية على استيراد المواد الطبية الضرورية كانت سبباً في الاضرار التي لحقت بالمواطنين وفي العجز عن تقديم الخدمات الضرورية.
هذه الخدمات، تبدو كافية لتغطية الاحتياجات الصحية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية، وهذا

قد يكون صحيحاً لو اقتصر على ١٤١,٧٣٣ لاجئ المسجلين داخل المخيمات رسمياً، ولكن الواقع يظهر أن هذه الخدمات مقدمة لنحو (٦٠٧,٧٧٠) لاجئ بما في ذلك للاجئين خارج المخيمات، الأمر الذي يعكس ازدحاماً لعدد المراجعين لهذه المراكز والعيادات بحيث أن هناك طبيب واحد لكل ١٥,٨٣٥ لاجئ.

الأوضاع الاقتصادية للاجئين في الضفة الغربية:

العمالة والبطالة:

زالت الأسس المادية لوجود اقتصاد فلسطيني قائم بذاته، في أعقاب نكبة ١٩٤٨، التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، حيث انقسم هذا المجتمع إلى تكوينات اجتماعية، ذات خصائص اقتصادية مختلفة، نتيجة تطورها في ظل مجتمعات متعددة، مما يدل على افتقار الاقتصاديات الفلسطينية المستقلة إلى أساليب ومؤشرات اقتصادية متشابهة.

وتتسم التكوينات الاقتصادية الفلسطينية بالازدواجية من حيث تعرضها لعوامل التفكك الداخلي الذي يضعف التفاعل الاقتصادي بين فلسطيني الجماعة أو الشريحة الواحدة، مما يتوجب اختيار أحد أمرين، أولهما الاندماج ضمن الاقتصاد الوطني لبلد الملجأ، أو اقتصاد الاحتلال، أو الهجرة إلى بلدان أخرى، والاندماج في اقتصاداتها الوطنية، ومن العوامل الأخرى المكونة للخصائص الاقتصادية لهذه التكونيات الفلسطينية، التدامج بين النشاطات الاقتصادية الفلسطينية ضمن جماعات المهاجرين، والذي حدث كرد فعل للمؤثرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حدث هذا النوع من التدامج في الأراضي المحتلة لفترة وجيزة خلال فترة الركود التي أصابت الاقتصاد الإسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٧٣.

من ناحية أخرى، أثرت العوامل الثقافية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية، في زيادة الوعي القومي الفلسطيني، الذي دفع بدوره إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الشرعية، والتي أدت إلى أحداث التكامل المتوازي، الذي ظهرت نتائجه في صورة مشاريع فلسطينية خالصة، إضافة إلى دعم اقتصادات الأراضي المحتلة، لتمكينها من مقاومة الضغوط المفروضة من قبل الاقتصاد الإسرائيلي لأحتوائها (١٠٧).

ومن الطبيعي، أن تؤثر هذه الحيثية الاقتصادية للأراضي المحتلة على الأوضاع المعيشية للفلسطينيين داخل المخيمات في الضفة، بوضعهم جزء لا ينفصل من هذا الشعب.

فقد فقدت الضفة بعد الأحداث سوقها المحلية الرئيسية، حيث أصبحت عاجزة عن بلوغ الموانئ الساحلية، وقد أدى الواقع السياسي بعد ١٩٤٨، إلى اتحاد الضفة العربية مع الأردن وفقدان الضفة الغربية خطوط مواصلاتها المرتبطة بعموم فلسطين، مما جعل عمان مركز النقل الاقتصادي الذي يربط الضفة الغربية في العالم الخارجي، كذلك فقد الآلاف من سكان الضفة أعمالهم، بالإضافة إلى مصادرة إسرائيل للكثير من الأراضي الزراعية الفلسطينية، كما أدى تدفق آلاف اللاجئين إلى حدوث زيادات كبيرة في عدد السكان، مما أرهق الوضع الاقتصادي وأسهم في تقليص فرص عمل.

وقد أعتمد اقتصاد الضفة الغربية، منذ البداية وحتى يومنا هذا بالأساس على الزراعة بدرجة رئيسية وعلى بعض الصناعات البسيطة وعلى السياحة، وقد أدت حركة الهجرة من الضفة الغربية إلى خارجها، إلى تخفيض الضغط السكاني من ناحية، وتزويدها بمصدر مهم من مصادر الدخل من ناحية ثانية.

وبالرغم من المعاناة المستمرة في نقص الموارد، وكثافة السكان (خاصة اللاجئين)، فإن الضفة قد حققت بعض النجاحات والتطورات التي شهدها اقتصاد الضفة الغربية في عدد من المجالات حيث كانت مدن الضفة مراكز تجارية، قامت فيها صناعات حرفية مهمة، كمعاصر الزيتون، وصناعة الزجاج، والتحف الشرقية، والدباغة، وصناعة السكاكر والصابون، إلى جانب بعض الصناعات الخفيفة(١٠٨) .

ومع توالي الأحداث، فقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي عام ٦٧، إلى إحداث تحولات جذرية في اقتصاد الضفة والقطاع، وكان للقرارات الثلاثة المتخذة من قبل سلطات الاحتلال، والمتمثلة في (ضم القدس)، وأتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن، وإقامة حدود مفتوحة مع كل من الضفة والقطاع وإسرائيل، أثارها في تغير معالم اقتصاد هاتين المنطقتين، حيث خضع سكان القدس للإدارة الإسرائيلية، مما تسبب في تغيير مركزهم المالي، نتيجة القرار الأول، وضمنت إسرائيل عدم تأثير المحصولات الزراعية المنتجة في الضفة على مثيلاتها الإسرائيلية، بتصريف تلك المنتوجات عبر سياسة الجسور المفتوحة، والتي رأي فيها وسيلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وقد تنوعت وتعددت الأساليب والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى احتواء اقتصاد الضفة وغزة، ففي مجال الزراعة مثلاً، اتبعت إسرائيل سياسة مصادرة الأراضي فقد تقلصت حجم

الأراضي الزراعية بنسبة ٢٧% خلال الفترة ٤٨-٦٧، وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة بين عامي ٦٩-١٩٧٩ بنسبة ٣١% في الضفة(١٠٩) .

١. إخضاع الزراعة الفلسطينية لحاجات السوق الإسرائيلية، حيث أصبح المزارع الفلسطيني ينتج لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي(١١٠) .

٢. السيطرة على مصادر المياه، حيث تتحكم إسرائيل بنحو ٥٠٠ مليون م٣ من مجموع ٦٣٠ مليون م٣ (تشكل الثروة المائية للضفة)(١١١) .

وفي مجال الصناعة: استغلت إسرائيل الوضع القائم في الضفة والقطاع، (حيث الصناعات صغيرة الحجم)، ثم تحويلها لخدمة احتياجات الشركات الإسرائيلية، مما ساهم في خنق الصناعة الوطنية، في بدايتها) خاصة تلك التي لم تستطيع المنافسة، بالإضافة إلى ربط كافة النشاط المالي للأراضي المحتلة بالبنوك الإسرائيلية، مع التمييز الشديد في المعاملة عند منح القروض بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وفي الوقت ذاته تم إغراق أسواق المناطق بالبضائع الإسرائيلية، مما جعل المناطق أكبر مستورد لتلك البضائع.

وبهذا يتضح أن عملية التفكك الداخلي للاقتصاد الفلسطيني، والتكامل الخارجي مع الاقتصاد الإسرائيلي، شملت كافة مجالات الاقتصاد، وكانت النتيجة الحتمية لتلك السياسات، توجيه قوة العمل الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وبهذا لم يعد أمام الأيدي العاملة، سوى تفضيل أحد أمرين: إما العمل لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، أو الهجرة إلى خارج المناطق المحتلة، بحثا عن الرزق، وقد تم استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي، لقوة العمل العربية بمعدلات مرتفعة، مما أدى إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة داخل الضفة الغربية والقطاع.

وهذه الأوضاع الاقتصادية السائدة في المناطق، هي ذاتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فضلاً عما تعانيه هذه المخيمات من الارتفاع الشديد في نسبة الكثافة السكانية، حيث تصل إلى ١٠٠ ألف شخص/كم٢، يسكنون منازل من طابق واحد، كذلك تعاني المخيمات في المناطق من عدم وجود الخدمات الأساسية، حيث دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية البنية التحتية، بهدف تهجير أبناء هذه المخيمات.

وقامت سلطات الاحتلال على مدار سنوات احتلالها وحتى يومنا هذا، بمصادرة الأراضي بحجج أمنية وقانونية واهية، فقد استولت على ما نسبته حوالي ٤٠% من أراضي الضفة، وحوالي ٨٥% من القطاع وبقيت مصادر المياه في الأراضي المحتلة ملكاً عاماً للسلطات

الإسرائيلية(١١٢) . وأقيمت المستوطنات كأسلوب استعماري لتجزئة المساحات الزراعية الممتدة، وخربت واتلفت التربة الزراعية، وحولت هذه الأراضي إلى مزارع لمنتجات لا جدوى منها (كالورد، والفراولة...الخ)، ناهيك عن فرض الضرائب الباهظة ومنع منح رخص لبناء المصانع، وإعاقة ومنع التصدير إلى الخارج، مقابل اغراق الأسواق المحلية بالمنتوجات الإسرائيلية.

نتج عن هذه السياسات وغيرها، انخفاضاً مستمراً في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق، انعكست بالتالي بصورة جادة على أوضاع اللاجئين، ومن ابرز هذه المظاهر، الارتفاع الحاد الكبير الذي حدث في نسبة البطالة، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين خريجي الجامعات المقيمين في المناطق حوالي ٤٢% من مجمل عدد الخريجين الذي وصل إلى ١٥ ألف خريج عام ١٩٩٨(١١٣).

ويعتمد سكان المخيمات في الضفة الغربية بشكل أساسي على الخدمات التي تقدمها لهم وكالة الغوث الدولية من خدمات صحية، وتعليمية، ومساعدات عينية في بعض الحالات، ومنذ اندلاع الانتفاضة، بل وقبل ذلك بسنوات اقتصرت مساعدات الوكالة العينية على حالات العسر الشديد والتي بلغت نسبتها حوالي ٦% في العام ١٩٩٥، وتشعر هذه النسبة من اللاجئين بالخوف من الأقاويل التي تنتشر حول نية الوكالة وقف هذه المساعدات.

وعلى الرغم من أن مستوى الفقر والحاجة في مخيمات اللاجئين لازال من الصعب تحديده أو تقريره إلا أن المعلومات المتوفرة لدى الأنروا عن الحالات الخاصة الأكثر صعوبة في الضفة الغربية وغزة تظهر الإختلاف في المستوى الاقتصادي بين المنطقتين في عام ١٩٩٧. ادرجت الأنروا ٦% (٣١,٠٠٠) من اللاجئين في الضفة الغربية تحت هذا المستوى، وتعلل حقيقة إن الفقر في أوساط اللاجئين في الضفة الغربية اقل منه في قطاع غزة (٨,٤%) أو ٦٧,٠٠٠)، أن الاقتصاد في الضفة الغربية أكثر استقراراً وتطوراً وقوة مما يجعل بالإمكان استيعاب نسبة كبيرة من اللاجئين العاملين في مجالات العمل المختلفة، وحتى العمال الذين لا يحصلون على تصاريح العمل داخل الخط الأخضر لديهم الفرصة للعمل بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصريح خاص، وذلك لأن الإغلاق المفروض بين الضفة وإسرائيل من الصعب الامتثال له، حيث كان تدفق القوى العاملة إلى مناطق الخط الأخضر يقدر بحوالي "٥٥,٠٠٠" ألف عامل في العام ١٩٩٨ مقارنة بمعدل "٤٤,٠٠٠" عامل يحملون التصاريح الإسرائيلية.

الآن تعاني أعداد العمال الفلسطينيين من انحدار مستمر حاد في السنوات الأخيرة فقد انخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى نحو ٨٠ ألف في خريف ١٩٩٥ ثم إلى ٥٠٠٠ في

عام ١٩٩٦، وبعد اندلاع الانتفاضة الأخيرة "الأقصى"، فقد باتت الأوضاع تعاني الكثير جراء خسارتها سوق العمل الأساسي وتهدد بالانفجار.

من جهة أخرى، تعتبر وكالة الغوث من أهم المؤسسات التي تستوعب نسبة لا بأس بها من قوة العمل في المخيمات، إذ يعمل حوالي ٣٥٠ موظفاً ضمن أجهزة وكالة الغوث في مخيمات نابلس مثلاً، ويتمتع هؤلاء بأجور مرتفعة نسبياً مقارنة بأجور الذين يعملون في مؤسسات السلطة الوطنية.

أوضاع اللاجئون الفلسطينيون
غزة في مخيمات قطاع

إذا كانت المخيمات شاهدا قائما على ما حاق بالفلسطينيين، من اقتلاع، وتشريد، فإنها في الوقت نفسه، تمثل رمزا لمعاناتهم اليومية، ونتاجا للظلم الذي لحق بهم، وهي إلى كل ذلك تمثل بؤرة الثورة، وساحة الصدام اليومية ، ليس بمعنى الدفاع عن المكان، فحسب، بل بمعنى الدفاع عن استمراره وبقائه، بما هما (الاستمرار والبقاء). يقودان إلى التحرر والانعتاق، والى استعادة الأرض السليبة، وامتلاك الهوية، ولذلك ليس غريبا أن تخوض المخيمات منذ وجدت معركة بقائها، إذ أن تصفيتها هي الخطوة الأولى في تصفية القضية الفلسطينية ككل وحسم الصراع لصالح المغتصب.

وإذا كان ذلك لا ينطبق على المخيمات عموما فانه في مخيمات قطاع غزة الثمانية يتجلى في أوضح صوره. فهنا كتلة كبيرة جدا من اللاجئين على مساحة محدودة في المكان والإمكانيات، استحوذت على مكانة مميزة في مجرى الصراع، كساحة اشتباك يومي مع المحتل الغاصب وساحة اشتباك يومي مع ظروف المعاناة القاسية.

نشأة مخيمات قطاع غزة:

استقبل القطاع جزءا كبيرا من النازحين "اللاجئين" الذين توزعوا في مختلف مدن وقرى القطاع، في المساجد والمدارس والكنائس، أو لدى المعارف والأقارب، وفي تكنات سابقة للجيش البريطاني (البريج). وحتى في الأرض الفضاء (العراء) إلى أن عملت جمعية الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) على إنشاء المخيمات في مناطق تواجدها الآن وأعطيت أسماء المدن المجاورة لها، وقد قامت الجمعية المذكورة بتوزيع الخيام على اللاجئين، واستمرت في الإشراف على مخيماتهم حتى تشكيل وكالة الغوث الدولية، بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(٣٠٢) الصادر في ٦

كانون الأول/ عام ١٩٤٩م. وباشرت الوكالة عملها رسميا في أيار "١٩٥٠" كما سلف في موضع آخر، وعرفت اللاجئ الذي ستقدم إليه المساعدة على انه "الشخص الذي كان موطنه الأصلي فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب عام ١٩٤٨. والذي نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ووسائل معيشته، واصبح لاجئا عام ١٩٤٨ . في أحد الأقطار التي تمنح فيها وكالة الغوث الدولية مساعدتها وأعانتها.

ومع بدء الوكالة أعمالها، كان اللاجئون يقيمون في الخيام التي وزعتها جمعية الكويكرز، وشهد القطاع عام ١٩٥٠ شتاء قارصا عاصفا لم تصمد أمامه الخيام. فاقتلعتها الرياح تاركة سكانها بلا مأوى. وعندها رأت الوكالة عدم جدوى استخدام الخيام، ورأت ضرورة إسكان اللاجئين في بيوت مبنية من الطوب والحجر بدل الخيام، ونظرا لأنها لم تكن بيوتا أو منازل بالمعنى الدقيق للكلمة فقد أطلق عليها اسم "مأوى" وزودت الوكالة اللاجئين بالغرف أو المواد اللازمة لاقامتها حسب حجم كل أسرة وحاجتها في ذلك الوقت، وقد كانت المساحة المعطاة لكل أسرة تقدر بحوالي (١٥٠م٢)، منها (١١٠م٢) على شكل غرف وأسوار بنيت حول الغرف وتضم الغرف داخلها مساحة فارغة لوضع ممتلكات الأسرة وحاجتها (حوش)(١١٤). وقد بنت وكالة الغوث في ذلك الحين حوالي "٤٨ ألف" مأوى في ثمانية مخيمات ومع زيادة عدد ا فراد اسر اللاجئين، والذي استدعى مساحة اكبر للمعيشة، ساعدت الوكالة في بناء ٥٨٣٥ غرفة إضافية في بيوت اللاجئين وداخل المساحة المقررة، والتي لا تزيد عن ١٥٠م٢، في المواقع الثمانية التي أطلق عليها اسم "مخيمات اللاجئين".

قطاع غزة:

هو الشريط الساحلي من فلسطين التاريخية، الذي بقي في يد القوات المصرية وحتى توقيع اتفاقية الهدنة بين العرب وإسرائيل التي . عرفت باتفاقية "رودس" وقد أطلق على قطاع غزة آنذاك اسم، المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية،و عدل فيما بعد فصار ما هو عليه الآن (١١٥).

ولقد قدر لهذا الشريط الضيق المحصور ما بين البحر، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وضعيف الموارد والإمكانيات، أن يستوعب جزء رئيسيا من الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم ووطنهم المحتل، فقد هاجر إلى القطاع الجزء الأكبر من أهالي قطاع غزة، وقضاء بئر السبع، وقضائي يافا والرملة ، والاقضية الأخرى. ولم تكن إمكانيات القطاع المحدودة، ولا زالت كذلك ، لتستوعب

هذه الأعداد الضخمة، ولتتوضح صورة الأوضاع بشكل افضل، ويستقيم الحديث عن المخيمات، لا بد من الإطالة في شرح الأوضاع التي يكابدها ويعانيها ابناء المخيمات، ذلك انه بالقدر الذي تبدو فيه معركة المخيمات في مواجهة الاحتلال وحملاته لاقتلاع وتصفية المخيمات، مشرفة و مشرقة في آن واحد، إلا أن المسالة لها جوانبها الأخرى، فهناك معاناة من طبيعة أخرى للمخيمات في قطاع غزة، فعلى الرغم من الارتباط والتشابك بين المعارك جميعها، هناك معاناة من الظروف الصعبة مثل المعاناة من الأوضاع السكنية والمعيشية، والاقتصادية، والصحية، والعمل... الخ. سنحاول هنا، ملامسة هذه الجوانب بالقدر المتيسر، والمتاح لنا.

الأوضاع السكانية:

على اثر نكبة عام ١٩٤٨م، وصل متشردا، ومهجرا ما يقارب من (٢٠٠-٢٥٠) ألف فلسطيني من أراضيهم الأصلية إلى قطاع غزة، لينضموا إلى جانب السكان الأصليين البالغ عددهم آنذاك حوالي (٨٠) ألف نسمة، مما أدى إلى اكتظاظ سكاني شديد في هذه المنطقة الضيقة التي يبلغ طولها نحو (٤٠ كم)وعرضها من (٦-١٢كم). ورغم عمليات التهجير، ونزوح عام ١٩٦٧ بعد احتلال قطاع غزة، وسياسة القمع والبطش العسكري الإسرائيلي ومجمل ممارساته: سواء النفي، الأبعاد، أو الطرد وغيرها من ممارسات، فقد تزايد عدد اللاجئين "باطراد" تزايدا طبيعيا داخل وخارج المخيمات خلال هذه السنوات الطويلة ليصل مثلا حسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، عام ١٩٩٢م (٧١٦,٢٠٠) ليرتفع عام ١٩٩٣م إلى ٧٤٨,٠٠٠ عدد السكان عموما، وقدر مرة أخرى عام ١٩٩٥ وحسب نفس المصدر بحوالي (٩٠٥) ألف نسمة، ويرتفع أيضا عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٩٦٣,٠٦٢) ألف نسمة وقد بلغت التقديرات لعام ١٩٩٨م بحوالي (١,٠٠٤,٤٩٨) منهم حوالي (٧٦٦,١٢٤) ألف لاجئ مسجل وقدروا مرة أخرى في منتصف عام ٢٠٠٠م بحوالي (١,١٣٨,٤٩٨) نسمة في قطاع غزة، ويقدر عدد اللاجئين بينهم بحوالي (٨٢٤,٦٢٢) ألف لاجئ، ومنهم حوالي (٤٥١,٨٦) ألف لاجئ يقيمون داخل مخيمات اللاجئين الثمانية في القطاع(١١٦)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هامش الخطأ في التقديرات وإحصاءات الواردة بالنسبة لمخيمات القطاع، والتعداد العام محدود، إذا افترضنا وجوده، فليس علينا إضافة الكثير إلى الأرقام المعطاة حول تعداد السكان، وهذا يعني أن ما نسبته حوالي ٥٠-٥٥% من لاجئ القطاع يسكنون داخل المخيمات، وتبقى هذه النسبة مهمة إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف الخنق والمحاصرة التي تتعرض إليها المخيمات من ناحية درجة الاكتظاظ العالية في داخلها مع

ضعف الخدمات، وعلميا، فانه لا توجد نسبة محسوبة لكثافة السكان في كل مخيم، ولكن الكثافة العامة للسكان في قطاع غزة تبلغ حوالي ١٨٠٠ نسبة للكيلومتر الواحد، وهذه واحدة من أعلى النسب في العالم.

ومن الناحية الإجرائية، فان المخيمات تستوعب نسبة غير قليلة من التعداد الإجمالي للسكان في القطاع وتبلغ معدلات النمو الطبيعي ٣,٥% سنويا، الزيادة كما سلف نتيجة عن معدل النمو الطبيعي مع استثناء بسيط جدا، نتج جزئيا عن عودة اللاجئين الذين كانوا يعملون مع السلطة عند قدومها خلال سنوات ١٩٩٤-١٩٩٥م، وبالنظر إلى التوزيع العمري لسكان المخيمات، نجد أنها تمتاز بفتوة شبابية.

الظروف المعيشية: تعاني مخيمات قطاع غزة من التضخم الهائل في عدد السكان، ففي الأيام الحالية، ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان القطاع هم من اللاجئين، وقد تضاعف عدد السكان واللاجئين منذ عام ١٩٥٠م، ولم يعد بالإمكان توسيع مساحة المخيمات، فعلى سبيل المثال فان سكان مخيم الشاطئ يتمركزون في مساحة طبيعية جدا حوالي ٠,٧٤٧كم٢، وفي مخيم جباليا الذي يقارب من ١٠٠ ألف نسمة في مساحة ١,٤٠٣ كم٢، ومعظم العائلات لا زالت تعيش في بيوت صغيرة مكونة الغالب من غرفة واحدة أو غرفتين أو نشأت بواسطة الانروا منذ عام ١٩٥٠م، وهي أن طرأ عليها بعض التغيير الطفيف، في الغالب تأوي من ٩-١٢ فردا، أما الأثاث فهو في الغالب معدوم ويقتصر على بعض ألأفرشة الأرضية والأغطية وأدوات المطبخ ومعظم منازل المخيمات قديمة وآيلة للسقوط، علاوة على الظروف الغير صحية أو الملائمة للعيش من الرطوبة وقلت التهوية، كما أن أدوات الصرف الصحي قليلة ومعظم البيوت لا تحوي مرافق صحية جيدة أو حمام وفي بعض الأحيان دورات مياه مشتركة، كما أن هذه البيوت لا توفر الحماية الكافية سواء من الحر في الصيف أو برد الشتاء مما يزيد من مخاطر الأمراض، وقد ساهمت الانروا في تأهيل عدد من المنازل في قطاع غزة في الفترة ما بين ٩٨-١٩٩٩م.
وفي الماضي كان البناء متعدد الأدوات ممنوعا منعا باتا من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك لاسباب أمنية ليتمكن الجنود الإسرائيليين من السيطرة على المخيم والسكان بالإضافة إلى هدم المنازل السكنية بحجج وذرائع أمنية، وهي سياسة قديمة جديدة ويتجلى ذلك بوضوح في الأحداث الجارية "انتفاضة الأقصى (٢٠٠١/٢٠٠٢) .

فلا زالت تواصل حكومة إسرائيل تنفيذ مخططها العنصري بهدف خلق واقع ديمغرافي جديد ومشوه، وتمثل سياسة هدم المنازل السكنية الفلسطينية أداة رئيسية من أدوات قوات الاحتلال التي تبرر فيها جرائمها بحق البيوت الفلسطينية بدعوى عدم الترخيص، أو لأسباب أمنية ، وقد بلغ عدد المنازل التي دمرت حتى ٣١/ديسمبر ٢٠٠١ نحو ٧١٣٠ منزلا ومقرا حكوميا ومنشاة خاصة منها حوالي (١١٥٤) منزلا تضررت كليا، ومنها أيضا حوالي ٥٠٠ منزل في قطاع غزة عام ٢٠٠١.

بالطبع، فان سياسة منع البناء العامودي داخل المخيمات، لم تعد قائمة منذ سنوات قبل دخول السلطة الوطنية. وعلى الرغم من ذلك فان غالبية الناس لا يملكون إمكانيات مالية للبناء هذا، والقادرون الوحيدون على البناء هم أما من حصل على المال من خارج القطاع (إسرائيل ودول الخليج) أو أولئك الذين يشغلون مناصب هامة ويتقاضون رواتب مرتفعة، وبعض الموظفين ، وهذا ما يجعلنا نرى العديد من البيوت الحديثة تنشا خارج نطاق المخيمات، وذلك لحل مشكلة الاكتظاظ داخلها، ولكن معظم هذه المنازل لا زالت فارغة وذلك لان الإيجار مرتفع مقارنة بدخل الفرد والأحوال الاقتصادية، وندرة فرص العمل، وتردي الأحوال نظرا للظروف السياسية الراهنة، ورغم نشوء بعض الأبراج العمرانية، من خلال المشاريع المتعددة الحكومية، والمدن والمنشات المتبرع بها من قبل دول الخليج كمساعدات للتغلب على هذه الأوضاع الصعبة.

الأوضاع التعليمية:

اتجه أبناء المخيمات نحو التعليم بكثافة، وتشهد الأرقام المتوفرة على هذا الاتجاه، الذي بدا سياقه المعتاد بالارتفاع عاما وراء عام، وان تعرض لاختلال نسبي أحيانا، ويمكننا إعادة ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي منعت البعض من الاتجاه إلى الدراسة، أو مغادرة مرحلة التعليم مبكرا، وإذا كانت معدلات الالتحاق بالمدرسة، ومتابعة الدراسة لا زالت مطمئنة نسبيا، إلا أن ذلك لا يعني الركون إليها، وانما يتوجب البحث الجاد في ضرورة إيجاد الوسائل اللازمة لمنع التسرب من المدارس خاصة في المراحل الأولى. واقع الحال أن الوكالة تشرف على التعليم الابتدائي والإعدادي للاجئين في المخيمات وخارجها، فيما يتابع بعض أبناء اللاجئين دراستهم الإعدادية في المدارس الرسمية، والتعليم الثانوي مقتصر على المدارس الرسمية، ذلك أن الوكالة لا تغطي هذه المرحلة من التعليم.

وتشغل الانروا حوالي ١٦٨ مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة، وهو العدد الأكبر

الثاني بعد ا لأردن، وتوفر فرص التعليم لحوالي ٦٠,٠٠٠ طالب وطالبة(١١٧). والأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية لاعداد الطلبة فما زالت هناك حاجة ماسة لبناء المزيد من المدارس رغم عدم وجود الدعم المالي لذلك.

ونتيجة للزيادة المضطردة من تزايد عدد التلاميذ، فقد زادت حدة الاكتظاظ في مدارس الانروا في القطاع، حيث بلغ معدل عدد التلاميذ، في الصف الواحد خلال السنوات١٩٩٤/١٩٩٥م من ٤٧-٥٠ تلميذا، وهي أعلى نسبة من نوعها في الأقاليم الخمسة لعمليات الانروا. وكانت مدارس عديدة تشغل أبنية من الأسمنت والأجر، يعود تاريخها إلى سنوات الخمسينات والستينات، وكانت قد أنشئت أصلا كأبنية مؤقتة. واضطرت عدد من المدارس للعمل بنظام الفترات الثلاثة، بعد أن أصبحت أبنية مدرسية أخرى غير آمنة وتوجب إخلاؤها لاعادة التأهيل.

والأولوية العليا التي أعطتها الانروا لتحسين الأوضاع في مدارسها، كانت موضع مشاركة من البلدان المتبرعة، التي قدمت بعض الأموال عام ١٩٩٥م من خلال برنامج تطبيق السلام لتوسيع وتطوير البنية الأساسية التعليمية ومشاريع أخرى لدى الانروا في غزة. وقد تم إنشاء عدد من المداس الجديدة، وتحديث عدد من الغرف الدراسية المتخصصة، والصفوف الدراسية.

هذا إذا علمنا أن عدد المدارس التي تعرضت للأضرار والإجراءات الإسرائيلية في الوضع الراهن، فقد تم إغلاق عدد ٦ مدارس بأوامر عسكرية، وتعرضت حوالي ١٣٧ مدرسة إلى القصف الإسرائيلي بالرشاشات الثقيلة والقذائف الصاروخية، وتم تعطيل الدراسة في اكثر من ١٥٠ مدرسة جراء العدوان الإسرائيلي على المناطق، وتحولت في لحظات معينة عدد من المدارس إلى ثكنات عسكرية حوالي ٧ مدارس، وقد سقط المئات من بين الطلاب بين شهيد وجريح وعدة آلاف من المعاقين والمصابين من الهجمة الإسرائيلية الشرسة على المناطق.

بالإضافة إلى إجراء صيانة وتأهيل شامل لعدد من المدارس واقامة عدد من الملاعب في مواقع مختلفة.

وتم توفير التدريب المهني والتقني لعدة مئات من المتدربين والمتدربات في مركز غزة للتدريب وقد وفر عدد من الدورات التدريبية المهنية ومدتها سنتين، في أشغال الكهرباء، والبناء، والميكانيكا، إضافة إلى دورات شبه فنية، مدتها سنتين في العلاج الطبيعي والإلكترونيات الصناعية، والأعمال التجارية والمكتبية، والترتيبات مستمرة لعقد دورات جديدة مستحدثة في الرسم المعماري، والفندقة والإيواء، ومراقبة الأبنية وغيرها بما يلبي الحاجة المحلية المتنامية للعمال المهرة في قطاع البناء، كما وينظم المركز دورات مهنية مدتها حوالي ١٢ أسبوعا في صناعة الألمونيوم، وأعمال الجبص

وتشكيل الأسمنت، والسمكرة. وقد اثر الإغلاق والإضرابات ومنع التنقل بين الضفة وغزة، على الطلاب المتدربين حيث واجه المتدربين الوافدين صعوبات كبرى في الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية بمراكز التدريب التابعة للاونروا في الضفة، ولطالما أفاد طلاب غزة من مرافق التدريب في الضفة، لان عدد من أماكن التدريب في مركز غزة للتدريب غير كاف لتلبية الحاجة المحلية.

واستوعب برنامج الوكالة للتدريب أثناء الخدمة عدد من المعلمين ومدراء المدارس وموجهين تربويين ومدربين حوالي ١٦٢ موظفا، هدفت هذه الدورات الارتقاء بمؤهلات المشتركين، و مساعدتهم في تطبيق التغييرات المنهجية وتحسين طرائقهم التعليمية وتعزيز مهاراتهم في الإدارة التربوية، وقدمت أيضا بعضا من المنح الجامعية لحوالي ٢٢٠ طالبا لاجئا فلسطينيا بينهم ١٠٢ طالبة، كانوا قد تفوقوا في الامتحانات العامة للمرحلة الثانوية.
ولكن هناك عدد من الكادر التعليمي في المدارس هم من الموظفين بعقود (بطالة) تنتهي بانتهاء الفصل الدراسي وتجدد بابتداء السنة الدراسية التالية، حيث لم تستطع الوكالة توظيف طاقم إضافي منذ العام ١٩٩٥م لتلبية الحاجة الناتجة عن تزايد عدد الطلاب المستمر سنة تلو الأخرى.

الأوضاع الصحية:

ليس ثمة شك في سوء الأوضاع الصحية للمخيمات الفلسطينية حيث تزداد الاوضاع سوءا يوما بعد يوم نتيجة الكثافة السكانية المتزايدة الى جانب تناقص الخدمات المقدمة من الجهات الرسمية، من جهه اخرى وتساهم الحالة العامة للمخيمات الفلسطينية بشكل مباشر في تردي الوضع الصحي عند اللاجئين حيث الازقة الضيقة والمياه العادمة التي تمر بين الطرقات يعبث بها الاطفال ما يسبب انتشار الامراض والاوبئة التي تنتقل بين السكان عن طريق المخالطة .
معروف أن الإشراف على الأوضاع الصحية في المخيمات تتحمل الجزء الأكبر والأساسي منه الانروا، وكما تعرضت الخدمات الأخرى إلى التقليص، فان هذا التقليص قد طال الخدمات الصحية أيضا.
فلا تلبي الوكالة كل ما يتعلق بحاجات اللاجئين على هذا الصعيد. وفي واقع الحال تمتلك الوكالة شبكة تضم اكثر من ١٨ مركزا أو عيادة صحية، توفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل.

وفي كل مخيم من مخيمات القطاع تمتلك الوكالة عيادة/ مركز صحي، ما عدا مخيم الشاطئ، الذي يتلقى سكانه الخدمات الطبية من عيادتين تابعتين للوكالة في مدينة غزة وكانت تشرف الوكالة أيضا مع سلطات الاحتلال، على مستشفى الأمراض الصدرية في مخيم البريج الذي تحول فيما بعد إلى مدرسة ثانوية تابعة للسلطة.

لقد قدمت الانروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لمجموع اللاجئين في القطاع من خلال مراكزها وعيادتها المنتشرة في القطاع، ومن بين هذه المرافق، قدم ١٤ مرفقا خدمات تنظيم الأسرة، وعدد ١١ مرفقا اشتملت على مختبرات، والرعاية بالأسنان، ورعاية خاصة لمكافحة أمراض ضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب، والأمراض النسائية، والقبالة، وطب العيون وطب الأطفال، بالإضافة إلى عيادات للعلاج الطبيعي، بالإضافة إلى عدد من الوحدات للرعاية بالأمومة والطفولة تحتوي على ما مجموعه ٦٠ سريرا، وتقدم خدمات الاستشفاء خلال ترتيب تعاقدي مع مستشفى غير حكومي فقد حجز ٥٠ سريرا لمعالجة اللاجئين، أو عبر مساعدات مالية لتغطية نفقات علاجية في مستشفيات القطاع العام.

ونظرا للتزايد المستمر والطلب الملح على خدمات الانروا، ورغم التحسينات والتطويرات الكبرى في توسيع مرافق الرعاية الأولية، فقد استمرت مبقية على الترتيب الخاص بتشغيل العيادات فترة مسائية في معظم مرافقها، وهو ترتيب بدا كإجراء مؤقت عام ١٩٩٢م. لمواجهة عبئ العمل على الموظفين والحاجة لذلك. فقد كان لإغلاق قطاع غزة اثر سلبي على الخدمات المتوفرة للاجئين فقد منع وصول الحالات إلى المؤسسات الصحية الموجودة في أماكن أخرى، والتي تقدم خدمات صحية غير متوفرة حاليا.

إن الانروا بما لديها من بنية أساسية راسخة موظفين مدربين بشكل جيد وخبرة طويلة في تقديم الرعاية الصحية وتنفيذ المشاريع، ملتزمة بهدف إقامة نظام موحد للرعاية في المناطق، بالوسائل المتاحة لها، ولبلوغ هذا الهدف، عملت الانروا على إقامة علاقة وثيقة مع السلطة الفلسطينية، التي تولت المسئولية عن نظام الرعاية الصحية والعامة في القطاع في أيار/ مايو ١٩٩٤، كما في الضفة الغربية، وعملت الوكالة أيضا على تطوير وتوسيع بناها الأساسية لمرافق الرعاية الصحية، وإعداد برنامج يستهدف في النهاية إقامة نظام دائم وذي جدوى للرعاية الصحية.

لقد أسهمت الانروا في إجراء استطلاع شامل لمرافق الرعاية الصحية الأولية، التي تديرها السلطة الوطنية، يهدف إلى تحديد احتياجاتها من التطوير والترميم، وقدمت الدعم اللوجستي

لتسهيل عمل موظفي منظمة الصحة العالمية ومستشاريها الذين يزورون المناطق "القطاع" لتقييم الاحتياجات، ومساعدة السلطة في إعداد برنامجها الصحي الوطني، وبفضل تبرعات خاصة، مدت الوكالة تجهيزات طبية لتطوير مستشفى الشفاء الذي تديره السلطة واشترت مواد طبية بمبالغ أخرى لمرافق مختلفة في قطاع غزة، وساهمت كذلك في التخليص الجمركي لشحنات متعددة من التجهيزات والمواد الطبية المقدمة كتبرعات عينية للسلطة.
وفي إطار مشروع خاص، تواصل الوكالة تقديم الخدمات الصحية للمدارس التي أصبحت تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية، بقصد تحقيق التناغم فيما بين تلك الخدمات، وهناك طواقم للصحة المدرسة، تقوم بإجراء الفحوصات وتطعيم الأطفال في مدارس السلطة.

وقد شملت التحسينات في البنية الأساسية للنظام الصحي، بناء وتجهيز مراكز صحية إضافية في مخيم الشاطئ وتل السلطان، وبناء عيادة جديدة لرعاية صحة الام والطفل في منطقة الفاخورة وعيادة طب الأسنان في مخيم المغازي، وقد تم إنجاز أعمال الترميم والتطوير للمراكز الصحية في رفح وخان يونس.
وافتتحت كلية التمريض التابعة للوكالة في غزة/ سبتمبر ١٩٩٤م، بعد إجراء ترميم شامل لها وتطوير تجهيزاتها، والمهمة المركزية لهذه الكلية هي برنامج تعليم التمريض للنساء مدته ثلاث سنوات، التحق بها ما يزيد على خمسون طالبة عام ٩٤-١٩٩٥م، إضافة إلى عدد الطالبات التي انهين فيه برنامج تعليم القبالة لمدة عامين، بالإضافة إلى افتتاح مشروع، أو استحداث الكلية بالارتباط مع جامعة بيت لحم على برنامج بدوام جزئي يمنح شهادة معتمدة لمدربين ومشرفين طبيين، علاوة على تطوير برنامج الكلية، والإعداد لبناء كلية جديدة للتمريض والعلوم الصحية تكون في النهاية ملحقة بمستشفى الشفاء.
وقد أنهت الوكالة بناء مستشفى عام يضم ٢٣٢ سريرا في قطاع غزة ما بين مدينة رفح وخانيونس على الطريق الشرقي، بتبرع سخي من الاتحاد الأوروبي، وقد تم الانتهاء منه وتشغيله فعليا، حيث مثل إضافة هامة إلى البنى الأساسية الصحية الفلسطينية.

وتم تحقيق تقدم ملحوظ في البرنامج الخاص بالصحة البيئية في القطاع، في إطار التخطيط للتنمية الدائمة في مجال الصحة البيئية، أدى إلى تحديد المشاريع، وإتمام دراسات الجدوى ، وتطوير التصاميم التقنية المفصلة، وإعداد تقديرات التكاليف، وتامين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع واسعة، لتحسين شبكات المجاري، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات في

المخيمات والبلديات المجاورة، وتمويل برنامج تطبيق السلام، أتاح للاونروا تنفيذ مشاريع كبرى للصحة البيئية في مناطق قطاع غزة، والضفة الغربية وتحسين البنى الأساسية.
وقد بدأ المشروع فعلا في تنفيذ تصاميم أولية لشبكات المجاري والصرف الصحي لمخيمات الشاطئ وجباليا، ورفح، والمناطق المجاورة، بعض الأجزاء من النصيرات، والبريج والمغازي والمنطقة الوسطى عموما، وفي دير البلح. ولدعم مشروع تصريف النفايات الصلبة في مخيمات القطاع اشترت الوكالة عدد من المركبات"شاحنات" لجمع النفايات، وعدد من الجرارات وغيره من المعدات الضرورية، وقامت بتطوير مكبات النفايات التابعة للبلدية، وحملات لإزالة أنقاض السيارات والابنية "الركام" الموجودة في عدة مخيمات.
وفي جميع مبادراتها للصحة البيئية، سعت الوكالة إلى التخطيط لتنفيذ المشاريع بالتنسيق الوثيق مع البلديات والسلطة الوطنية، والتنسيق ضروري لان المخيمات والبلديات تواجه المشاكل نفسها.

لقد شهدت الأراضي الفلسطينية عموما تطورا ملحوظا في الخدمات الصحية المقدمة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وقد شمل هذا التطور تحسن الأداء بصورة عامة لوزارة الصحة، وامتد ليشمل القطاع الصحي في وكالة الغوث، والخدمات الصحية في الخدمات الطبية العسكرية والمؤسسات الأهلية العاملة في هذا المجال. فحتى عام ٢٠٠٠ ارتفع عدد مراكز الرعاية الأولية التابع لوزارة الصحة الي ٥١ مركزا، كذلك زاد عدد المراكز التابعة للوكالة إلى ١٨ مركزا، كذلك ارتفع عدد المراكز الصحية التابعة للخدمات الطبية العسكرية من مركز واحد في عام ١٩٩٤ إلى ٥٠ مركزا طبيا عام ٢٠٠٠، وقد بلغ عدد مراكز الرعاية التابعة للمؤسسات الأهلية حوالي ١٧٠ مركزا إضافة لعدد كبير من المراكز الصحية والعيادات الخاصة التي تقدم خدماتها للمواطنين مقابل اجر مادي وقد بلغ عددها في محافظات القطاع نحو ٥٦٦ عيادة.

بخصوص المستشفيات والرعاية الأولية، التابعة لوزارة الصحة في السلطة الوطنية، فقد بلغ عددها حوالي ١٤ مستشفي، منها خمسة في محافظات غزة، والباقي في الضفة الغربية، واصبح للخدمات الطبية العسكرية عدد ٣ مستشفيات، واحدة في قطاع غزة واثنتان في الضفة، هذا إلى جانب ٢٤ مستشفى تشرف عليها المؤسسات الأهلية ومستشفى واحد تابع للاونروا وحوالي ١٩ مستشفى للقطاع الخاص. وعليه فقد بلغ عدد المستشفيات حتى عام ٢٠٠٠ (٦١) مستشفى وقدر عدد الأسرة بها حوالي (٢,٤٣٦) سريرا، منها حوالي (٨٢٩) في غزة، والباقي في الضفة الغربية، تخدم هذه الأسرة مجموع الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يعد هذا كافيا

لتغطية حاجات السكان وما يجب أن يكون عليه هو ٣ أضعاف هذا العدد من الأسرة والخدمات.

وقد بلغ عدد العاملين في المستشفيات الحكومية حوالي ٥٠٥ طبيبا منهم ٢٦٥ طبيبا في غزة، والباقي في الضفة الغربية، وعدد الأطباء العاملين في المؤسسات الأهلية حوالي ٣٣٣ طبيب منهم حوالي ١٥٦ في محافظات غزة، و١٧٧ في الضفة الغربية، ويعمل في مستشفيات الوكالة ١٦١ طبيبا بواقع ٩٥ طبيب في قطاع غزة، وعدد ٧١ في الضفة الغربية.

اندلاع أحداث الانتفاضة "انتفاضة الأقصى" شكل تحديا حقيقيا لجميع المؤسسات الصحية الفلسطينية من حكومية وأهلية وسواها من المؤسسات، تتمثل في الأعداد الضخمة المتزايدة من الشهداء والجرحى والمصابين، والمعاقين /ذوي الحاجات الخاصة الذين يحتاجون لمؤسسات صحية ذات جاهزية عالية جدا للتعامل مع هذه الحالات والأحوال الطارئة، في حين نجد أن هذه المؤسسات تحتاج إلى زيادة في قدرتها وطاقتها الاستيعابية، وأطقمها الفنية بغية تقديم خدمات على نحو يتلائم والمستجدات بصورة فاعلة.
ومنذ اندلاع الانتفاضة في أكتوبر عام ٢٠٠٠ وحتى السنة الأولى لها استشهد ما يزيد على ٦٠٠ مواطنا، وأصيب على ما يربو (٢٦٢٥٨) ألف مواطن، بينهم ٤٠٠٠ إعاقة، من بينهم حوالي ٤٣٧ طفل(١١٨)، معظم إصاباتهم في أجزاء حيوية، كالرأس، الصدر، الرقبة، الحوض، البطن، والأطراف العلوية عامة بما يصل إلى ٤٠% من إجمالي الإصابات. والباقي هو إصابات من اثر استنشاق الغازات السامة وغيره.

بعد تصعيد الهجمة العدوانية الشرسة، وتزايد أعداد الجرحى والشهداء والمصابين، أعلنت حالة التأهب والطوارئ القصوى في وزارة الصحة وباقي المؤسسات الصحية الأخرى في محاولة لتلبية احتياجات المواطنين، أسرعت الوزارة بافتتاح مستشفيات جديدة كانت في الأصل جاهزة، منها ٤ مستشفيات في قطاع غزة وهي مستشفى محمد الدرة للأطفال في غزة، يحتوى على ٥٠ سريرا، ومستشفى شهداء الأقصى في دير البلح أيضا بسعة ٥٠ سريرا، وغرفة عمليات ومستشفى القدس ٦٠ سرير وغرفة عمليات في غزة، ومستشفى محمد النجار في رفح بسعة ٦٠ سرير، كذلك عدد ٣ مستشفيات في الضفة وهي: مستشفى زعترة بسعة ٣٠ سرير، ومستشفى قلقيلية ٦٠ سرير وغرفة عمليات، والأخير مستشفى سلفيت بسعة ٦٠ سرير وغرفة علميات. وأضيف عدد ٦٠٠ سرير جراحة، و٥٠ سرير عناية فائقة وعشرات غرف العمليات(١١٩).

وقد رفعت الوزارة جاهزية حوالي ٢٥٠ مركزا للرعاية الأولية لتقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصابين، وتم تزويد عدد منها بأجهزة الأشعة ، وعقاقير ومهمات طبية، وتشغيل عدد من العاملين، وتزويد المراكز بعدد من سيارات الإسعاف تعمل على مدار الساعة. وقد تم تحويل بعض المراكز إلى مستشفيات ميدانية مثل مركز بيت حانون، ودير البلح، والقرارة في المنطقة الوسطى، وخانيونس ومركز شهداء رفح، وأضيف حوالي ٢٥٠ عامل في هذه المراكز.

وخلال أحداث الانتفاضة برز الدور الكبير للمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الصحي، ويعد دورها مكملا للدور الذي تقوم به وزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية، فقد عملت على نقل المصابين من أماكن الأحداث والصدامات واستقبلتهم وقدمت ما تستطيع لهم دون مقابل، وكان من أبرزها: مستشفى "العودة" استقبل ما يزيد عن ألف جريح، ومستشفى "الوفاء" الطبي الذي يقدم خدمات إعادة تأهيل المصابين، ومستشفى "دار السلام" بخانيونس، والمستشفى الأهلي في الخليل، كذلك مستشفى "الضمان" في بيت لحم والمطلع في القدس.

وقد ساهمت الطواقم الطبية، وطواقم الإسعاف العاملة بها، في إنقاذ وإسعاف عشرات بل مئات الجرحى، وقد تعرضت سياراتها ومسعفيها للإصابة، وقد سقط شهيدان من سائقي الإسعافات، وأصيب اكثر من مائة شخص من العاملين والممرضين...الخ.

ومن أهم هذه المؤسسات أيضا: الهلال الأحمر الفلسطيني، والإغاثة الطبية، واتحاد لجان العمل الصحي، وقد أقامت مستشفيات ميدانية لعلاج الجرحى، وقدمت بعض منها دورات تدريبية في مجال الإسعاف الأولى، وكيفية التعامل مع الجرحى.

ونشطت جمعية بنك الدم في غزة، عبر تزويد المستشفيات بكمية من الدم، وتعقد هذه المؤسسات دورات للإرشاد النفسي والتعامل مع الأطفال في الظروف الصعبة الحرجة، وتقوم بتوعية الأمهات وأولياء الأمور للحد من الآثار النفسية السلبية، التي تؤثر على المجتمع وصحة الطفل والأفراد.

ويبرز في هذا المجال كذلك "برنامج غزة للصحة النفسية"، حيث يقدم خدمات علاجية إرشادية نفسية واجتماعية وصحية لأسر الشهداء والمصابين لمساعدتهم على التأقلم مع الإصابات والصدمات الحادة.

مما سبق عرضه عن طبيعة المؤسسات والأدوار التي اضطلعت بها والخدمات التي تقدمها خاصة في أيامنا هذه، يلاحظ وجود عدة مشكلات ونقص يعاني منها سكان المخيمات واللاجئين بصورة عامة في هذا القطاع "الصحة" تحتاج إلى التركيز عليها بشكل اكبر والعمل على حلها لضمان تقديم خدمات افضل للمواطنين في هذه الظروف العصيبة، وهذه المعيقات هي:

١- الازدحام الشديد من قبل المترددين على العيادات سواء"الحكومية، الوكالة، الخدمات الطبية" على مدار الساعة ، وهذا يعود لقلة عدد العيادات قياسا مع عدد السكان. وهو بدوره يؤثر في طبيعة الخدمات المقدمة.

٢- نقص وافتقار بعض المناطق لمراكز الرعاية والمستشفيات، بالمقابل تمركز هذه المراكز والعيادات في وسط المدن والقرى، وعدم مراعاة التوزيع السكاني في المناطق، مما يحرم عدد من المواطنين من الاستفادة، ويجعل عملية التنقل ونقل المصابين في غاية الصعوبة.

٣- نقص مستمر في الدواء، وغالبا ما يكون غياب تام للدواء في الصيدليات التابعة للمراكز والعيادات الحكومية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة، كالسكري، والضغط نظرا لعدم وجود ميزانيات كافية للوزارة، والوكالة والمؤسسات الأهلية لا تختلف كثيرا عن ذلك، مما يضطر المواطنين إلى شراء الدواء من الصيدليات الخاصة بأسعار باهظة، جنونية تفوق قدرتهم. وقد زاد الوضع السياسي الراهن من مشكلات توفر الدواء، وهي صعوبة تنقل العاملين في مصانع الدواء وعدم تمكنهم من وصول أماكن عملهم بسبب الإغلاقات القائمة. كما أدت هذه الإغلاقات إلى إعاقة تطعيم الأطفال بالأمصال التي يجب أن يتلقوها في مواعيد محددة مما قد يؤثر سلبا عليهم في المستقبل وإصابتهم بأمراض خطيرة.

٤- انتشار وظهور العديد من الأمراض الصحية الناتجة عن تلوث مياه الشرب خاصة بعد تلوثها بالمياه العادمة التي أطلقتها إسرائيل. وتعاني مستشفيات القطاع أيضا من عدم القدرة على التعامل مع أصحاب الأمراض الصعبة مثل جراحات القلب، والأورام الخبيثة "السرطان" المخ، وغياب المعدات الطبية المتطورة اللازمة لذلك مما يضطر إلى تحويل المرضى إلى العلاج في الخارج بتكاليف باهظة.

٥- عدم وجود مختبرات وأجهزة قادرة على تحليل الغازات السامة التي يستخدمها الإسرائيليون مما يؤدي إلى الجهل بطريقة التعامل مع الأشخاص الذين يتعرضون لهذه الغازات، كما حدث في مدينة ومخيم خانيونس، في شهر فبراير عام ٢٠٠١ ، حيث ظل الأطباء ولا زالوا عاجزين عن معرفة العلاج الذي ينبغي تقديمه للمصابين، وأعطيت لهم مواد مهدئة فقط(١٢٠).

وعلى الرغم من المعونات العينية والمادية التي تلقاها القطاع الصحي من العديد من الدول الأجنبية والعربية خاصة التي تمثلت في سيارات الإسعاف وشحنات الأدوية، والوفود الطبية واستقبال الجرحى في تلك الدول، إلا أن هذا القطاع يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية كبيرة، وضرورة إعادة النظر في أدائه وتزويده بكافة المتطلبات اللازمة والضرورية كي يقوم بدوره في ظل

هذه الأوضاع المعقدة، ومستقبلا بشكل يضمن توفير العناية لجميع المواطنين على اختلافاتهم واختلاف حاجاتهم.

الأوضاع الاقتصادية:

الأوضاع الاقتصادية لبلد ما ، تشكل الأساس الموضوعي الذي يتحكم بأوضاعه السياسية والاجتماعية والسكانية..الخ، وأن أية محاولة لقراءة هذه الأمور، وفهمها هي أولا وبالدرجة الأساسية قراءة وفهم للأوضاع الاقتصادية.

وحين يستعصي علينا فهم ظاهرة ما، فإننا نجد تفسيرا لها في الأوضاع الاقتصادية، ويوما بعد يوم، تتأكد وجهة النظر القائلة بان السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد. فالبحث في السياسة، بالدرجة الأولى، يجب أن يكون بحثا في الاقتصاد. تقول هذا، ونحن لا نفتقد الأدلة المؤكدة سواء القريب منها أم البعيد(١٢١).

وغني عن البيان، أن الاقتصاد الفلسطيني عموما عانى طوال العقود الماضية في ظل الاحتلال الإسرائيلي أقسى صور الركود والتآكل، فقد عملت سلطات الاحتلال على فرض القيود والمعيقات التي أدت إلى بناء تشوهات وإختلالات هيكلية في الاقتصاد. وأدى الإهمال المتعمد من الإدارة المدنية للمناطق الفلسطينية إلى إهتراء شديد في البنية الداخلية التي تعتبر الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وازدهاره. مما أدى بدوره إلى حدوث اكتظاظات مالية حادة في الهيئات والمؤسسات والأنشطة، وفرضت سلطات الاحتلال مجموعة من الرسوم والضرائب التي أرهقت الشركات والمصانع، وأثقلت كاهل المواطنين، وأحبطت مشاريعهم الإنتاجية، وتضاءلت كافة الخدمات، وبررت هذا بعدم كفاية المخصصات المالية نظرا لتهرب المواطنين من دفع الضرائب(١٢٢).

يمكننا القول بأنه، من خلال ما سبق عرضه عن اوضاع اللاجئين المختلفة، قد ارتسمت ملامح مشهد لمعاناة المخيمات، بيد انه واستكمالا لما أشير إليه، يفترض الحديث عن النشاط الاقتصادي لابناء المخيمات في القطاع، وهو نشاط من الصعب تناوله بانفصال تام عن النشاط الاقتصادي للقطاع بشكل عام، ولما كان هذا أمرا غير متيسر في هذا المقام، فإننا سنكتفي بتسجيل ملاحظات سريعة، نظرا لإمكانيات القطاع المحدودة بالأساس اقتصاديا، وهي إمكانيات تضاءلت مع الزيادة العالية في عدد السكان، وخطوات تدمير الاقتصاد المنهجية التي عمدت إليها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فليس من قبيل المبالغة القول بان لابناء مخيمات اللاجئين في القطاع

حصة من معاناة إضافية، حتى قبل خضوع القطاع للاحتلال في عام ١٩٦٧م، ففي عام ١٩٦٠

كانت البطالة في صفوف اللاجئين قد طالت ٨٣% من مجموع قوة العمل(١٢٣). راهنا، يتركز الجزء الأساسي من قوة العمل، في نشاطات بالمشاريع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حيث يشكل القطاع مستودعا للأيدي العاملة .

ويتركز عمال القطاع (جلهم من اللاجئين) في إسرائيل، في الأعمال والوظائف الدنيا التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة، الأعمال الموسمية المؤقتة في الزراعة والبناء والتشييد، وتم استقطاب أغلبية هؤلاء العمال من بين صفوف العاطلين عن العمل أو الذين لا يحصلون على قدر كاف من استخدام في قطاع الزراعة المحلية. فلما كان نشاط البناء والتشييد في إسرائيل هو الرئيسي، وجد العديد من عمال القطاع أن المصلحة تقتضي اكتساب المهارات الأساسية التي تؤهلهم للانخراط في ذلك النشاط(١٢٥). وهذا بالضرورة لا يعني عدم وجود عمال مهرة يعملون في بعض الورش والأنشطة الاقتصادية البسيطة داخل القطاع، أو في المصانع التي تقوم بالعمليات النهائية لبعض الصناعات الإسرائيلية وتحديدا، قطاع النسيج ، وقد أقام العديد خريجي معهد التدريب المهني ورشا خاصة بهم في داخل القطاع وخارج المخيمات.

ويبقى الحديث بأنه لا يمكن الحديث عن صناعة بالمعنى الكامل للكلمة في قطاع غزة عموما، ولذلك فان النشاط يتوزع ما بين الزراعة، والعمل في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وبعض الورش الصناعية في القطاع، وتصل إلى نتيجة مفادها وجود نسبة بطالة مرتفعة، تتزايد بتزايد الأعداد التي تدخل الى سوق العمل نتاج لمجموعة من الظروف المتشابكة(لتحول الفلاحين الذين يفقدون أراضيهم إلى عمال ، هجرة الأرض بسبب سياسة التضييق الإسرائيلي على الزراعة، وندرة المياه، الخ.

نستطيع أن نفهم بوضوح أن هناك معضلة اقتصادية في الأراضي الفلسطينية عموما ومخيمات قطاع غزة خصوصا، فالقيود التي فرضت على حرية الحركة والتنقل عند توقيع اتفاقية أوسلو، فصلت بشكل مطلق قطاع غزة عن الضفة الغربية، وأيضا فان الإغلاق التام المحكم على سكان الضفة الغربية والقطاع والتحكم في حرية الحركة بشكل كامل منذ العام ١٩٩٣ أدى إلى فصل تام بين المجتمع الفلسطيني. هذا العزل وهذا التراجع في الأوضاع المعيشية ترافق مع تراجع في الخدمات المحلية وأدى إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية، هذا طبعا إلى جانب الانخفاض

الحاد في دخل العائلة، وضعف وقلة فرص العمل ، أما بالنسبة إلى تصاريح العبور التي يصدرها الاحتلال الإسرائيلي فتعتبر امتياز يتمتع به القليل، القليل من العمال الغزيين (أغلبيتهم من اللاجئين) . وبقيت إسرائيل تسيطر على حرية الحركة والتنقل حتى بعد فتح الممر الآمن ما بين قطاع غزة وترقوميا "الخليل" فهي الجهة الوحيدة التي تصدر تصاريح المرور لمن تريد وتمنعها عمن تريد. هذه القيود أفرزت الكثير من الأوضاع الاقتصادية الصعبة بسبب عدم سهولة تنقل البضائع والمنتجات من والى غزة وأدت إلى زيادة نسبة البطالة بين السكان.

على أي حال لقد صاحب قيام السلطة الوطنية، من تدفق رؤوس أموال فلسطينية، والإنفاق على بناء المؤسسات العامة، تشاط ايجابي انعكس هذا النشاط بصورة رئيسية في قطاعي البناء والمال، فقد شهد قطاع المال انتعاشا اثر عودة المصارف الفلسطينية والعربية والأجنبية إلى افتتاح فروعها في الأراضي الفلسطينية، بعد أن كانت ممنوعة من العمل إبان الاحتلال، كما صاحب هذا عودة ودائع فلسطينية كان أصحابها يحتفظون بها في مصارف خارجية(١٢٦). وان الالتزامات المالية والاقتصادية تلعب دورا كبيرا في اختيار البناء والتخطيط الأسرى والبطالة لا زالت مرتفعة بشكل خطير على طول قطاع غزة والتي وصلت إلى ٢٠,١% في النصف الأول من العام ١٩٩٩م، بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل، وهي ضعف نسبة البطالة، في الضفة الغربية، هذا إلى جانب الصعوبات الإضافية بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك تلك التي ترهن كضمان من اجل الحصول على قروض زراعية، وليس بالأمر الغريب أن تكون هناك أسرة ممتدة تعتمد على دخل واحد أو اثنين من أبنائها فقط، وهناك العديد من الأسر النووية حيث تتكون من خمسة إلى ستة أفراد يعيشون من بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شيكل أي ما يعادل (١١٠-١١٥) $ في الشهر، ويبلغ معدل الرواتب الشهرية في القطاع حوالي ١,٠٠٠ شيكل وحوالي ١,٧٠٠ شيكل للعاملين في وظائف حكومية متوسطة، وهي اقل بحوالي ٣٠% من الأجور اليومية للعمالة في داخل إسرائيل(١٢٧)، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وجراء الإجراءات الإسرائيلية، متمثلة بالإغلاق الشامل لمناطق السلطة الوطنية والحصار المضروب على معظم المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، تكبدت مختلف القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة التابعة لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المخيمات والتي تقاسي وتعاني اشد المعاناة قاطبة، خسائر فادحة في الأنفس، والممتلكات، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يواجه ظروفا صعبة لم يسبق لها مثيل، حيث الحصار الشامل لكل من القطاع والضفة الغربية وتم فيه إغلاق المنافذ الخارجية بين القطاع والعالم الخارجي وإسرائيل خاصة. ومع استمرار إغلاق قطاع

غزة حتى يومنا هذا فان الوضع الاقتصادي انحدر بشكل خطر في غضون السنة الأخيرة، وقد بلغت نسبة البطالة إلى حوالي ٦٧% في قطاع غزة و ٨٧% في الضفة وفق وكالة الانباء الفلسطينية وفا/عن وزارة العمل الفلسطينية في ٢٠٠٢/٧/٢. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظات الوطن، والحرب الشاملة على المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة، والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، عمق الخلل في البيئة الهيكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني ، وكشفت عمق ارتباطه وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي يبدو هذا واضحا في الشلل التام الذي أصاب مختلف المرافق الاقتصادية والخسائر الفادحة التي لحقت بكافة قطاعات الاقتصاد وأنشطته، نتيجة للحصار والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بداية انتفاضة الحرم، وقد بلغت حتى إعداد هذا العمل ما يزيد على ٨٧٥ مليون دولار أمريكي، كما صرح وزير المالية السيد محمد النشاشيبي(١٢٨) وقد شملت هذه الخسائر جميع القطاعات الاقتصادية:
الإنتاجية، العمالة، الخدمات، البناء والتشييد والعمارة، الزراعة، الصناعة، السياحة، والتعليم...الخ.، علاوة على الأضرار التي لحقت بقطاع البنية التحتية، وبالتالي على الجهات والوزارات المعنية والقائمين على السلطة، استخلاص العبر من الأحداث الماضية، والجارية وتحديد نقاط الضعف والثغرات، والعمل على وضع حلول مناسبة لها، وسد الفجوات، ومن خلال وضع خطة طوارئ مستقبلية وتصور عام لكافة القطاعات حتى لا يتعرض الاقتصاد الفلسطيني، ويستفحل الأمر، مما ينذر بأزمات خطيرة مستقبلا، كما هو الحال الآن، وحتى لا يبقى رهينة للسياسات والممارسات والرحمة الإسرائيلية!!
ختاما، نعتقد أن البحث في هذا الجانب، والجوانب الأخرى، بحاجة إلى استيفاء ربما وفرته دراسات تتخصص بها تحديدا، إضافة إلى دراسة المشكلات الاجتماعية، والسكانية داخل المخيمات عموما.

الجاليات الفلسطينية في أوروبا

لا يوجد هناك أي إحصائية دقيقة لأعداد الفلسطينيين في الدول الأوربية، بل إن جميع الأرقام التي يتم تداولها بين المختصين والباحثين إنما هي أرقام تقريبية للوجود الفلسطيني في أوربا.

وقد يعود الأمر في صعوبة حصر الفلسطينيين في أوروبا إلى عدة أسباب أهمها:

عدم وجود أي حصر رسمي لهم في ظل القوانين المحلية التي لا تعترف بهم في كثير من الأحيان كجنسية منفصلة ومحددة، بل أن جميع الدول الأوربية تضع الفلسطينيين ضمن تقسيمات مثل الشرق الأوسط ، آخرين، أو تردهم إلى الدول التي قدموا منها أو الدول التي يحملون مستنداتها الرسمية كالوثائق أو الجوازات أو اعتبارهم بدون وطن Stateless.

أعداد الفلسطينيين في الدول الأوربية:

يقدر عدد الفلسطينيين في أوروبا بشكل عام بحوالي ٢٠٠٠٠٠ فلسطيني حسب معلومات المجلس الأوربي وهؤلاء موزعين على النحو التالي:

ألمانيا ٨٠٠٠٠ ألف.

الدانمرك ٢٠٠٠٠ ألف.

بريطانيا ١٥٠٠٠ ألف.

السويد ٩٠٠٠٠ آلاف.

فرنسا ٣٠٠٠آلاف.

لكن الحقيقة أن هذه الأرقام وللأسباب التي تم الإشارة إليها سابقا غير دقيقة، لأن الشيء المؤكد أن العدد الإجمالي للفلسطينيين أكبر بكثير من الرقم الذي جرى ذكره.

حتى أن بعض التقديرات تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في ألمانيا وحدها يتجاوز الـ ٢٠٠٠٠٠ وفي بريطانيا حوالي ٥٠٠٠٠.

الخصائص العامة للجاليات الفلسطينية في أوروبا:

رغم وجود الكثير من الخصائص المشتركة التي تجمع الفلسطينيين في الشتات إلا أن هناك فروقات لا يمكن تجاهلها بينهم كالوضع الاجتماعي والخلفية الثقافية ودرجة التأقلم وقضايا أخرى.

يعود لموجات الهجرة الجماعية الأولى للفلسطينيين الفضل في إبراز طبقة من حملة الشهادات العليا والذين استطاعوا الاندماج في المجتمعات المضيفة بعكس الموجات الجديدة التي تعتبر أقل اندماجا مع وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل.

ألمانيا:

ينسحب على ألمانيا ما ينسحب على الدول الأخرى في موضوع صعوبة الإحصاء والخصائص العامة وموجات الهجرة وتشير التقديرات إلى أن هناك ما يقارب من ٨٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ فلسطيني يقيم في ألمانيا ويتركز معظمهم في مدينة برلين، تنقسم غالبية الجالية الفلسطينية إلى مجموعتين أساسيتين ، لاجئين من مخيمات لبنان وصلوا بعد الاجتماع الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، ومن أبناء قطاع غزة عقب اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ ومعظمهم من الشباب.

يغلب على أبناء الجالية هناك تدني المستوى التعليمي بشكل عام وصعوبات من ناحية اللغة والتخاطب وانتشار البطالة والعمل في المهن الحرفية، ويعتمد الكثير من هؤلاء على المعونات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، تعاني فئة السيدات في ألمانيا من شعور بالإنطوائية والعزلة حيث تتشكل غالبيتهن من زوجات التحقن بأزواجهن، كذلك نجد النساء الفلسطينيات في ألمانيا صعوبة في التعامل مع أبنائهن لضعفهن في اللغة الألمانية التي يجيدها الأبناء.

تتميز الجالية الفلسطينية في ألمانيا بانعدام التنسيق بما يناسبها، حيث يوجد أكثر من جالية رسمية في المدن الرئيسية.

الدول الاسكندنافية:

هناك تشابه كبير في الخصائص بين الجالية الفلسطينية في الدول الاسكندنافية وألمانيا، ولكن يضاف إليها أن الكثيرين من أبناء الجالية فيها يعاني من أمراض نفسية وتتعلق بتجاربهم المأساوية السابقة وبخاصة Post Traumatic stress syndrome أقل من ٥% يتجه نحو التعليم العالي).

بشكل عام ينظر أبناء الجالية بعين من الشك والريبة لمحاولات دمجهم في المجتمعات المضيفة وبنظرة سلبية واضحة عبر عنها أحد اللاجئين في الدانمارك بقوله:

" نحن هناك في حالة تقاعد مبكر، في لبنان كنا نموت ببطء أما هنا فالموت سريع، إضافة للتصادم الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات الأصلية المحافظة نوعا والمجتمعات الغربية الأكثر انفتاحا.

يلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الطلاق بين أبناء الجالية وانعدام التواصل والتباين الجغرافي مع غياب حضور فاعل وحقيقي لجالية منظمة.

يصل متوسط أعمار أبناء الجالية الفلسطينية في الدول الاسكندنافية إلى ٤٠ عاما .

بريطانيا:

هناك اختلاف بين الجالية الفلسطينية في بريطانيا عن مثيلاتها في ألمانيا والدول الاسكندنافية ، حيث وصلت موجات الهجرة الأولى في الأربعينات عقب النكبة مباشرة وتلتها هجرات متعاقبة كان أخرها عقب حرب الخليج الثانية عندما التحق عدد كبير من سكان الخارج الميسورين نسبيا بأبنائهم المقيمين في بريطانيا.

الاتجاه العام للجالية في بريطانيا هو تعليمي حيث حصل العديد منهم على شهادات عليا واحتلوا مواقع مرموقة في الجامعات والمستشفيات البريطانية.

رغم الوجود المميز للجالية الفلسطينية في بريطانيا إلا أن حجم التفاعل مع القضايا الوطنية يبقى محدودا وخاصة أن هناك طبقة تحاول الاندماج بشكل كبير مع المجتمع البريطاني والانتقال عن مجريات الأحداث في فلسطين.

فرنسا:

يتميز وضع الجالية الفلسطينية في فرنسا بالعديد من الأمور:

غياب أي تمثيل رسمي للفلسطينيين في فرنسا وانعدام وجود المؤسسات حتى الأهلية مع ضعف واضح في التواصل فيما بين أبناء الجالية وسعي واضح نحو الاندماج في المجتمع الفرنسي.

يعتمد معظم الطلبة الفلسطينيين في فرنسا والمقدر عددهم بحوالي ٣٠٠ طالب على دعم أسرهم من الخارج بعكس الطلبة في ألمانيا الذين يتلقون مساعدات من الحكومة.

برغم التواجد والانتشار الجغرافي للفلسطينيين في أوروبا بشكل ملموس وواضح إلا أن

الافتقار إلى وجود إحصاءات أو دراسات معمقة ودقيقة لا يزال قائما لعدم وجود جهة تأخذ على عاتقها القيام بهذا الأمر.

عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني